



PROVISIONAL

A/41/PV.60
17 November 1986

ARABIC



الأمم المتحلة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الستين

المعقدة بالمقبر ، في نيويورك ،
اليوم الخميس ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥٠٠

(بنن)	السيد أوغوما (نائب الرئيس)	الرئيس :
(تركيا)	السيد تركمان (نائب الرئيس)	شـ :
(سورينام)	السيد هينـار (نائب الرئيس)	شـ :

سياسة الفعل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٣] (تابع)

- (١) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري
(ب) تقارير الأمين العام
(ج) تقرير اللجنة السياسية الخامسة
(د) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطيع النصوص النهائية ضمن مسلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التمهيجهات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها
موقعه من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع العنوان على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

PHOTO 86-64410/A

نظراً لفياب الرئيسي ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوغوما (بنن) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفعل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(١) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري (A/41/22) و Add.1

و Add.1/Corr.1

(ب) تقارير الأمين العام (A/41/506) و A/41/638 و Add.1-3 و ٦٩٠ و A/41/690

(ج) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/41/779)

(د) مشاريع القرارات (A/41/L.24) الى A/41/L.31

السيد فيرم (السويد) (ترجمة هجوية عن الانكليزية) : تشن حكومة

بريتوريا حرباً متماءدة ضد شعب جنوب افريقيا والدول المجاورة ، بل ضد المجتمع الدولي بأسره .

ليست الأزمة في جنوب افريقيا أزمة مؤقتة ، فقد استمرت منذ ظهرت فكرة التمييز العنصري والفعل العنصري . وأصبحت تلك الأزمة أكثر عمقاً بمرور السنين ، وقد بلغت الآن مستوى لم يسبق له مثيل .

لقد فرضت حالة الطوارئ على مستوى البلد في حزيران/يونيه من هذه السنة .

وخلقت قوات أمن جنوب افريقيا ملططات واسعة النطاق . ولما وجدت نفسها في مأمة من المحاكمة ومحنة بالرقابة الصحفية المارمة ، قاتت باعتقال تجمعات بأمرها من الكنائس وأرسلت بالجنود إلى الجامعات والمدارس وهاجمت المدن ومكاتب النقابات العمالية والمراكز المدنية .

وخلال الاشهر القليلة الماضية احتجز ٢٠ ألف شخص دون محاكمة ، من بينهم اكثرب من ٨ آلاف من الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٦ عاما . وتقدر الافرقة التي ترمد حالة حقوق الانسان في جنوب افريقيا ان قوات الامن قد احتجزت تقريريا كل زعماء التنظيمات المحلية والنقابات العمالية الى ٨٠٠ المنتمية الى الجبهة الديمocrاطية المتحدة . وهذه الجبهة ذاتها ، وهي ابرز منظمة غير محظورة للمعارضة الديمocrاطية في جنوب افريقيا ، اعلن مؤخرا انها "منظمة متحيزه" ، وأصبح محظورا عليها بالتالي تلقي أي دعم مالي من الخارج .

وبهذه الطريقة يحاول نظام الفعل العنصري إمكـات صـوت العـقل في جـنـوب اـفـرـيقـيا . إنـآـمـالـنـاـ حـتـىـ فيـ تـحـوـيـلـ جـنـوبـ اـفـرـيقـياـ ،ـ منـ خـلـالـ المـفـاـوـضـاتـ ،ـ إـلـىـ دـوـلـةـ دـيمـوـرـاطـيـةـ وـغـيـرـ عـنـصـرـيـةـ بـدـأـتـ فيـ التـلـاـشـيـ .

وفي هذا الصدد فيان النتائج التي أجمع عليها فريق الكمنولث للشخصيات البارزة ، وهي نتائج مجعة وتشير الانزعاج الشديد ، تكتسي أهمية قصوى . فأعضاء الفريق يمثلون خلفيات وطنية وسياسية متنوعة ، ويأخذون بنهج غير قائم على المواجهة ، ومع ذلك فيان جهودهم لم تسفر عن شيء . إن هذا الفريق ، في تقريره المند بعثـيـاـ ،ـ لمـ يـسـعـهـ إـلـاـ أـنـ يـخـلـمـ إـلـىـ أـنـ حـكـوـمـةـ جـنـوبـ اـفـرـيقـياـ : "فيـ حـقـيـقـةـ الـأـمـرـ لـيـسـ بـعـدـ عـلـىـ إـسـتـعـدـادـ لـاـنـ تـتـفـاـوـضـ بـشـانـ إـجـرـاءـ تـفـيـيـرـ جـوـهـرـيـ ،ـ وـلـاـ أـنـ تـقـبـلـ إـقـامـةـ هـيـاـكـلـ دـيمـوـرـاطـيـةـ حـقـيـقـيـةـ ،ـ وـلـاـ أـنـ تـوـاجـهـ إـحـتـمـالـ إـنـتـهـاءـ سـيـطـرـةـ الـبـيـفـ وـقـوـتـهـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ الـقـرـيبـ" .

ووفقا لهذا التقرير ، لا يمكن إحداث التغيير الجوهرى المطلوب إلا إذا كانت حكومة جنوب افريقيا على إستعداد للتعامل مع الزعماء الذين يختارهم الشعب بنفسه . ولا يمكن التوصل إلى تسوية تفاوضية في جنوب افريقيا دون إشراك المؤتمر الوطنى الافريقي . وحكومتي تؤيد هذا الرأى .

وما فتئنا نناشد حكومة جنوب افريقيا لسنوات طوال ، ولا حياة لمن تنادي . بـلـ إنـنـظـامـ الفـعلـ العـنـصـرـيـ زـادـ إـبـتـعـادـاـ عـنـ تـنـفـيـذـ التـدـابـيرـ الـمـوـصـ بـهـاـ لـإـجـرـاءـ التـفـيـيـرـاتـ

الضورية . ولنست لديه أية نية حقيقية في أن يتخلّ عن سياسة الفصل العنصري التي يتمسّك بها .

كما أن جنوب إفريقيا قات أياً بتصعيد عدوانها على الدول المجاورة . وقد عمدت سلطاتها إلى إنتهاك ما سمي بتفاهم لوماسكا واتفاق نكوماتي على نحو خطير وبصورة منتظمة . وللمرة الأولى تشن هجمات مباشرة على زامبيا وزمبابوي . وتحتل جنوب إفريقيا حالياً أجزاء من أراضي أنغولا . وأصبحت موزامبيق مؤخراً هدفاً لتهديدات وإتهامات مكثفة من قبل بريتوريا . كما أن جنوب إفريقيا تقوم بتجنيد مجموعات مسلحة ، وتدريبها وتمويلها ونقلها ، لشن هجمات ضد أنغولا وموزامبيق وغيرها من الدول المجاورة . وتلك المجموعات ترتكب أعمالاً إرهابية ضد المدنيين ، وتحرق القرى وتنهب المنازل ومحال السلع الغذائية ، وتهاجم المستشفيات والمدارس ، وتهدّد عمال المعونة الأجنبية وتحطّفهم وتفتّالهم .

ومنذ عام ١٩٨٠ ، فإنّ عدداً هائلاً من الأشخاص قد يصل إلى ربع المليون ، فقدوا أرواحهم نتيجة هذا العدوان ، وهناك أعداد أكبر اضطروا للهروب من بلادهم ، وشرد أكثر من مليون من ديارهم . ويقدّر الخبراء الدوليون أن التكلفة الإجمالية التي تكبّتها الدول المجاورة من جراء عدوان جنوب إفريقيا ، تصل إلى ١٧ بليون دولار أمريكي . وهذا الرقم ، على سبيل المقارنة ، يعادل أكثر من ٤٠ في المائة من القيمة الإجمالية لمصادراتها . وبالنسبة لبلد مثل موزامبيق فإن تكاليف عدوان جنوب إفريقيا يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من الناتج الإجمالي الوطني . حقاً إنها أرقام مذهلة ، ولكنها لا تبيّن بالدرجة الكافية أبعاد معاناة الشعوب في الجنوب الإفريقي .

والسويد تتّعاطف تعااطفاً عميقاً مع دول المنطقة التي وقعت ضحية سياسة العدوان التي تتبعها جنوب إفريقيا . إن جذور هذه السياسة تكمن في الفصل العنصري ؛ وسلطات جنوب إفريقيا هي المسؤولة عن ذلك . إن الحكومة السويدية تشارط تماماً دول خط المواجهة قلقها الذي أعربت عنه مؤخراً في إعلان ما يوتو المؤرخ في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر . ونحن نؤيد نداءها الذي وجهته إلى المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات الالزامية .

وإزاء هذه الحالة السريعة التدهور في الجنوب الافريقي فإن أول موال يتبرأ إلى النهن هو : ما الذي يتعمين أن نفعله ؟

وما من شك في أن علينا إلتزاماً أدبياً بتأييد الشعوب المعنية . وهناك أيضاً التزام واضح يوجبه ميثاق الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك فإن العكس النهائي والحادي لمسار الأحداث سيكون في صالح الجميع ولاسيما الدول التي تقيم علاقات مكثفة مع جنوب افريقيا . أما بديل ذلك فسيكون زيادة تعميد الحالة ، بما يجلب معاناة لا حمر لها على شعب جنوب افريقيا برمته ، وكل شعوب الدول المجاورة . وإذا أردد كلمات فريدق الشخصيات البارزة التابع للكمنولث ، فإن "الجهود المتنافرة قد تتبع الفرصة الأخيرة لتفادي أسوأ حمام دم شهدناه منذ الحرب العالمية الثانية" .

وتشمل حاجة مطلقة وملحة إلى التصدي لهذا الخطر المحدق بالسلم والأمن الدوليين باتخاذ إجراءات ملموسة .

ويتبين في إتخاذ الإجراء المتنافر الدولي التالي دون أي إبطاء :

لابد من الضغط على حكومة الأقلية في جنوب افريقيا لإقناعها بالأهمية الحيوية للشرع على الفور في إجراء حوار مع الزعماء الحقيقيين للمنظمات السياسية ، وبخاصة المؤتمر الوطني الافريقي . ويتبين على حكومة بريتوريا أن تدخل هذا الحوار على أساس التزام واضح بإقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا . كما لابد في الوقت ذاته أن يزيد المجتمع الدولي من إتصالاته وتعاونه مع هذه المنظمات . ولابد من فرض عزلة على نظام الفصل العنصري ، والتخلي عن أية سياسات أو إتصالات يعتبرها هذا النظام ويستعملها كمشجع له على الاستمرار في سياساته الحالية . ولابد أيضاً من الكف عن تقديم الدعم لآلية مجموعات تستخدمها سلطات جنوب افريقيا لأشاعة القلق في الدول المجاورة . ولابد من زيادة التأييد السياسي والمساعدة التقنية والاقتصادية لدول خط المواجهة ، وكذلك زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى ضحايا الفصل العنصري ومعارضيه ، بما فيهم حركتا التحرر الوطني : المؤتمر الوطني الافريقي ، والمنظمة

الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وأخيرا ، يجب تكثيف الضغط الدولي على حكومة جنوب افريقيا باتخاذ تدابير فعالة ، اقتصادية وغير إقتصادية . وينبغي لمجلس الامن بمفهـة خـامـة أن يعتمد جـزـاءـاتـ الزـامـيـةـ فـعـالـةـ .

وامسحوا لي أن أتعرض في إيجاز للمجالين الآخرين المذكورين أعلاه ، وأن أحبط الجمعية علما بما اتخذته السويد من إجراءات في هذا الصدد .

إننا نؤمن بأن تأييد دول خط المواجهة عامل حاسم في إحلال السلم في الجنوب الافريقي ، وفي القضاء على الفعل العنصري . ومن الامور الملحة بمفهـة خـامـةـ أن نساعد دول خط المواجهة حتى نقلـلـ منـ ضـعـفـهاـ أمامـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ وـتـبـعـيـتـهاـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـادـارـيـةـ لـهـاـ .ـ فـهـذـهـ الدـوـلـ فيـ حـاجـةـ إـلـىـ مـسـاعـدـةـ مـتـزـاـيدـةـ لـإـعـادـةـ بـنـاءـ إـقـتـصـادـهـاـ وـبـنـيـاتـهـاـ الـاـسـاسـيـةـ الـتـيـ تـاـشـرـتـ بـشـكـلـ جـادـ بـالـاـجـرـاءـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـاـنـتـقـامـيـةـ وـالـعـدـوـانـ الـمـسـلـحـ وـتـدـابـيرـ زـعـزـعـةـ الـاـسـتـقـرـارـ الـتـيـ شـتـخـنـهـاـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ .ـ

ومنذ أسبوعين خصت الحكومة السويدية حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي لبرنامج خاص لتقديم المساعدة للجنوب الأفريقي . والغرض هو مواجهة آثار سياسات جنوب افريقيا . وهذه المفقة الخامسة هي علاوة على البرامج الجارية وتشمل المعونة المقدمة إلى مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الأفريقي والى فرادي البلدان في ميادين النقل والطاقة والتجارة والصناعة . ومن بين المشاريع التي تدعمها مينائي دار السلام وبيرا ، والسكك الحديدية بين زامبيا وتنزانيا وبين موزامبيق وزمبابوي ، وإقامة الطرق في بوتسوانا وزامبيا ، وتقديم معونة اغاثية إلى انغولا وموزامبيق . كما تشمل أيضا التبرعات المقدمة إلى مختلف برامح الامم المتحدة ، ولاسيما للأنشطة التي تقوم بها مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وملفوظة الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وستقدم السويد مساعدة إضافية إلى المؤتمر الوطني الأفريقي والى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفرربية وكذلك إلى الانشطة الاعلامية . وبهذه المفقة الإضافية ستبلغ قيمة برامج المساعدة السويدية للجنوب الأفريقي في السنة المالية الحالية أكثر من ٣٠٠ مليون دولار أمريكي .

وأود أن أؤكد على أن دور الامم المتحدة في معالجة الأزمة في جنوب افريقيا أهمية كبيرة . وينبغي لمختلف أجهزة الامم المتحدة أن تزيد مساعدتها لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الأفريقي وللدول الأعضاء فيه وللمنظمات والأفراد ضحايا سياسة الفصل العنصري . وفي ظل هذه الخلفية نعتقد أن هناك ما يبرر أيها النظر في تعزيز السدود التنسيقي للامم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة للجنوب الأفريقي .

ويبدو السويد أهل المصدق في أن يتمكن المجتمع الدولي أيضا ولاسيما البلدان الصناعية من زيادة مساهماتها للتخفيف من الوضع الذي يعاني منه ضحايا سياسة جنوب افريقيا . هذا هو ما ندعو إليه بشدة .

لقد تزايد التأييد الدولي لفرض الجزاءات تزايدا كبيرا في الاشهر القليلة الماضية . وقد كان للمؤتمر العالمي المعني بفرض الجزاءات ، الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه الماضي ، دور هام في تحقيق هذه الغاية . وقد بدأ المؤتمر تحت الرئاسة الدينامية والقديرة لرئيس اللجنة الخامسة لمناهضة الفعل العنصري ، اللواء

جوزيف غاربا ، ممثل نيجيريا . وكان من دواعي سرور السويد أنها شاركت بنشاط في ذلك المؤتمر الهام . ومنذ ذلك الحين اتخد عدد من البلدان ومجموعات من البلدان تدابير هامة لا تقل عن التدابير التي اتخذتها البلدان التي تعتبر شركاء جنوب افريقيا التجاريين الرئيسيين ، وبالتالي لديها بالفعل الوسيلة لتمارس فقط اقتصادياً وسياسياً فعلاً على حكومة جنوب افريقيا .

إلا أن الضغط الدولي على حكومة جنوب افريقيا لم يكن كافياً حتى الان . ولابد من زيادته زيادة كبيرة . فهناك حاجة الى فرض جزاءات فعالة . ويجب أن يكون لها أثر حقيقي على التطورات في جنوب افريقيا . ومتكون الجزاءات أكثر فعالية اذا نفذتها جميع الدول والتزمت بها التزاماً صارماً . ولذلك من الاممية بمكان ان يتخذ مجلس الامن قراراً بفرض جزاءات الزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وتوجد عدة أسباب واضحة تبرر تطبيق الفصل السابع من الميثاق . واسمحوا لي ان اذكر بعضها : ان الفصل العنصري يمثل تهديداً خطيراً على السلم والأمن الدوليين ؛ وان جنوب افريقيا خرقت مراراً وتكراراً السلم واستخدمت القوات المسلحة ضد جيرانها ؛ وان جنوب افريقيا تنتهك الحقوق الأساسية المكرمة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والمكرك الأساسية الأخرى الصادرة عن الامم المتحدة . ويوجد سبب أساسى هام آخر هو : ان جنوب افريقيا بدلاً من وضع حد لاحتلالها لناميبيا ، رضخت اوضاعها هناك وعرقلت تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، التي اعتمدها مجلس الامن منذ أكثر من شهرين .

ان عدم اتخاذ مجلس الامن أي اجراء حتى الان بموجب الفصل السابع أمر يدعوه للاسف الشديد . ففي هذا الوضع المتغير الذي تواجهه المنطقة بلد العالم أجمع ، يتعمق على المجلس أن يرقى ، دون أي تأخير ، الى مستوى دوره الفريد بهومنه الجهاز الأساسي في الامم المتحدة المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين . وهذا له أهمية أيضاً لمصداقية الامم المتحدة . وان الاعضاء الدائمين المعنيين أمامهم الان فرصة تاريخية لاعادة تقييم مواقفهم والمساعدة في اعتماد جزاءات الزامية على جنوب افريقيا . ويجدونا وظيف الامل في أنهم سيفعلون ذلك .

وإذا تبين ان ذلك لا يمكن تحقيقه بسبب معارضة عضو او أكثر من الاعضاء الدائمين ، يجب على مجلس الامن ، على الرغم من ذلك ، الا يبقى مكتوف اليدين . ففي هذه الحالة ينبغي لمجلس الامن أن يحث الدول الاعضاء على اعتماد المزيد من التدابير الاقتصادية وغيرها ضد جنوب افريقيا . وسيكون هذا العمل ايضا متابعة لقرار المجلس ٥٦٩ (١٩٨٥) وامتدادا له . وسيكون لاتخاذ قرار على هذا النحو من قبل المجلس أهمية كبيرة في الوضع الحالي . فهذا القرار سيعطي نظام الفصل العنصري إشارة واضحة بأن المجتمع الدولي قد نفذ صبره وانه سوف يمضي الى اتخاذ اجراء ملموس . كما انه سيعيد روح المبادرة الى مجلس الامن في هذه المسألة وبالتالي يعزز الامم المتحدة ذاتها . وسوف يشجع الدول الاعضاء على توسيع نطاق التدابير التي اتخذتها ضد جنوب افريقيا وتقويتها ، وسيسهل عليها القيام بذلك . وستكون هذه التوصية بالنسبة لبلد مثل بلادي ، السويد ، فعالة للغاية .

وهكذا ستsem توصية مجلس الامن اسهاما فعالا في ان يعتمد على مستوى دولي أوسع التدابير التي اتخذت بالفعل على المستوى الوطني والتي دعي اليها في الاعلان الخامس بشأن الجنوب الافريقي الذي اعتمدته حركة عدم الانحياز في هاراري في ١٧/١٢/١٩٧٨ الماضي . ان الرأي العام في جميع أنحاء العالم يركز الان انتباهه على الامم المتحدة ومجلس امنها . ويجب علينا الاندسع هذه الفرصة تفوت .

وتؤيد السويد منذ عدة سنوات الكفاح ضد الفصل العنصري . وقد قامت السويد ، بصورة انفرادية او بالاشتراك مع البلدان الشمالية الأخرى ، باتخاذ عدد كبير من التدابير ضد جنوب افريقيا في ميادين الاستثمار والقرفون وترويج التبادل التجاري وتوريد النفط والاتصالات الجوية والنقل البحري والتعاون العسكري والتنموي علاوة على الاتصالات في ميادين الالعاب الرياضية والثقافة والعلم . وقامت الحكومة السويدية منذ العام الماضي بتعزيز هذه التدابير واعتمدت التدابير التالية : إدخال نظام للترخيص لكل أنواع التجارة مع جنوب افريقيا ، فرض حظر على واردات المنتجات الزراعية من جنوب افريقيا ، فرض حظر على جميع التشاولات عن براءات الاختراع وحقوق التمثيل وتأجيرها الى شركات جنوب افريقيا وناميبيا ، فرض حظر على استيراد الكروغراندات ،

من قانون يجيز للبلديات ومجالس المقاطعات ان تفرض مقاطعة على البضائع والخدمات التي يعود منشؤها الى جنوب افريقيا كعمل من اعمال التضامن ، زيادة صرامة عقوبات انتهاكات حظر توريد الاصلحة .

وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ جرى توسيع نطاق برنامج العمل المشترك لبلدان الشمال ضد الفعل العنصري ليشمل تدابير جديدة . وقد اتفق وزراء خارجية دول الشمال في شهر آب/اغسطس من هذا العام على تكثيف عملهم ليتخذ مجلس الامن في اقرب وقت ممكن قرار بشأن الجزاءات الفعالة . ووافق الوزراء أيضا على النظر في ان تتخذ بلدان الشمال المزيد من التدابير وان تكشف خططها الطارئة لتنفيذ القرارات التي يتحمل مدورها عن مجلس الامن تنفيذا مبكرا .

إن رئيس وزراء السويد الراحل أولوف بالم ، في بيانه السياسي الرئيسي الأخير الذي أدلّ به أمام مؤتمر هام في السويد معروف بوصفه برلمان الشعب ضد الفصل العنصري ، قال ما يلي :

"الهدف الرئيسي من جهودنا اليوم ، كما كان فيما مضى ، هو فرض العجازات الإلزامية . وأود أن أكرر ندائى إلى أعضاء مجلس الأمن الذين لديهم إمكانيات خاصة للتاثير على جنوب افريقيا أن يتحملوا مسؤوليتهم ... فبتحملنا المسؤلية بصورة مشتركة يمكننا أن نسهم في القضاء على نظام الفصل العنصري . إن هذا النظام يتمكن من البقاء لمجرد أنه يلقى التأييد من الخارج . وإذا سحب التأييد وتحول إلى مقاومة ، فإن الفعل العنصري لا يمكن أن يبقى . وإذا قرر العالم أن يقضي على الفعل العنصري ، فإن الفعل العنصري سيختفي" .

وقد آن الآوان لاتخاذ هذا القرار .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحالة

السائدة في جنوب افريقيا الان تقطي يومياً المفحات الأولى في كبريات المحف الدولبة . وحكومة جنوب افريقيا ، بالرغم من القيود الشديدة التي فرضتها على وسائل الإعلام ، والتي رفقتها حتى محاكم جنوب افريقيا ، لا يمكن لها أن تحول دون تزايد الادراك العام في العالم أجمع للحقيقة التي تلم بأغلبية مكانتها . إن الظلم البغيض المتمثل في نظام الفعل العنصري يستمرخنا ويدلّنا جميعاً ، لأنّه ينفي الفكرة الأساسية التي تشكل حجر الزاوية الذي يتعين على جميع المجتمعات أن تستند إليه ، إلا وهو كرامة الإنسان .

إن النظام الاجتماعي الذي يقوم على أساس تحدي القيم الأساسية وعلى قمع الأغلبية ، لا يمكنه ، بحكم طبيعته ، أن يديم ذاته إلا باستعمال القوة . وحكومة جنوب افريقيا قد لجأت مرة أخرى إلى الوسائل اليائسة المتمثلة في إعلان حالة الطوارئ واحتجاز آلاف من معارضي الفعل العنصري . وفي مجاهدة تعاظم الطلب على الاستثمار الجذري لكل المعاناة في جنوب افريقيا وفي المنطقة بأسرها ، ردت حكومة جنوب

افريقيا بيان زادت قمعها واعتمادها على العنف . وهي بذلك تتواءل تقويض السبيل المؤدي الى اجراء حوار سياسي جدي مع منظمات السود الديموقراطية . وحكومة بلادي تؤيد النتيجة التي تبعث على الحزن والتي خلص اليها مؤخرا فريق الشخصيات البارزة التابع للكومنولث بيان حكومة جنوب افريقيا لا تبدو على استعداد لعقد حوار حقيقي مع اكثرب سكانها ، وأنه لابد من ممارسة الضغط الخارجي من أجل التوصل الى اية إمكانية للتغيير السلمي .

تؤكد النمسا باستمرار الرأي القائل بأن الحل الوحيد يمكن في الانتقال السلمي إلى مجتمع ديمقراطي حر متعدد الأعرااف في جنوب إفريقيا . ولسوء الطالع هذا الحل يتضليل احتمال تحققه ، ونقترب من اللحظة التي ستفلت فيها الحالة من زمام السيطرة .

وهذا التطور المخيف ترافقه زيادة عدوان جنوب افريقيا على البلدان الاخرى في المنطقة . وما من دولة مجاورة لم تقع ضحية لاعمال العدوان التي ارتكبتها جنوب افريقيا اثناء العام الماضي . بل يبدو من المنطقي أن الحكومة التي تستخدم العذاب ضد شعبها لا تتورع عن استعمال القوة ضد الدول المجاورة المتسالمة . ويشكل هذا نوعا من الاتساق بحيث أن البلد الذي يتحدى المبادئ الاممية لم يهاق الامم المتحدة ، وعشرات من قرارات الامم المتحدة لا يتورع حتى عن قصف مخيم يقع تحت مقدار مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وجميع هذه العواقب الناجمة عن سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا كانت ولا تزال تسب آلاها من المآسي الشخصية وتعرض للخطر السلم والامن والتنمية في كامل منطقة الجنوب الافريقي .

في الوقت الذي يتضاءل فيه أملنا في إمكانية تجنب تصعيد سفك الدماء ، لا يزال نظام الفعل العنصري قائما ، وتمكين الأقلية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد جزاءات بوصفها الوسيلة الأخيرة من وسائل ممارسة الضغط من أجل التغيير السلمي يتعاظم في الوقت ذاته . وحتى البلدان التي عارضت فيما مضى مفهوم فرض الجزاءات على جنوب إفريقيا بمختلف الأسباب ولم تحضر حتى المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب إفريقيا العنصري ، قد اعتمدت جزاءات الآن . وبالاضافة

الى الاشار الاقتصادية ، فيإن هذا يعد بمثابة اشارة سياسية هامة الى حكومة جنوب افريقيا ، ويبيين بجلاء ان المجتمع الدولي المتهد المصفوف هو الذي يطالب باستئصال الفعل العنصري .

إن المتكلمين النمساويين قد أكدوا مرارا وتكرارا من هذا المنبر ان على المجتمع الدولي لا يكتفى ببيانه الفعل العنصري . ونتيجة لذلك ، رحبت النمسا بقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) ، بعد ان التزرت طواعية طوال عدد من السنين بالحظر غير الالزامي المفروض على توريد الاملاحة الى جنوب افريقيا ، والذي اعتمد مجلس الامن في عام ١٩٦٣ . وعلى مر السنين اتخذت النمسا مزيدا من التدابير لتشديد الحظر المفروض على توريد الاملاحة . وعلاوة على ذلك ، تشديد بلادي بالحظر المفروض على استيراد الاملاحة من جنوب افريقيا على النحو الذي اوصى به قرار مجلس الامن ٥٥٨ (١٩٨٤) . وقد خطأ مجلس الامن ، باتخاذه القرارات ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) ، خطوة هامة اخرى في الاتجاه الصحيح . وقد اعتمدت النمسا في العام الماضي مجموعة من التدابير الوطنية المجددة المستقلة وفقا لهذه القرارات . وفي الاونة الاخيرة قررت الحكومة النمساوية ان تتخذ تدابير اضافية ردا على استمرار تطلب حكومة جنوب افريقيا .

ويتعين على المجتمع الدولي ايضا ان يكشف جهوده الرامية الى التخفيف من حدة معاناة ضحايا الفعل العنصري والى تأييد المنظمات الديمقراطية السوداء ومساعدة دول خط المواجهة معايدة متزايدة . ومتواصل النمسا المساهمة في برامج الامم المتحدة الخاصة بالجنوب الافريقي . وهناك ايضا عدد من المنظمات القيمة التي تكرس أعمالها لتلك الاهداف النبيلة خارج نطاق منظومة الامم المتحدة . واسمحوا لي ان اكتفي بتسمية صندوق الدفاع والمعونة الدولي الذي يقع مقره في لندن والذي يدعمه بلدي ماليا . وفي عدة مناسبات تدخلت النمسا لصالح السجناء السياسيين في جنوب افريقيا . وآخرها وليس آخرها ، قررت حكومة بلادي ان تعطي الاولوية لدول خط المواجهة في تعاونها في مجال معونة التنمية الوطنية .

ولا يساورنا شك في أن كفاح الأكثريّة المضطهدة في جنوب إفريقيا سيُؤدي ، في نهاية المطاف ، إلى تفكيك نظام الفصل العنصري البغيض . والسؤالان الحقيقيان هما متى ، وفي ظل أيّة ظروف . والاجابات لا تتوقف على التطورات داخل جنوب إفريقيا فحسب ، فهناك مسؤولية جسيمة ملقاة على عاتق المجتمع الدولي أيضا . وما من أحد منا ، جميع الجنس البشري ، يمكن أن يتحمل ثمن الفشل في إنجاز هذه المهمة .

السيد عربنو (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، نظام الفعل العنصري قيل الكثير فيه وكتب الكثير عنه واتخذت قرارات عديدة بشأنه وال الحاجة الماسة الى ازالته واقتلاعه من جذوره . انه نظام مدان عالميا لانه غير عادل و مفلس اخلاقيا ، ولقد اعتبره المجتمع الدولي بامراه جريمة ضد الانسانية و وحمة عار في جبين الانسانية ، بامتناعه من يدعم هذا النظام ويمد له يد العون والمساعدة والتعاون من دول معروفة للجميع . لقد قطعت غالبية الدول علاقاتها مع هذا النظام وأيدت القضية العادلة والنضال المشروع للجماهير التي تتعرض للقمع في جنوب افريقيا .

لقد ازدادت أزمة جنوب افريقيا في هذا العام نتيجة لجوء النظام المؤسسي القائم على نظرية الفعل العنصري الى زيادة القمع والقتل والبطش والاعتقال والارهاب وفرض حالة الطوارئ مرتين الاولى في تموز/يوليه ١٩٨٥ والثانية في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وهي لاتزال حتى الان ، مما ادى الى ازدياد المقاومة و اشتداد النضال من اجل التحرير ومن اجل اقتلاع جذور نظام الفعل العنصري مهما كان الثمن . وقد تسببت وحشية النظام العنصري وعدوانه المتزايد في جنوب افريقيا وعلى الدول المجاورة في إشارة قلق المجتمع الدولي ومطالبته باتخاذ اجراءات فعالة ضد نظام الفعل العنصري ، وخاصة بعد أن اتضح أن هذا النظام ليس على استعداد للتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للسكان جميعا بغيره انهاء نظام الفعل العنصري . ولقد أكد المجتمع الدولي قناعته بأن المسالة ليست مسألة اصلاح للنظام وإنما هي استئصال شأنته .

لقد أوضح تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفعل العنصري انه خلال الفترة الاولى التي فرضت فيها حالة الطوارئ قُتل ما يزيد على ٥٠٠ شخص خلال أعمال العنف التي قامت بها الشرطة كما احتجز أكثر من ٧٨٠٠ شخص بما في ذلك ما يربو على ٢٠٠ طفل دون السادسة عشرة من العمر واعتنى على كثيرين منهم وعُذب آخرون أثناء الاستجواب وفُتحت قوات الامن ملقطة مطلقة للتمرد وفق رغبتها دون أي مسؤولية جنائية أو مدنية .

اما في المرة الثانية فقد كانت اشد قسوة حيث شملت كافة المناطق وتم فرض مسلسلة من القيود على المحافظة المحلية والاجنبية للحيلولة دون نقل نضال الشعب من جنوب افريقيا وممارسات نظام الفعل العنصري الى العالم وفضح حقيقة ما يجري في

داخل جنوب افريقيا . وقد قدر أن ما يتراوح بين ١٢ ٠٠٠ و ١٦ ٠٠٠ معارض للفرمل العنصري احتجزوا دون محاكمة من بينهم زعماء دينيون ونقابيون وصحافيون وقادة شباب وطلاب ونساء ومؤسسات اجتماعية ، كما قتل حوالي ٢٥٠ شخصا نتيجة العنف الذي مارسته الدولة . ولجا النظام إلى منع الاحتفال بذكرى يوم سويفتو وقطع خطوط الاتصال الهاتفي بالمدن التي يسكنها المفطهدون والمعارضون لنظام الفصل العنصري ، كما تم عزل المدن عن أنظار العالم وجرت اعتقالات بالجملة دون أوامر قضائية واستمرت وتصاعدت أعمال العنف والقتل التي تمارسها الشرطة . هذه الأساليب دلت على عجز النظام دون اللجوء إلى الوسائل العسكرية وأساليب الدولة البوليسية . وقد ومل القمع إلى آوجه ، كما تم توزيع الجنود في المدارس التي أقيمت حولها أسوار من الأسلاك .

وبينما الوقت ازدادت في هذه الفترة مقاومة الشعب الباسيل ولجوئه إلى الكفاح المسلح وتعزيز حركة الاتصال بجميع مراكز المقاومة المختلفة في البلاد وتنمية القدرة على تقديم شتى أنواع المساعدة ، بما فيها العسكرية ، للمعليمات الشعبية في مناطق المدن المقبرة وفي أماكن العمل في أي مواجهة مع جيش وشرطة جنوب افريقيا العنصري . إن هذه المقاومة هي ثورة ضد الظلم والاستعمار والاستغلال والاسترقاق ، ثورة الحرية والمساواة والمعدالة . أما من الناحية الاقتصادية فقد ازدادت حدة الأزمة الاقتصادية ، وما ركود الصناعة وازدياد الديون الخارجية وشدة التضخم وانخفاض قيمة الراند وترافق العجز في الميزانية وهروب رؤوس الأموال إلاّ ظواهر لاشتدادها .

مع الاستقرار هناك بلدان تؤيد العنصرية المؤسسة بشتى الوسائل . ورغم النداءات المتكررة التي وجهتها الأمم المتحدة من أجل العزل الكامل لنظام الفصل العنصري ، لاتزال تلك الدول تتحفظ بعلاقات ميناسية ودبلوماسية وثقافية مع جنوب افريقيا ، وتقوم شركاتها عبر الوطنية باستثمارات مكثفة في اقتصاد جنوب افريقيا ، وتستغل بلا رحمة الموارد البشرية والطبيعية لذلك البلد وتتجنى من وراء ذلك أرباحا طائلة . وإن تعاون بعض الدول الغربية وأسرائيل مع النظام العنصري قد مكّن هذا النظام من بناء آلية عسكرية أمنية تضم قدرة نووية . وتواطئ قوى الاستعمار

والامبرالية مع هذا النظام العنصري يماثل تواطؤها في منطقتنا العربية مع النظام الصهيوني الذي تجسده اسرائيل . فكما في الجنوب الافريقي كذلك في المنطقة العربية تتفق قوى الاستعمار والامبرالية الى جانب قوى العدوان ، فهن مع نظام الفصل العنصري ضد شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وهو مع اسرائيل ضد امة العربية .

إن التعاون بين الظاهرتين العنصرتين في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والذووية كافة قد ورد بالتفصيل في التقرير الخام المعنون "التطورات الأخيرة فيما يتصل بالعلاقات بين إسرائيل وجنوب إفريقيا" الوارد في الوثيقة المؤرخة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ وهي تثبت أن مجل إسرائيل ليس حافلا فقط بطلب الحقوق العربية عن طريق إقامة الكيان الصهيوني الاستيطاني ، الذي لا يختلف في شيء عن جنوب إفريقيا ، بل هو أيضا حاصل بمعلومات عن تزايد التعاون في كل المجالين ما بين نظامه بربروريا وتل أبيب وكلاهما يقوم عقيدة وممارسة على انتهاز وتشريد وقمع وقتل وسلب المواطنين الأصليين وإحلال الغرباء محلهم .

لقد تضمنت الفقرة ٣٠٩ من تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ان استمرار بعض البلدان الغربية واسرائيل وبعض الشركات عبر الوطنية في التعاون مع النظام العنصري يشجع ذلك النظام على الاستمرار في سياساته ويشكل عقبة امام جهود الشعب المقهور وأمام المجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري ومن أجل استقلال ناميبيا واعادة السلم والأمن في الجنوب الأفريقي .

كما فجّبت الفقرة الفرعية ب من الفقرة ٣١٥ من التقرير التعاون العسكري والشويبي بين النظمتين . وهنا لابد ان اشير الى ان ما معناه من مثل اسرائيل صباح اليوم يؤكد على وجود التعاون بينه وبين جنوب افريقيا ، فقد اشار الى ان حجم التعامل هو بحدود مائة مليون دولار . وعلى الرغم من ان هذه الارقام ليست صحيحة فانها قرينة في الطريق لأن دراستها اجرتها جامعة تل أبيب ونشرت في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ذكرت ان اسرائيل تزاول تجارة نشطة للأسلحة مع جنوب افريقيا وتقدر مبيعات اسرائيل من الاسلحة بحوالي ٣٠٠ مليون دولار سنويا . هذه فقط مبيعات للأسلحة ولا تعكس الواقع الحقيقي لكل التجارة وخاصة تجارة الاملحة والماء والمواد التووية لأن التعامل في هذه السلع بين النظمتين يبقى في اطار السرية الكاملة . أما من الناحية التجارية فان حجم استثمارات جنوب افريقيا في اسرائيل بلغ ٣٥ في المائة من مجموع استثماراتها الخارجية كما اشارت لذلك صحفة "لوموند دبلوماتيك" في عدد أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وان اسرائيل كما يوضح تقرير اللجنة الخامسة زادت وارداتها من جنوب افريقيا بنسبة ٥٣ في المائة من حيث قيمتها بالرائد كما زادت صادراتها الى جنوب افريقيا بنسبة ١٥ في المائة . ووفقا للارقام الاسرائيلية بلغ حجم التبادل عام ١٩٨٤ ، ٢٧٥ مليون دولار . أما في عام ١٩٨٥ فقد بلغ ٢٤٩ مليون دولار ، وهذا لا يشمل كما ذكرنا الذهب والماء والأسلحة . وذكرت محطة ان. بي. سي. الأمريكية منذ أربعين في برنامج عن صناعة الماء في اسرائيل ان اسرائيل تصنع ٣٥ في المائة من الماء عالميا والمعروف ان اسرائيل ليست لديها مناجم للماء فتساءل المعلق عن المصدر .

لقد أجمع الرأي العام العالمي على وجود توافق دولي كبير بشأن الحاجة إلى فرض جزاءات اقتصادية وغير اقتصادية على جنوب إفريقيا لاجبار نظام بريتوريا على تصفية الفصل العنصري ، ولقد أتت نتائج المؤتمر الدولي المعنى بفرض العقوبات على جنوب إفريقيا التي انعقدت في باريس من هذا العام وشاركت بلادي فيه مؤيدة لهذا الرأي . وقد خلص المؤتمر إلى أهمية قيام مجلس الأمن بصورة عاجلة بفرض جزاءات الازامية شاملة على جنوب إفريقيا العنصرية بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وقد أصبح واضحًا للجميع أن نظام بريتوريا ليست لديه نية التفاوض مع أحد عدائه عملائه وبالشروط التي يختارها ولقد اخافت مبادرتنا الكنولث والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، كما أن سياسة الارتباط البناء التي تتبناها الولايات المتحدة أدت إلى تصلب نظام بوتا وتصميمه العنيف على التمادي في تثبيت أركان الفصل العنصري وفي تعزيز أعماله العدوانية ضد الدول المجاورة وتقويض استقرارها وإدامة احتلاله لشامبيها .

ان الجزاءات الازامية هي الحل الوحيد الذي تفهمه بريتوريا ، وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء حاسما وفوريا من أجل تحقيق تلك الغاية ، والى أن يتم ذلك فليبيس أمام الشعوب التي لا تنتصها الأمم المتحدة بالعمل الجدي إلا أن توافق نضالها لاستعادة حقوقها المفتسبة ولبيس أمام الشعوب التي احتلت أراضيها بالقوة إلا أن توافق نضالها لتحرير أراضيها ، فهذا حقها المشروع بموجب الميثاق .

ان قوى العنصرية والصهيونية التي تعتمد على حقوق الشعوب تمارس بعدها كلها هذا أبشع اشكال الإرهاب ، انه ارهاب شعوب بكمالها ومع ذلك تبلغ بها الوقاحة حد الماق تهمة الإرهاب بالمناضلين الشرفاء الذين يدافعون عن حريةهم وحقوقهم وأراضيهم وتتابع في سبيل ذلك أسلوب تزوير الحقائق وتضليل الرأي العام ، محاولة بذلك قتل روح المقاومة لدى كل من احتلت أراضيهم دول الامتحنار والعنصرية .

وختاما ، فإننا نؤكد مرة أخرى على تضامن الجمهورية العربية السورية الكامل مع النضال الإفريقي بجميع الوسائل ضد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا . واننا على

ثقة بأن شعب جنوب افريقيا ، بفضل نضاله بقيادة حركات التحرير الوطنية المتتجدة في المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، وسايوا ، سيحرز النصر عما قريب . فنضاله المسلح مشروع وأهدافه نبيلة ، ولن يرى في العالم من يستطيع تشويه هذا النضال المقدس ، وما الارهابيون إلا أولئك الذين يقاومون تطلعات الشعوب في الحرية والاستقلال والمساواة والعدالة .

السيد بيلبياين (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : يحتفل الشعب السوفياتي المتعدد الجنسيات والانسانية التقدمية جماء في نهاية هذا الاسبوع بالذكرى السنوية التاسعة والستين لثورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة التي بدأت عصرًا جديدا في تاريخ البشرية إلا وهو عصر تجديد الاشتراكية في العالم وانهيار نظام القمع الامعماري واستعباد الشعوب .

ومنذ ذلك الحين إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهو دولة العمال وال فلاحين والمشقين العاملين ولدت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩١٧ ، ينامض السلم والتعاون على نحو ثابت ويمثل حلية أمينة للشعوب المناضلة ضد الاستعمار والعنصرية والفعل العنصري والحرية والاستقلال الوطني .

ومن الحقائق التي لا يمكن انكارها أن شعوب الاتحاد السوفياتي قد أمهلت منذ أربعين عاما مساهمة حاسمة في انتصار كل القوى المحبة للسلم على الفاشية والسيطرة العسكرية . وكان ذلك الانتصار حافزا أساسيا أدى إلى خلق زخم لم يسبق له مثيل في كفاح التحرير الوطني للشعوب المستعمرة والخاضعة ضد الهيمنة الأجنبية في كل مظاهرها .

إن إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المعتمد عام ١٩٦٠ بناء على مبادرة من الاتحاد السوفييتي وغيره من دول المجموعة الاشتراكية كان دفعه معنوية وسياسية قوية عجلت بعملية تصفية النظام الاستعماري . وقد أدى تنفيذه العملي ، كما هو معروف ، إلى تغييرات جوهرية في الخريطة السياسية للعالم . وفي الوقت نفسه ، وفي ضوء النتائج المشهودة المحرزة في الكفاح من أجل إلغاء الاسترقاق الاستعماري ، يزداد خط المجتمع الدولي وانزعاجه إزاء استمرار وجود أكبر معقل للاستعمار والعنصرية بابشع مظاهرها أي الفصل العنصري في الجنوب الأفريقي .

فنظماً بريتوريياً الاستعماري العنصري الأثم يواصل انتهاكاته لحقوق الإنسان الأساسية في حملة مسحورة ووحشية على الأغلبية الساحقة من السكان الأفريقيين الأصليين في جنوب أفريقيا وعلى قبض ناميبيا التي يرزح تحت الاحتلال غير الشرعي لذلك النظام العنصري ، لا لسبب إلا لأن هؤلاء الرجال والنساء ينتمون إلى عرق مختلف . أما الهدف من سياسة جنوب أفريقيا الجرامية المتمثلة في إقامة البانتومستات و إعادة توطيد الأفريقيين بالأكراه و تقييد تحركاتهم فهو إدامة نظام الفصل العنصري و تحويل الأفريقيين إلى أجانب لا حقوق لهم في بلدهم . و أية تحركات مشروعة و طبيعية يقوم بها الأفريقيون لحماية كرامتهم تُقابل من جانب عنصري بريتورييا بتعزيز أعمال العنف الوحشية والإجراءات الانتقامية و إقامة المذابح لشعب أعزل و تعذيب الوطنيين و اعدامهم و خطر و حل المنظمات الجماهيرية الممثلة للسكان الأصليين المساالمين . كما أن الاشخاص المقبوض عليهم بناء على تلقيق تهمة الخيانة العظمى لهم يختفون بلا أي أثر أو يلقون حتى هم على يد غرق الاعدام دون أية شواهد على محاكمتهم . و يُلْجأ إلى العنف والوحشية ضد الأطفال والفتیان الصغار . و الواقع أن الأغلبية الساحقة من السكان غير البيضاء التي يعارضون في جنوب أفريقيا و ناميبيا سياسات و ممارسات الفصل العنصري الجرامية يتعرضون لحرب صافرة و دموية .

ويستغل العنصريون وحماتهم فيما وراء البحار الوضع الناجم عن حرمان السكان المحليين في جنوب إفريقيا وناميبيا من حرياتهم المدنية والسياسية في اخضاع هذين

(السيد بيلياتيف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الشعبين المجردين من حقوقهما الاجتماعية والاقتصادية لابشع الوان الاستقلال الاقتصادي . ذلك ان الآلية الاجتماعية السياسية في جنوب افريقيا تكفل ببرتها انتشار الاقليات البيهاء الحاكمة بوضع متميز بينهما يعيث الملايين من الافريقيين في بؤس وفاقة بلا اية حقوق .

وقد طرأ مؤخرا في جنوب افريقيا تطورات تحمل الدليل الحي على الازمة المحدقة بسياسات وسياسات الفعل العنصري التي تنتهجها الاقليات العنصرية . إذ يبدو بوضوح ان كفاح السكان الافريقيين المحليين في سبيل الحرية والكرامة الانسانية دخل مرحلة جديدة نوعيا . مرحلة الاحتجاجات الجماعية التي يعبر عنها عشرات الآلاف يمثلون شتى قطاعات المجتمع ، ولم يعد الامر يقتصر على التعبير الفردي عن الاستنكار والغضب . وثبتت ، كما كان متوقعا ، ان التغييرات المطحوبة المسكونة في النظام التشريعي للعمل العنصري التي يهلل لها عنصريو جنوب افريقيا وحماتهم هي مجرد حيلة سياسية اخرى يقصد منها الارهاب بامكانية حدوث تغييرات ايجابية والتحول عن الفعل العنصري ملمسا . ومن ثم فإن السكان الافريقيين المحليين محقون تماما في رفضهم ايها .

وازاء تمازن المقاومة في مواجهة نظام الفعل العنصري داخل جنوب افريقيا واحتدام الكفاح في سبيل الحرية الذي يخوضه شعب ناميبيا ، يلجن حكام بريتوريا بشكل متزايد - وعلى سبيل التخلص من الموقف الحرجة - الى اعمال العذوان الفسادرة والاعمال الهدامة والى زعزعة الاستقرار ، والارهاب حيال البلدان الافريقية المجاورة ، وعمليات القتل الوحشية للاجئين مما اسفر عن عدد لا حصر له من الضحايا فضلا عن الخسائر المادية الجسيمة . وتشمل تلك الممارسة ، بوجه خاص ، اعمال القرصنة ضد السفن والطائرات والافراد المدنيين التابعة للدول الأجنبية .

ونخلط من كل ما تقدم بمزيد من الاشبات للحقيقة التي لا جدال فيها وهي ان النظام العنصري المؤسسي يشكل تهديدا مستمرا وخطيرا لسلم وامن الامم وانه لا يمكن اصلاحه او تحويله الى نظام يتوافق مع القواعد الاساسية للعدل والحرية والكرامة

(السيد بيلايسيك ، جمهورية
بييلورومينا الاشتراكية السوفياتية)

الانسانية كما يزعم بعثو الحلفاء الالزليين لعنصرية جنوب افريقيا ودعاة تحديت سياسة الارتباط البشّاء . ومن ثم ينفي القضاة عليه تماما وفورا .

ولطالما أديت سياسة الفعل العنصري في العديد من قرارات الامم المتحدة باعتبارها ظاهرة مناوئة للشعب وجريمة في حق الانسانية وقد اتخذ مجلس الامن مؤخرا مجموعات من القرارات تتصل بتردي الحالة بشكل حاد في الجنوب الافريقي وكلها تدين ادانة قاطعة سياسة واعمال نظام الفعل العنصري وما يرتكبه العنصريون من انتهاكات واعتقالات جماعية وتطالب بالافراج عن جميع السجناء السياسيين وتؤكد انه لن يت遁س التوصل الى حل منصف ودائم لمشكلة جنوب افريقيا إلا بامتثال شانة الفعل العنصري واقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي في ذلك البلد . وإنشاء ذلك المجتمع هو المهد الرئيسي لخلاح القوى الوطنية في جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، طليعة تلك القوى المعترف بها .

بيد أن العنصريين في بريتوريا لا يهدون أي ميل للاستماع الى صوت الامم المتحدة ونداءات المحافل الدولية الأخرى والرأي العام العالمي . بل يعمدون على التغافل ، الى تعميد القمع داخل البلد ويكتشفون اعمال العذاب على الدول المستقلة المجاورة مما يدل على ضعف النظام وذعره من نهاية المحتومة ولبس على قوته .

ومن المعروف انه لولا الدعم المباشر وغير المباشر من جانب الدولتين الامريالية والرجعية لما استطاع عنصريو جنوب افريقيا التصرف بمثل هذا المثلث . والواقع ان استمرار وجود بؤرة للاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي يلبي المصالح بعيدة المدى للبلدان الاميرالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وخلفاؤها المقربون في منظمة حلف شمال الاطلس الذين يعتبرون جنوب افريقيا معللا وقاعدة لمعركتهم ضد افريقيا المستقلة ورأس جسر استراتيجية في تلك المنطقة من العالم . وتحقيقا لتلك الغاية تستخدم وسائل شتى ، من بينها الشركات عبر الوطنية ، لمعون بل وتعزيز علاقتهم مع نظام الفعل العنصري . أما الامر شديد الخطورة فهو استمرار وتوسيع نطاق تعاونهم مع عنصريي جنوب افريقيا من اجل تزويد بريتوريا بالقدرة الدنوية وتطويرها .

والتدابير الجزئية التي أعلن مؤخرا في المغرب عن اتخاذها حماية لصالحه في جنوب إفريقيا وللتاثير فيما يبدو على سياسة النظام العنصري ما هي إلا مناورة أخرى لحماية نظام الفصل العنصري من تدابير أقوى وأكثر فعالية تتخذ هذه ولتقويض أسلوب العزلة الدولية المفروضة حاليا على العنصريين وأحمد موجة الاحتجاج المتماثلة في البلدان الغربية على استمرار التماون مع بريتوريا.

ومن الحقائق التي لا يمكن انكارها أن الجزاءات التي أعلن عنها لم يكن لها أي أثر يذكر على تعاونهم مع جنوب افريقيا . إن تلاقي مصالح الامبراليين والعنزيين وتعاونهم في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والذروية لا يزال السبب الرئيسي في فشل المنظمات الدولية في اتخاذ اجراء فعال ضد نظام الفصل العنصري . وقد تأكّدت هذه الحقيقة ثانية في الوثائق الختامية التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية والمؤتمر الدولي المعني بالاستقلال الفوري لนามيبيا وفي الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وجميعها انعقدت خلال هذا العام . وما لا شك فيه ، أن جهود الدول الغربية لتعزيز النظام العنصري في جنوب افريقيا وتزويده بالدعم من كل الجهات جزء من المخططات الاستعمارية البعيدة المدى لاستعادة المراكز التي فقدتها في افريقيا وحرمان الشعوب الافريقية من النجاح في كفاحها من أجل التحرر الوطني وتكبيلها بقيود جديدة واخضاعها للاستعمار الجديد .

إن كل هذه النقاط تؤكّد الحاجة الملحّة لأن تتخذ الأمم المتحدة إجراء جديداً أكثر فعالية وأكثر كفاءة لتضمن التطبيق العملي لقراراتها التي تستهدف إلى إزالة هذه البؤرة الخطيرة للاستعمار والعنصرية والفصل العنصري في الجنوب الافريقي ، التي حكمت على الملايين من السكان المحليين في تلك المنطقة أن يصبحوا عبيداً في بلدهم . لم يعد المجتمع العالمي يتقبل وجود نظام الفصل العنصري . إن البشرية تتهم نظام جنوب افريقيا بثلاث جرائم رئيسية : ممارسة نظام الفصل العنصري الخير ، والاحتلال الاستعماري لนามيبيا ، وامتنار العداون ضد الدول المستقلة المجاورة . إن كل جريمة من تلك الجرائم تكفي لأن تتخذ الأمم المتحدة أقصى الاجراءات ضد نظام الفصل العنصري المجرم .

إن وفد جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد تأييدها تماماً الأدلة القاطعة للتعاون الشامل المستمر مع هذا النظام من جانب الدول الغربية ، متحابية على قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة ومنتهاة لها . ويؤيد وفد بلدي أيضاً

-٣٧- (السيد بيلياتيف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

تأييدا تماما المطالب المتزايدة أكثر من أي وقت مضى لتطبيق جزاءات إلزامية شاملة على الفور ، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وتقيد جميع الدول بها تقيدا تماما .

ويتبين للدورة الحالية للجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن هذا الموضوع يكون له إسهام خاص في زيادة العزلة الدولية المفروضة على نظام جنوب إفريقيا العنصري . وبناء عليه ، فإن وفد بلدي يشارك في تقديم مشاريع القرارات بشأن الحالة في جنوب إفريقيا وتقديم المساعدة إلى حركات التحرير (A/41/L.24) ، وفرض جزاءات شاملة على نظام الحكم العنصري القائم في جنوب إفريقيا (A/41/L.25) ، والعلاقات بين إسرائيل وجنوب إفريقيا (A/41/L.26) ، حالة الاتفاقيات الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (A/41/L.28) ، والحظر النفطي المفروض على جنوب إفريقيا (A/41/L.29) .

ويشارك وفد بلدي وجهة النظر التي مؤداتها أنه ينبغي للجنة الأمم المتحدة الخامسة لمناهضة الفعل العنصري أن تلعب دورا بالغ الأهمية في تعزيز جهود المجتمع العالمي لتعزيز الطبيعة غير الإنسانية لسياسة نظام الفعل العنصري التي تمارسها جنوب إفريقيا ، والتنديد بقوة بالجرائم التي ارتكبها العنصريون في بريتوريا ، وبجميع الذين يطيلون بقاءه من خلال التعاون المباشر وغير المباشر . وينبغي للجنة الخامسة أيضا أن تبحث عن تدابير أكثر فعالية لضمان استئصال ذلك الشر . وإن وفد بيلوروسيا يؤيد الأنشطة التي تقوم بها تلك اللجنة في هذه المجالات .

واستنادا إلى "المبادئ الأساسية لنظام الأمن الدولي الشامل" التي صفت في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ، وتمشيا مع الأحكام الهمامة ، بما في ذلك تلك الأحكام المتعلقة :

"باستئصال إبادة الأجانب والفعل العنصري والدعوة إلى الفاشية أو غيرها من أشكال قصر الامتيازات على أساس العرق أو القومية أو الدين ، وكذلك التمييز ضد الشعوب على ذلك الأساس" .

٤٠-٣٨ (السيد بيلوثيف ، جمهورية
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد اتخاذ الأمم المتحدة إجراء أكثـر شـدة وفعـالية لـضمان استئـصال الـاستعـمار والتـميـز العـنـصـري في جـنـوب إـفـرـيقـيا استئـصالـا تـاما وـكـلـيا .

السيد ماكلين (كندا) (ترجمة فرنسية عن الانكليزية) : في غياب السيد شودري ، أود يا سيدي أن أقول بـادعـي ذـي بـدـئـي إـنـي أـعـتـبـر نـفـسـي مـحـظـوـظـا لـمـخـاطـبـة هـذـه الجـمـعـيـة تـحـت رـاـسـتـهـ الحـكـيـمـة . فـبـنـفـلـادـيـش وـكـنـدا تـرـتـبـطـان بـعـلـاقـةـ مـنـتـجـةـ مـتـبـالـدـةـ مـنـذـ مـدـةـ طـوـيـلـةـ . فـعـضـوـيـتـنـاـ فـيـ الـكـوـمـنـوـلـثـ ، وـهـيـ مـنـظـمـةـ مـتـعـدـدـةـ الـاجـتـمـاعـ رـكـزـتـ تـرـكـيـزـاـ شـدـيـداـ عـلـىـ الـمـسـائـلـ الـتـيـ نـتـنـاـوـلـهـاـ الـيـوـمـ ، تـشـجـعـنـيـ بـشـكـلـ خـاصـ وـاـنـاـ اـتـكـلـمـ اـمـامـ هـذـاـ الـجـمـهـورـ الـكـبـيرـ .

إن كـنـداـ ، شـائـعـاـ شـائـعـاـ الـبـلـدـانـ الـأـخـرـىـ الـتـيـ تـكـلـمـ مـمـثـلـوـهـاـ الـيـوـمـ ، مـفـاتـاـةـ جـداـ مـنـ سـيـاسـةـ الـفـصـلـ الـعـنـصـرـيـ وـمـسـارـمـاتـهـ . وـإـنـ الـكـنـديـنـ مـلـتـزـمـونـ التـزـامـ شـدـيـداـ بـاسـتـئـصالـهـ . كـمـاـ اـنـاـ مـلـتـزـمـونـ أـيـضاـ بـاـحـدـاـتـ تـفـيـيـرـ مـلـمـيـ فـيـ جـنـوبـ إـفـرـيقـياـ .

قد يتسـأـلـ الـبـعـضـ ، مـاـ الـتـيـ يـجـعـلـ مـنـ جـنـوبـ إـفـرـيقـياـ وـنـظـامـهـ الـعـنـصـرـيـ هـدـفـاـ لـلـاهـتـمـامـ الـكـنـديـ . وـيـقـولـونـ فـيـ الـمـحـمـلـةـ ، فـيـانـ الـعـنـصـرـيـ وـالـاجـحـافـ مـوـجـودـانـ فـيـ مـجـتمـعـاتـ أـخـرـىـ . وـلـسـاـ بـحـاجـةـ لـأـحـدـ مـنـ طـرـفـ بـرـيـتـورـيـاـ لـيـخـبـرـنـاـ ذـلـكـ . فـمـنـاقـشـاتـ الـأـمـ الـمـتـحـدـةـ بـشـأنـ عـقـدـ الـأـمـ الـمـتـحـدـةـ لـمـنـاهـةـ الـعـنـصـرـيـ وـوـضـعـ عـهـدـيـ الـأـمـ الـمـتـحـدـةـ الـبـارـزـيـنـ وـاـتـفـاقـيـاتـ الـأـمـ الـمـتـحـدـةـ حـوـلـ حـقـوقـ الـأـنـسـانـ لـاـ تـرـازـ مـاـشـلـةـ فـيـ اـنـهـانـاـ . وـإـنـاـ نـتـذـكـرـ أـنـ الـاـتـفـاقـيـةـ الـدـولـيـةـ لـلـقـضـاءـ عـلـىـ جـمـيعـ أـشـكـالـ التـمـيـزـ الـعـنـصـرـيـ تـمـرـ الـآنـ بـعـقـدـهـاـ الـشـالـثـ .

وـمـنـ الـوـاـضـعـ ، أـنـهـ مـاـ زـالـ عـلـىـ الـبـشـرـيـةـ أـنـ تـقـطـعـ شـوـطـاـ طـوـيـلـاـ فـيـ سـعـيـهـاـ لـوـضـعـ نـهـاـيـةـ الـمـحـنةـ الـعـنـصـرـيـ وـالـتـمـيـزـ الـعـنـصـرـيـ الـوـاسـعـ الـاـنـتـشـارـ . إـنـ الـكـنـديـنـ يـحـمـلـونـ هـذـهـ الـمـهـمـةـ مـحـمـلـ الـجـدـ . وـإـنـاـ نـعـتـقـدـ أـنـهـ يـتـعـمـنـ عـلـيـنـاـ أـنـ نـهـاجـمـ هـذـاـ الـضـعـفـ الـأـنـسـانـيـ فـيـ كـافـةـ الـأـوـصـاطـ . وـلـكـنـ يـتـعـمـنـ أـنـ يـكـوـنـ التـرـكـيـزـ الرـئـيـسيـ لـاـهـتـمـامـاـ الـمـتـضـافـرـ مـكـرـمـاـ لـاـنـهـاءـ الـنـظـامـ الـسـيـاسـيـ وـالـجـمـاعـيـ الـوـحـيدـ الـتـيـ تـقـومـ عـقـيـدـتـهـ وـيـرـتـكـزـ هـيـكـلـهـ عـلـىـ مـبـدـأـ الـتـفـاضـلـ الـعـرـقـيـ . وـنـوـدـ أـنـ نـتـصـرـفـ بـطـرـقـ يـسـتـفـيدـ مـنـهـاـ فـيـاـهـ .

إن سيطرة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا ما زالت قائمة بفضل مذاهب التفوق العنصري وبفضل نظم مصممة لكي تعكس وتعزز التفاوت العنصري . ولا وجود لهذه السيطرة عن طريق العنصرية إلا في ذلك البلد . وإنني أذكر كلمات الأمين العام في تقريره السنوي لهذه السنة حيث قال :

"... إننا ما زلنا في الوقت الحاضر نواجه حقيقة التعدى على حقوق الإنسان ب بشاعة وعلى نطاق واسع ، وهي حقيقة تلقي ظلا من العار على حقبتنا هذه . ولا يوجد شكل من أشكال التعدى أبغض وأشد من الفعل العنصري .

"فالفعل العنصري هو في الواقع الأمر أكثر بكثير من مجرد مشكلة انتهاك لحقوق الإنسان. فهو مشكلة ذات جذور سيامية واقتصادية عنيفة ، ومشكلة تتعزز للخطر استقرار وأمن منطقة بأسرها . والقضاء على الفعل العنصري نهائيا هو وحده الكفيل بإعادة السلم إلى جنوب إفريقيا وإلى الجنوب الإفريقي ككل " .

(١٥ ، ج ٤١/٤)

إن الفعل العنصري إهانة مباشرة تلحق بآباء محترمين في كل أنحاء العالم : بغير البيض الذين يصوروه وكأنهم ينحدرون من رب أقل شأنا ، وبالبيض الذين يرفضون العنصرية التي تورطهم خطأ بأنهم يؤيدونها خاطئة .

وقد ظل الكنديون لعدة سنوات يسمعون ويتمدحون من يرددون صوت العقل في جنوب إفريقيا : لوتوبي ، وسمان ، وناودي ، وبوماك ، ومانديلا ، وتتوتو . ولكن لا ينبع لئي منا أن يقع ضحية أية أوهام . إن التعتميم الإخباري في جنوب إفريقيا يمكن أن يحملنا على الظن بأن الأحوال أصبحت أفضل ، ولكن ليس الحال هكذا . فنحن لا نزال إلى حد كبير في سباق مع الزمن إذا لم تسكن أصوات من ذكرتهم نتيجة للإضطهاد أو العنف . ونقدم شكرنا باشر رجعي إلى زعيم مثل كندياتا على اعتداله . وإذا ثئنا أن نستفيد من مرور الزمن ، لا يمكننا أن نرى ، بالرجوع إلى الماضي ، أن طريق الاعتدال والتسامح ممكنا في إفريقيا ، حتى بعد الاضطراب والشقاوة التي شهدتها السنوات الأخيرة . ومنذ أن تكلمنا عن هذه القضية من هذا المنبر في العام الماضي ، لم تكن كندا هي وحدها التي

اتخذت إجراءات للمساعدة على ضمان الكسب في هذا السباق . فقد شاركنا كثيرون من الحكومات والمؤسسات والكنائس والأفراد والمشتغلين بالصناعة ، فعملنا على تحقيق هذا الهدف وكان مقدمنا النهائي هو إنهاء الفصل العنصري . ونحن نأمل وبل نصل إلى من أجل أن لا تظل حكومة جنوب إفريقيا غير مبالية بدعوتنا أو تتم آذانها عن تطلعات الأغلبية من شعبها .

إن التدابير التي اتخذتها كندا ضد جنوب إفريقيا قد وردت بصورة كافية في وثائق الجمعية العامة مثل A/41/506 المؤرخة في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ ، وهي معروفة للحاضرين هنا . ولكن التدابير المفروضة على جنوب إفريقيا ما هي إلا جزء من الهجوم الاستراتيجي على الفصل العنصري . ويساهم الكنديون على نطاق واسع للغاية في المنظمات غير الحكومية التي تعمل في جنوب إفريقيا . وهذه المنظمات غير الحكومية التي تمثل بشكل متزايد أعدادا كبيرة من الكنديين قد قدمت مساعداتها في الموقع وقامت بتوسيع الكنديين بما يحدث من تطورات في جنوب إفريقيا . وإن اهتمامي الشخصي الذي دام طوال حياتي بإنفريقيا زاد تدعيمها من خلال سنوات خمس قضيتها في نيجيريا مديرا لفيلق السلم الكندي وأستقلا لجامعة نيجيريا . وقد وجدت أن الأفارقة حتى في الستينات كانوا موحدين الرأي فيما يتعلق بأفة الفصل العنصري .

إن مشاركتي ليست إلا مثلا واحدا لتقدير الكنديين للتطلعات التي تجيش في صدور الأفريقيين . وتقدر الحكومة الكندية تقديرها كبيرا حوارها مع المنظمات غير الحكومية . فمثل هذه المنظمات وكذلك كنائسنا ماعنت النقابات العمالية في جنوب إفريقيا ، كما ماعنت على تعليم السود وساعدت اللاجئين في الخارج ، وتعمل في الوقت نفسه على رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي كان يمكن أن تظل خافية على الآخرين .

وتقدم المساعدة بطرق أخرى إلى الذين يعانون في ظل الفصل العنصري . فنحن نقدم منحا للمندوق الاستثماري لجنوب إفريقيا ولبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريسي للجنوب الإفريقي . وقدمنا المساعدة ، طوال السنوات العشر الماضية في بعض الحالات ، إلى منظمات غير حكومية دعما لجهودها لإعانة الأفارقة السود . وفي العام

الماضي تم تقديم ملايين من الدولارات إلى المنظمات غير الحكومية لدعم برامج المساعدة التي تقدمها للسود في جنوب إفريقيا ، بالإضافة إلى مليون دولار تم التعميد بها للمساعدة الإنسانية المقدمة لأسر المسجونين السياسيين في جنوب إفريقيا . وقد أعلنت حكومتنا في حزيران/يونيه من هذا العام عن زيادة في مساهمتنا للمساعدة التعليمية لجنوب إفريقيا من ٥ ملايين إلى ٧ ملايين دولار . كما لم نتجاهل احتياجات جيران جنوب إفريقيا سواء في جهودهم لتخفيض اعتمادهم على جنوب إفريقيا أو لمواعدهم التنمية الاقتصادية في وجه المعوبات المفروضة عليهم من جانب جنوب إفريقيا . هذه الإجراءات الإيجابية والمتكاملة تخفف وزنا جديدا إلى محاربتنا الفعل العنصري . إن معارضتنا لل فعل العنصري يجب ، في رأينا ، أن توأكها إجراءات رامية إلى تعزيز السلم والرخاء في جنوب إفريقيا فيما بعد مرحلة الفعل العنصري .

وليه للمساعدة الكندية لبناء جنوب إفريقيا إلا هدف واحد هو مساعدة ضحايا الفعل العنصري ، وتشجيع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يعجل بحدوث التغيير السياسي الذي طال انتظاره .

وإذا ما تأملنا هذا الهدف ، فنحن نتذكر أعمال امتهان الكرامة والظلم المرتبطة بالفعل العنصري وكيف أنها أشد ما تكون وطأة على المرأة . علينا أن لا نتجاهل هذه الحقيقة وقد شارت ، كرئيس للوقد الكندي ، في مؤتمر المرأة المنعقد في نيروبي والذي تضمنت استراتيجياته التطلعية لتقدير المرأة وصف النساء والاطفال بأنهم الفتنة الأكبر اضطهادا من خلال :

"... الممارسات غير الإنسانية المباشرة مثل المذابح والاعتقال وطرد السكان بصورة جماعية والفعل عن الأسر واستنزاف الاحتياطيات حيث يقامون بصورة فادحة من الفقر وسوء الصحة والأمية" .

ومما يدعو للارتياب أن نلاحظ أن المجتمع الدولي بدأ يستجيب لمتطلبات هذه الأوضاع . ففي أوائل هذا العام اعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بناء على مشورة اللجنة المعنية بمركز المرأة ، بأشر الفعل العنصري على النساء وبدور النساء في

امتناعه . واعتمد المجلس أربعة قرارات تسجل الاحتياجات الخاصة للمرأة . ودعا إلى زيادة تدابير المساعدة للنساء في الجنوب الإفريقي . وعلينا أن نصفي إلى ما مرتقاً له لنا الحكومات القائمة في المنطقة حول هذا الموضوع . وأيا كان الأمر علينا أن نستجيب بصورة بناءة .

إن التدابير التي اتخذتها كندا ضد جنوب إفريقيا لن تؤدي إلى تعمير البلاد ولا اقتصادها . ولا يقصد بها ذلك . إن رسالتنا ، التي تؤكدها إجراءاتنا هي أن الصبر بدا ينفد بالنسبة لبريتوريا من الناحية الدولية . ونحن نريد أن نعرب عن اقتناعنا بأنه لم يعد هناك متسعاً من الوقت أمام تلك الحكومة كي تتخذ تدابير ملموسة يمكن أن تنهي دورة العنف وتعيد جنوب إفريقيا مرة أخرى إلى مجتمع الدول .

وفي الوقت نفسه لا بد أن يفهم بوضوح أننا ، وكذلك الذين يشاركونا في اتخاذ إجراءات ضد الفعل العنصري ، نتحمل مسؤوليتنا الرسمية كأعضاء في المجتمع الدولي . وأضيف أنها مسؤوليات وردت في الميثاق الذي لم تكتبه جنوب إفريقيا بتوقيعه ولكنها ساعدت على صياغته . إن رؤيتنا للجزاءات التي فرضناها حتى الآن إنما تتركز على الناحية النفسية والتحيير وليس على العقاب أو التحير . إن هذه التدابير ليست غاية في حد ذاتها . وإن المقصود بها ، قبل أن يفوت الأوان ، هو حمل بريتوريا على أن ترى الحقيقة وتزيل الفعل العنصري ، وتنتفاوه على إقامة حكومة نيابية بحق . ولسوف أستعيد العبارات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة للكوندولست الذي اشتراك كندا فيه والذي تمثله في الجمعية مفيرة بربادوس السيدة نيتا بارو :

... ليست الجزاءات هي التي ستدمير البلد بل استمرار الفعل العنصري وعجز الحكومة عن إجراء إصلاحات ملائمة أساسية .

وأود أن أتلّو عليكم التعليق البلّيغ الذي قاله السيد سوني رامفال الأمين العام للكومنولث في تصديره لذك التقرير :

"إن روح الإنسان في جنوب إفريقيا تستصرخ العالم أن ينجدها ويتضامن معها . وتعلن لكل من له آذان يسمع أن جنوب إفريقيا لا تخش من الحرية بل من انكار الحرية" .

ولن يفوتنا أن نلاحظ أن بعض الخطوات المحدودة قد اتخذت على طريق الاصلاح في جنوب إفريقيا ، وان نظام المحكمة العليا قد اتخذ في كثير من الأحيان موقفا شجاعاً معارضاً للحكومة في قضية العدالة الأساسية . وينافس كثير من البيهقي أيضا ، معرضين أنفسهم لخطر جسيمة ، في سبيل اقامة ديمقراطية يستظل بها الجميع . ولكن هل نستطيع أن نقول إن الاتجاهات الداخلية في جنوب إفريقيا تنم عن وجود أي تحسن حقيقي أو أي تخفيف فعلي لوطأة القمع ؟ في الحقيقة لا . إن حالة الطوارئ ، وتعزيز صلاحيات الشرطة ، والتلاعب بالأنباء ، أمور تظهر جميعها كاجراءات باطشة لا تكاد تتخفى خلف ستار واه من الشرعية المشوهة .

وإذا كان الرئيس بوتا مستعداً لوم الفعل العنصري بأنه نظام عفا عليه الزمن ، فلماذا تصر حكومته على انتهاج سياسة الأوطان ، التي تعدّ إحدى التبنّيات الأساسية لمجتمع الفعل العنصري البغيض ؟ لماذا حقا ؟ فلتسالوا الذين يعيشون في مستوطنة أوكياس . لقد سبب مؤخراً الإعلان الخام بإعتبارها " وطنيا " ، على حد التعبير الغريب الذي يستخدمه نظام الفعل العنصري . فلتسالوا أهلها . لقد نقلوا بسبب عنصرهم إلى منطقة لتلابيل . وحدّت اقامتهم الآن في مكان لم يختاروه . وحكم عليهم بأن يعيشوا حياة قائمة على العزل العنصري أبعد هذا ، كما تفيد الأنباء ، صورة مصفرة من التكتيكات التي تلّجأ إليها حكومة مصرة على تقسيم السكان السود وتشكيل ظروف حياتهم ؟ أرجو الله أن يكون الأمر على خلاف ذلك .

بيد أن شمة حدثاً آخرًا يمدني ، بوصفه من رجال الكنيسة ، بتشجيع يفوق ما تمدّني به تصريحات الرئيس بوتا أو حكومته . ذلك أن الكنيسة البروتستانتية

الهولندية البيضاء في جنوب افريقيا التي تحدوها فيما يبدو رغبة حذرة في التحرر ، قد رفضت مؤخرا الحجج اللاهوتية المؤيدة للتفرقة العنصرية المفروضة بالقوة . غير أن تلك الهيئة ، التي كانت قد وضعت فيما سبق التبرير الديني لل فعل العنصري ، لم تتخل عن المبادئ الأخرى للتفرقة العنصرية . ولا تزال متمسكة بمفهومها الخالو بوجود كيان مستقل لكل مجموعة من المجموعات العرقية المختلفة . لا تستطيع تلك الكنيسة باسم رب والانسانية أن تمضي إلى مدى أبعد وتنضم إلى فروعها غير البيضاء وتدين الفعل العنصري وتفدو كنيسة غير عنصرية ؟ فماي مثل رائع يمكن لزعماء تلك الكنيسة أن يضربوه لمجتمع جنوب افريقيا اذا ما أظهروا ما يتعلّق به الامثلة الانكليكاني الجديد في كيب تاون من عزم صاف وحسن انساني لا يفرق بين البشر على أساس لون بشرتهم . اني لا اعتقاد أن ذلك يشكل مطلبًا مفاسد فيه من دين يقوم على الخلق المسيحي الذي يتمثل جوهره في محبة الانسان وقبوله لأخيه الانسان .

لقد حظيت الخطوات الواردة في الاتفاق الذي أبرمه الكوميتولث في ناسو بقبال واسع النطاق بوصفها الاهداف التي يتتوخاها فقط الدولي المتضاد على جنوب افريقيا . وهذا التضامن لتحقيق هدف محدد آخذ في النمو . ولكن يقى أن تقتبض جنوب افريقيا بأنه ، اذا ما أريد تهيئه انتقال منظم وسلامي صوب اقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي ، يجب عليها ، أن تقوم بما يلي : أولا ، الالتزام بالفاء الفعل العنصري ؛ وثانيا ، رفع حالة الطوارئ ؛ وثالثا ، الافراج عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء والمعتقلين لمعارضتهم لل فعل العنصري ؛ وابعدا رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي وسائر الأحزاب السياسية ؛ وخامسا وقبل كل شيء ، اجراء حوار مع الزعماء الذين يمثلون السود .

وفي الوقت نفسه ، نهيب بجميع الأطراف التي تلجم العنف في جنوب افريقيا أن تضع حدا للتمايز المأساوي لراقة الدماء وأن تختار عوضا عن ذلك البديل الاجباري وهو الحوار والبحث والمناقشة . هذا هو بالتأكيد السبيل المفضي إلى السلام في جنوب افريقيا والذي يحظى بتأييد دولي كامل .

في وقت سابق من هذه الدورة ، دعا وزير خارجية كندا ، معاذة السيد جو كلارك ، جميع البلدان ، وخاصة التي تقيم علاقات اقتصادية هامة مع جنوب افريقيا ، الى اتخاذ تدابير ملموسة للتعجيل بالقضاء على الفعل العنصري . واتساقاً مع التزاماتنا بموجب اتفاق نامو والالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في إطار الأمم المتحدة وفي إطار البلدان الناطقة بالفرنسية ، نرحب بالإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والتي مستبرز ، مع الاجراءات التي اتخذتها الحكومون، التزام البلدان الديمocratique بالقضاء على الفعل العنصري . وتدعى كندا البلدان الأخرى التي تتعامل مع جنوب افريقيا الى التوقف لبرهة من الزمن والتساؤل عما يمكن عمله بالإضافة الى ذلك لممارسة ضفوط فعالة .

يجب أن يحرم الذين يحاولون تفريغ الجزاءات من مضمونها من القدرة على التأثير . ويجب عدم اتاحة الفرصة لازدهار المهارات التي تفاخر بها جنوب افريقيا في مجال التجارة غير التقليدية . وينبغي لرجال الأعمال في جنوب افريقيا ، والذين أعلن الكثيرون منهم معارضتهم للفعل العنصري ، أن يولوا العناية للاصلاح لا لوسائل مكافحة الاشار السلبية للجزاءات واغتنام ما قد يلوح لهم من فرص قصيرة المدى . وينبغي لهم تكثير طاقاتهم للضغط من أجل التغيير لا للبحث عن الثغرات .

إن المنظمات غير الحكومية والكنائس الكندية تملّك منذ سنوات كثيرة أهمها في عدد من الشركات والهياكل غير الوطنية . وقد عبرت بانتظام وشبات ، في اجتماعات حملة الأسهم ، عن موقفها من السياسات الاستثمارية المشتركة في جنوب افريقيا . ولا ينبع التخلّي الان عن أهداف المبادئ التوجيهية ومدونات السلوك التي وضعت لحماية الأغلبية السوداء ، وفي الوقت نفسه ، يجب علينا أن نبحث عن سبل جديدة لتنمية المهارات الاستثمارية والتقنية التي متّحّدة جنوب افريقيا اليها بعد أن تتخلّم من الفعل العنصري . وينبغي في هذا المدد ألا تكون دوافع الربح الضيقة هي الاعتبارات الأساسية .

إن البلدان المجاورة لجنوب افريقيا قد تحملت أضراراً جسيمة من جراء ممارسات بريتوريا القائمة على بث الاضطراب وعلى التدخل . وقد أكد لي هذا الرئيس كاوندا وغيره من زعماء دول خط المواجهة في العام الماضي في أعقاب مؤتمر نيروبى . وتوجد الآن امكانية فعلية لأن تقوم جنوب افريقيا باعمال انتقامية رداً على الجرائم الدولية أو القليمية المستخدمة ضد الفعل العنصري . ومن المهم أن تعرف هذه البلدان أن المجتمع الدولي على استعداد لمساعدة في حالة تعرضها لتحرشات أو تدخلات من جانب جنوب افريقيا .

وقد أوضح سعادة السيد بريان مولروني ، رئيس الوزراء ، التزام كندا بالعمل مع البلدان الأخرى لمساعدة دول الجنوب الافريقي على مواجهة هذا التحدي وذاك التهديد . وقابلت السيدة مونيك لاندري ، وزيرة الخارجية الكندية ، الرئيس كاوندا منذ أسبوع لكي تؤكد له مجدداً على التزام كندا .

ومازلنا منذ أمد طويل نساهم بطبيعة الحال في التنمية الإقليمية وقد معينا الس تخفيف الاعتماد على جنوب افريقيا عن طريق البرامج الثنائية وعن طريق مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . ونريد الان ، بالتعاون مع هذا المؤتمر لأن نستعرض الاحتياجات ونضع الخطط لمواجهة الحالات الطارئة . وبالاضافة الى وضع المشاريع ، منساعد المستوردين في القطاع الخام على اكتشاف امكانية زيادة التجارة مع بلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي في مواجهة تخريب الانماط المعتادة لتجارتهم .

وفيما يتعلق بدول خط المواجهة ، حزناً لوفاة سامورا ماشيل المفاجئة ، وفي الوقت نفسه نرحب بانتخاب جواقبم شيسانو خلفاً له كرئيس ل MOZAMBIQUE وهو رجل ذو مكانة وخبرة كبيرة . وستكون هذه الخبرة زخراً كبيراً في مواجهة التحديات الكثيرة التي تواجه بلاده وتتجاهله المنطقة الان .

انني أقف هنا بمفتي برلمانياً أبىغ ، يمثل حكومة مجتمع متعدد الثقافات والأعراق ، موحد حقاً . فمن بين كل خمسة كنديين يوجد كندي واحد من الأقليات الظاهرة . والنسبة آخذة في الازدياد ، وهو أمر نفخر به . والسكان الامليون لبلادنا لهم حقوق كاملة ولهم دور في حكم كندا كالكنديين الآخرين . وقبولنا للمهاجرين من مناطق الاضرابات في العالم بغض النظر عن اللون والعرق ، قد منحنا ، فيما أعتقد نظرة صائبة الى الشراء الذي يمكن أن يتحقق مجتمع متعدد الأعراق لبلد ما . وهو الشراء الذي أتاح للكومنولث ان يتحدى جنوب افريقيا عام ١٩٦١ . وأذكر بفخر كبير ان شعب كندا حصل مؤخراً على جائزة نانسين القيمة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وهذا يبرز الاعتراف الدولي بما ذكرته الان .

ولهذا نؤمن ، نحن الكنديين ، بأن تاريخنا يضفي مزيداً من المصداقية على دعوتنا لقادة بريتوريا الى القيام بالاصلاح لانهاء الفصل العنصري . والعودة الى الاعتراف بواقع الحياة واستعادة احترام الدول . وانني أقول : لا تحاولوا تجديد الفصل العنصري - بل فعوا حداً له . انني أقول : لا تواصلوا العزل العنصري بل

أوقفوه . ولتدركوا ، قبل أن ينهاي السقوط على رؤوسكم ، أن الحياة : الحياة الطيبة - ممكنة في جنوب افريقيا دون فعل عنصري .

والذين يعارضون منا الفعل العنصري قد جعلوا من النضال من أجل الحرية والمساواة لجنوب افريقيا قضيتنا المشتركة . وبالرغم من كل ما فعلناه لا ينفي أن نتجاهل أن الجزاءات التي فرضت حتى الان لن تكون عزاء كبيرا للاغلبية في جنوب افريقيا اذا ظلت تواجه يوميا القمع الذي يمارسه الفعل العنصري . ونأمل ألا يمروا آذانهم عن أصوات الاعتدال التي ترتفع من داخل صوفهم . ولكن يجب على حكومة جنوب افريقيا والمؤيدين لها أن يغيروا تجاههم ، ولابد أن يتخلموا من آفة الفعل العنصري ، وإلا فسيسود العنف . وستفوت فرصة التغيير السلمي القائم على التفاوض ، وستنحدر جنوب افريقيا إلى درك الفوضى الذي يخشاه مادة الفعل العنصري .

وتفرض علينا تلك التوقيمات ممارسة الضغط المستمر على حكومة جنوب افريقيا . ولابد أن يكون واضحـا انه اذا لم تستجب جنوب افريقيا للدعوة الى اتخاذ اجراءات ملموسة ، واذا لم يؤت نهج الخطوة خطوة الذي تتبعه شماره ، فسيعمد العالم الى العمل مرة أخرى وسيفرض تدابير أكثر صرامة . إن التغيير سيحدث في جنوب افريقيا . ونأمل ونصلـي الى الله أن يكون تغييرـا بناء وسلامـيا . ولكنه سيكون تغييرـا بـأي حال . وينبغي لشعب جنوب افريقيا أن يقرر مصيره . وسيقع العباء الأسـاسـي في تحريرـ جنوب افريقيـا ، في نهاية المطاف ، على عاتق مـكان جـنـوب اـفـريـقيـا أنـفـسـهـم . وـمعـ هـذـا ، فـانـ لـلـمـجـتمـعـ الدـولـيـ دورـ أـسـاسـيـ عـلـيـهـ الـقـيـامـ بـهـ . ويـتـمـثـلـ التـحـديـ الـذـيـ يـوـاجـهـهـ فـيـ الـامـتـئـالـ السـلـمـيـ السـرـيـعـ لـنـظـامـ الفـعلـ العـنـصـريـ الـلـاـنـسـانـيـ مـاـدـاـمـ هـنـاكـ مـتـسـعـ مـنـ الـوقـتـ . وـلـاـ تـوـجـدـ سـيـاسـةـ لـاـيـةـ دـوـلـةـ عـضـوـ اـدـانـتـهـاـ هـذـهـ الـمـنـظـمـةـ عـلـىـ هـذـاـ النـحـوـ الـقـاطـعـ وـبـهـذـاـ الـاجـمـاعـ وـلـهـذـاـ الـامـدـ الطـوـيـلـ . وـاـنـهـ لـوـمـةـ فـيـ جـبـيـنـ الـاـنـسـانـ أـنـ يـظـلـ الفـعلـ العـنـصـريـ باـقـيـاـ حـتـىـ الـآنـ .

ويقف الكنديون على ضفاف نهر لمبوبو بارواحهم ويتجهون بانتظارهم الى الجنوب . وما نراه لا يروقـنا . ولـهـذـاـ فـنـحنـ نـنـضـمـ الـلـاـخـرـينـ فـيـ الـدـعـوـةـ الـاـزـالـةـ

الفعل العنصري لأن ازالته حتمية أساسية لكي مجتمع انساني ولهذه المنظمة . وفي الوقت ذاته نعمل من أجل أن تبالي جنوب افريقيا بارادة المجتمع الدولي وتسليم بحقوق مكانها لثلا تنحدر الى الفوض والمجابهة . فليبارك الله افريقيا .

السيد أحمد (بروبي دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يلاحظ

وقد بلادي اليوم مرة أخرى أن العالم ما زال متزعجاً ومرهضاً بسبب نظام الفعل العنصري والمارسات التمييزية لحكومة جنوب افريقيا ضد شعبها . ومن العسير أن نتجاهل وجود دولة لا تزال تأخذ بنظام شرير غير متحضر ينكر على أغلبية السكان حقوق الإنسان الأساسية .

إن نظام الفعل العنصري هو أكثر أشكال التمييز العنصري خسارة . وقد اعتبرته محكمة العدل الدولية انتهاكاً مارحاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وهو نظام يفرض العنصرية المؤسية بقسوة بغية ادامة السيطرة السياسية للاقلية* .

وعلى مدى الشهور التسعة الأخيرة شهدنا حرباً غير معلنة تشنها حكومة جنوب افريقيا على الأغلبية المعزلة من مكانها . وزاد من العنف وارقة الدماء اعادة فرض الاجراءات القمعية . ونکاد نسمع يومياً تفاصيل عن تزايد الانطرابات والعنف في هذا البلد ، وتفاصيل عن أشخاص قتلوا وجرحوا واحتجزوا . وما زال نظام جنوب افريقيا يواصل ممارسات القمع والاستغلال والارهاب ضد الدول المجاورة السوداء لتعزيز سياساته العنصرية . وما قام به من هجوم لا مبرر له على ثلاثة بلدان في الجنوب الافريقي هي بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي في ١٩ أيار/مايو من هذا العام هو مثال على هذه الممارسات ، وتنتهي هذه الاعمال العدوانية المقيدة على نحو مارخ سيادة وسلامة أراضي دول مستقلة ، وهذه الهجمات العنيفة ، وهي أحد مظاهر الاعمال الاجرامية المنبثقة من ممارسة نظام جنوب افريقيا للفعل العنصري ، توضح بجلاءً أنانية حكومة نظام بريتوريا المستمرة وتحديها وعدم احترامها للجوانب المألوفة من قواعد السلوك الدولي .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تركمن (تركيا) .

ما برح المتكلمون في هذه الجمعية العامة يدأبون على ادانة سياسات التمييز العنصري المؤسسي ، التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا العنصري ، بوصفها خطأ من الناحية الأخلاقية وغير مقبولة من الناحية السياسية . ومع ذلك ، فمازال النظام القائم في جنوب افريقيا - رغمما عن تلك الادانة - ينكر على السكان السود البالغ تعدادهم ٢٤ مليون نسمة حریتهم وحقوقهم الانسانية الاساسية الأخرى . ومن ثم ، تكون الادانة وحدها غير كافية .

يعاني السكان السود في جنوب افريقيا أكثر مما ينتهي . وما لم يبخل المجتمع الدولي جهدا جماعيا ، قد يكون للوضع الحساري الحالي آثار طويلة المدى لا يمكن التحكم فيها .

من الواقع أنه من الضروري انتهاء الفعل العنصري إذ يجب القضاء عليه وإزالته تماما . وبالرغم من أن الفعل العنصري لا يمكن أن ينتهي إلا شعب جنوب افريقيا ذاته ، فإنه يتعمين علينا بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي - أن تلعب دورا هاما في تلك العملية . لذا يحث وفد بلادي الجمعية العامة على أن تسلم بذلك الالتزام : علينا أن نعيد جنوب افريقيا إلى مواهها . كما يتعمين علينا أن نمارس مفطا عليها من أجل إحداث تغيير إيجابي بقية تحقيق الانهاء التام لل فعل العنصري . وبرونو دار السلام ، من جانبهما ، متؤيد الحملة الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفعل العنصري والعنصرية .

كما متؤيد برونو دار السلام مقرر الجمعية العامة باعتماد مجموعة كبيرة من التدابير مثل المطالبة بفرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا وفقا للعمل السابع من الميثاق . وننظرا لأن جنوب افريقيا بلد يعتمد اقتصاده بقدر كبير على الاستثمارات الأجنبية ، فإنه يمكن أن يتاثر تأثيرا كبيرا بالجزاءات الاقتصادية ، ولابد من تطبيق تلك الجزاءات - إلى جانب غيرها من التدابير - على نحو جماعي لضمان فعاليتها .

لقد تذرع بأن فرض الجزاءات سيكون له أثر سين على السكان السود ، وبأنه يمكن أن يؤدي إلى هل اقتصادات الدول المجاورة . ومع ذلك ، فإن تلك الذريعة تتفاوض عن حقيقة أن غالبية أولئك الأفارقة السود على استعداد لتحمل معاناة نتائج الجزاءات الاقتصادية وهم أنفسهم يطالبون بفرض الجزاءات خدمة لقضية السود في جنوب إفريقيا ، وعلى استعداد لتقديم مزيد من التضحيات .

يواجه نظام بريتوريا حالياً أزمة سياسية واقتصادية حادة ناجمة عن موافلة انتهاجه لسياسات الفعل العنصري وقد حان الوقت منذ أمد طويل أن يعيد نظام بريتوريا النظر في سياساته . وهو لا يدرك تماماً أن سياساته هذه موضع مقاومة من قبل السكان السود المعذبين فحسب لكنه يدرك أيضاً أن السكان البيض ينقسمون على هذه السياسات انقساماً متزايداً . إذ يفقد عدد متزايد من البيض ثقته بالفعل العنصري .

وإذا فشلت تلك الجزاءات ، فيمكن لنظام بريتوريا أن يتوقع أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير أقوى وأشد صرامة ، حتى يبين للسلطات في جنوب إفريقيا أنه لا خيار أمامها سوى إحداث تغيير إيجابي يرمي إلى تحرير الفالبية السوداء لسكان جنوب إفريقيا من الفعل العنصري ، ومن ثم إحلال السلم والاستقرار في منطقة الجنوب الإفريقي .

السيد تسفتوك (بلغاريا) (ترجمة هجوية عن الفرنسية) : مرة أخرى

يظهر البند المعنون "سياسة الفعل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا" على جدول أعمال الجمعية العامة . إذ أن نظر ذلك البند أمر ضروري وعاجل . فيما من مشكلة أخرى حتى اليوم أدانها المجتمع الدولي بمثل هذا الإجماع . وكما أوضح الإعلان الذي أصدره المؤتمر العالمي المعنى بفرض جزاءات ضد جنوب إفريقيا العنصرية ، الذي عقد بباريس في حزيران/يونيه الماضي ، يزداد النظام العنصري وحشية في سياسة القمع الجماعي والعنف التي ينتهجهها ضد شعب جنوب إفريقيا المغلوب على أمره ، بوصفها جزءاً من محاولته اليائسة لخنق المقاومة المتزايدة التي يقوم بها ذلك الشعب ، ولادامة سيطرته العنصرية . لقد رفض ذلك النظام التسوية السلمية العادلة للصراع عن طريق

المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا ، وأعلن حالة الطوارئ محاولا - عن طريق العنف - سحق ارادة الفالبية العظمى للشعب ، الذي يناضل ضد الفعل العنصري . ان النظام العنصري - وفقا لطابعه - يلجأ بتكرار متزايد الى العدوان الذي يرمي الى زعزعة استقرار الدول المجاورة بحجة أنها تؤيد حركات التحرر وهي الحركات التي اعترفت بها في الحقيقة منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والامم المتحدة . لقد حولت الاعمال التي يقوم بها النظام العنصري والسياسات التي ينتهجها المنطقة باسمها الى بؤرة للتوتر والصراع .

وهذا هو السبب في أنها تؤيد الرأي الذي أعرب عنه في الجمعية العامة وفي مجلس الامن وفي الاعلان الذي أهدرت اليه توا ، والذي يقول بأن نظام الفعل العنصري يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين بسبب أعمال القمع اللاإنسانية والوحشية التي لم يسبق لها مثيل والتي يمارسها داخل البلد ، واحتلاله غير المشروع لناميبيا ، وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يرتكبها ضد الدول الافريقية المستقلة .

ان النظام العنصري الذي مر في الآونة الأخيرة بازمة سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة يواصل ميامنة القمع التي ينتهجها بمزيد من العناد . ان حالة الطوارئ التي أعلنت في حزيران/يونيه الماضي لم تكن سوى محاولة لاضفاء الشرعية على الارهاب الجماعي الذي يمارسه النظام العنصري ضد السكان المحليين ، وتشكل تحديا جديدا للمجتمع الدولي . ومع ذلك ، فقد اتضح انه لا يمكن لاي اصلاح او تغيير تجميلى ان يخفى الوجه الحقيقي القبيح للفعل العنصري . فهو لا يمكن إصلاحه او تحسينه بل لابد من استئصاله والى الابد .

إن الطابع العدائي للفعل العنصري يظهر بجلاء تام للغاية في احتلاله غير المشروع المستمر لناميبيا . وكما أكده في الوثائق الصادرة عن الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة ، التي عقدت في أيلول/ سبتمبر الماضي بنيويورك ،

وكذلك عن المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه الماضي ، إنه من غير المحتمل أن يستمر النظام العنصري بفطرة فسي مواصلة احتلاله غير المشروع بعد ٢٠ سنة من اضطلاع الأمم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن ناميبيا وشعبها ، وخاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة تنفيذه المحددة .

إن الخسائر التي蒙ت بها دول خط المواجهة المجاورة ، التي تتعرض لعمليات التفلل وأعمال التخريب من قبل النظام العنصري الذي يمارس ضدها أيضا سياسة الإرهاب الصادر عن الدولة ، على نفس القدر من الأهمية ولا يمكن التفاضي عنها .

وتبيّن التطورات الجارية في الجنوب الإفريقي أنه لم يعد كافياً أن ندين الفصل العنصري كسيمة وممارسة . لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات محددة وفورية حتى تزيل من على وجه الأرض هذه الظاهرة المشينة التي عفا عليها الزمن وإن كنا ما زلنا نراها في نهاية القرن العشرين ، والتي وصفتها بحق الأمم المتحدة وكذلك المجتمع الدولي بأنها جريمة ضد الإنسانية .

وهناك مسؤولية خامدة في هذا الصدد تقع على عاتق مجلس الأمن ، الذي عقد في العام الماضي وحده ٣٠ اجتماعاً واتخذ سبعة قرارات عن الحالة في جنوب إفريقيا وعن أعمال العدوان التي تقترفيها جنوب إفريقيا في هذه المنطقة ، دون أن ينبع في اتخاذ قرار واحد بفرض الجزاءات الالزامية . وكما شدد في الفقرة ٢٢ من الإعلان المعتمد من جانب المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب إفريقيا العنصرية فإنه :

وأكد المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب إفريقيا العنصرية على ضرورة إعتماد برنامج عمل شامل يتركز على فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب إفريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . وينبغي لهذا البرنامج أن ينص على إجراءات إضافية تخذنها الحكومات تستهدف عزل النظام العنصري عزلاً تاماً وتقديم المساعدات الالزمة لشعوب الجنوب الإفريقي التي تناضل من أجل تحقيق حريةها واستقلالها

الوطني . ولم يحدث قط في الماضي أن تكلم المجتمع الدولي بمثل هذا الاجماع ومثل هذه القوة تأييدا لاعتماد فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، وهي الجزاءات التي تدعو اليها الفالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والبرلمانات الوطنية ، والاحزاب السياسية والحركات الاجتماعية .

كما أعرب مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز المعقد في هاراري عن تأييده لاعتماد تدابير محددة وعملية على هذا القرار . وقد رحبت حكومة بلدي بالاعلان الخام بشان الجنوب الافريقي المعتمد من ذلك المؤتمر ، ويتضمن الاعلان برنامجا يتصل بالنضال ضد الفعل العنصري وينهى الاستقلال لناميبيا . ومن المعروف للجميع ان الفعل العنصري ما زال موجودا بسب التأييد الذي يحصل عليه من بعض البلدان الغربية وحركاتها عبر الوطنية التي تتوجه لتحقيق مصالحها الانانية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية . وقد جاء في جزء لاحق من الاعلان ان سياسة الارتباط البناء لم تسهم في القضاء على نظام الفعل العنصري ، بل هي على العكس من ذلك اتجهت الى تدعيمه .

إن جمهورية بلغاريا الشعبية تضم صوتها الى الاصوات القوية التي تؤيد باعتماد تدابير لا تكون جزئية او مسكنة او تكتيكية ، وإنما تكون الرامية وشاملة وفقا للميثاق ، باعتبارها من اهم الوسائل السلمية الفعالة المتاحة للمجتمع الدولي لانهاء الفعل العنصري ، وتحرير ناميبيا واحلال السلم في ذلك الجزء من القارة الافريقية .

ونؤكد مرة اخرى على ضرورة استئصال الفعل العنصري دون تأخير ، لأن النظام العنصري يضر الى الاستفادة من التوترات الحالية في العلاقات الدولية لادامة هذا النظام الى الابد . وينبغي لنا ان نذكر بأن النداء الموجه من اجل القضاء على الم Razias وబؤر التوتر ، بما في ذلك تلك الموجودة في الجنوب الافريقي ، يمثل احد العناصر الجوهرية للنظام العالمي للامن الدولي ، وهو النظام الذي اقترحته البلدان الاشتراكية ومن ضمنها بلغاريا .

وليس لدينا أي شك في أن الفعل العنصري سيتم القضاء عليه وان السلم والحرية سينتهران في الجنوب الأفريقي . ولكن السؤال هو متى وبأي شكل سيتم ذلك ؟ ان على المنظمة العالمية ، وخاصة مجلس الأمن ، مسؤولية العمل على الا يكون ذلك بخمن فادح في الأرواح البشرية عندما ينفلت زمام الامر وعندما ينهمر سيل من المعاناة والدمار أكثر عدفا مما سبق على شعوب افريقيا . ويقع على عاتق منظمتنا أيضا مسؤولية تاريخية حيال إحلال السلم وتحقيق الحرية في ذلك الجزء من العالم والاستئصال التام والنهائي لذلك النظام المشين بشكل فوري .

السيد فلاميانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الطبيعة المترجحة للازمة الحالية داخل جنوب افريقيا وكذلك عناصر التوتر الجديدة في مناطق أخرى التي زارت من تعقيد وتفاقم الحالة الدولية أمر ينفي أبعادا جديدة على مناقشاتنا ويرغمنا على اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي ، بشكل ملائم للازمة . وسيكون ذلك وفقا لمطالب شعب جنوب افريقيا المفطهد والشعوب الأخرى في الجنوب الأفريقي ، ولرغبات جميع الشعوب بوجه عام في العيش في سلم وفي ظل أوضاع تسودها الحرية والكرامة والتقدم .

ان جوهر سياسة الفعل العنصري وممارستها ، وما تمخض عن ذلك من نتائج مهلكة في جنوب افريقيا ذاتها وفي المنطقة والعالم قاطبة قد وصفته وصفا جيدا في الماضي وفود كثيرة هنا ، من بينها وفد بلدي ، وأدانته بشدة ، وبقلق عميق ومخطر مشروع . ويكتفي أن نشير في هذا الصدد الى أنه من خلال القواعد المؤسسة للسيطرة والتفرقة العنصرية وانكار أبسط حقوق الانسان - المساواة والكرامة الإنسانية - قام نظام الأقلية العنصرية بدفع أغلبية السكان الافريقيين الذين يتجاوز عددهم ٢٣ مليون نسمة الى وضع جعلهم غرباء تماما في بلدهم . ان هذه السياسة البغيضة التي يواكبها خارج جنوب افريقيا الاغتصاب الاستعماري لاقليم ناميبيا ، والاتجاه التوسيع المعادي في المنطقة ، وأعمال المدوان والتخييب وزعزعة الاستقرار التي تتكرر ممارستها ضد الدول

الافريقية المستقلة ، قد وصفت بالاجماع بأنها تشكل جريمة ضد الانسانية وعامل لزعزعه الاستقرار في المنطقة وتهديدا دائما للسلم والامن الدوليين .

وكما أكد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري الذي قدمه رئيسها السيد جوزيف غاربا ، الممثل الدائم لنيجيريا ، مازالت جنوب افريقيا ماحة لصراع عنصري خطير ، وحوادث عنيفة عديدة ، وأعمال قمع دموي جماعي تمارس يوميا ، وبؤرة لاعمال العذاب الدائم ضد الدول الافريقية . لقد ازدادت حدة الصراع العنصري في اعقاب موجة العنف التي اندلعت منذ عاشر من ديسمبر ١٩٨١ عندما قام النظام العنصري من خلال الاملاع الدستوري المزعوم بالشرع في تنفيذ برنامج لاعادة هيكلة سياساته الخاصة بالمجموعات الاثنية يقصد استبعاد الأغلبية الافريقية التي تمثل أكثر من 72 في المائة من مجموع السكان عن الحياة السياسية في البلاد . فقامت مظاهرات جماعية واضرابات وأعمال مقاومة في الشوارع وانتفاضة من كل الشعب تطالب بالمساواة في الحقوق والقضاء التام على سياسة الفعل العنصري والتمييز العنصري . وقد حظيت هذه الاعمال بالتضامن والدعم من كل أنحاء العالم .

وقام حكام بريتوريا ، وهم يواجهون هذه الموجة العارمة من السخط والاحتجاج ويتجاهلون تماما التجاهل مطالب الأغلبية الافريقية ، بفرض حالة الطوارئ وتمديدها ، وبممارسة اعمال انتقاما لم يسبق لها مثيل ، وباستخدام الجيش والشرطة في أكبر استعراض للقوة منذ المذابح الدموية التي تمت في شاربفيل عام ١٩٦٠ وفي مويتو عام ١٩٧٦ .

والنتائج الكثيرة المترتبة على هذه العمليات الانتقامية معروفة : إن الآلاف من الأشخاص يجري قتلهم وإلقاء القبض عليهم واحتقارهم ، فضلاً عن التعنت المستمر وتعزيز سيادة الأقلية عن طريق الفعل العنصري وتقسيم المناطق إلى بانتومستانات وتقطيعها . هذه الأعمال الانتقامية الوحشية ضد الحركات الجماعية المناهضة للفصل العنصري لم ترعب ولن ترعب الشعب المقهور في كفاحه من أجل حقوقه المشروعة .

ومن الواقع تماماً إن السبب الجذري للصراع داخل جنوب إفريقيا ، والعنف ، وعدم الاستقرار في الجنوب الإفريقي هو نتيجة لسياسة الفصل العنصري والممارسة التي يتبعهما النظام العنصري وإنه إذا لم تستأتم مثل هذه السياسات اللاإنسانية فلن يمكن ضمان السلم والأمن في هذه المنطقة .

وعلى الرغم من الجهود والإجراءات التي قام بها بالفعل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها فإن الجمعية العامة في إطار التدابير التي سيتم وضعها لا بد أن تحيبط علماً وأن تسجل أن بريتورياً ، باتباعها سياسة إنكار الحقوق والطموحات المشروعة لشعب جنوب إفريقيا المفطهد ، تحدياً للمطالب المتكررة بوضع حد للعنف والقهر وأعمال العنوان وزعزعة الاستقرار ، تستمد التشجيع من التعاون وال العلاقات التي تقيمها مع بعض البلدان الغربية والمصالح الاقتصادية والمالية الأجنبية . وهذه هي البلدان والمصالح الغربية التي تحاول دون نجاح أن تصور نفسها على أنها نصيرة للحرية تعزز وتحمي حقوق الإنسان ، بيد أنها في الوقت نفسه وعلى الرغم من مطالب شعب جنوب إفريقيا المفطهد ، ومطالب المجتمع الدولي توازن تنمية علاقاتها الوثيقة مع النظام العنصري ، وتعارض اعتماد جزاءات ضد نظام الفصل العنصري . وتلك البلدان ، وهي تكيل بمكيلين ، تدرك أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية ولكنها ، مراً أو جهاراً ، تسمح بقمع الوطنيين في جنوب إفريقيا ، وقمع الكفاح المشروع لشعب جنوب إفريقيا المفطهد ، وتسمح بالاحتلال غير المشروع لساميبيا ، وأعمال العنوان والتغريب ضد دول إفريقيا مستقلة . إن الدوافع الكامنة وراء هذا الموقف المرأى تكمن في اهتمامها ببلايين الدولارات المستثمرة في اقتصاد جنوب إفريقيا ، وفي غير ذلك من المصالح الإنسانية ، وفي الأرباح الطائلة التي تجنيها من استغلال شعب جنوب إفريقيا المفطهد .

ان تردي الحالة داخل جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي باسمه ، وتعنت نظام بريتوريا القمعي والمحتمر يبرهنان مرة اخرى على مشروعية القلق الذي تبديه الامم المتحدة والدول الاعضاء ويشددان بوجه خاص على الضرورة الملحّة لالقاء الفصل العنصري .

ولأننا نرى أن توافق الاراء التي تحقق في الامم المتحدة حتى الان فيما يتعلق ببيان الفعل العنصري ، وإقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري من شأنه أن يخلق ظروف المساواة في الحقوق بين الجميع بغض النظر عن لون بشرتهم أو عقيدتهم ينبغي أن يتترجم إلى اجراءات عملية . ومجلس الامن نفسه في بيانه المؤرخ في ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٥ (S/PV.2603) وفي معرض التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل دائم وعادل في جنوب افريقيا قد سلم بان هذا الهدف السامي ينبغي تحقيقه عن طريق الاستئصال الكامل لنظام الفعل العنصري وإقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي . وفي حقيقة الامر أن هذا الهدف جلي واضح وقد أشارت إليه الجمعية العامة منة تلو اخرى وفي نفس الوقت أكدت الجمعية من جديد على حق شعب جنوب افريقيا المضطهد في اللجوء إلى جميع الوسائل من أجل تحقيق أهدافه المنشورة .

بيد أننا نفتقر داخل منظمتنا إلى وحدة الارادة السياسية لدى جميع الدول الاعضاء فيما يتعلق بالوسائل الواجب استخدامها وفقا للميثاق لإرغام نظام جنوب افريقيا العنصري على نبذ سياسة الفعل العنصري البغيضة التي يمارسها . والتدابير التي اتخذتها الامم المتحدة والدول الاعضاء فيها حتى الان ، بما في ذلك الدعوة إلى عقد حوار ، واجراء مفاوضات بقية ارماء امام ديمقراطي لحكم البلد ، اثبتت عدم كفايتها . وتلك التدابير ، فعلا عن جميع قرارات الامم المتحدة فيما يتعلق بالفعل العنصري ، قد تجاهلها نظام جنوب افريقيا أو كما اتضح من التطورات الاخيرة استخدمت لمواصلة المناورات العيامية الرامية إلى الحفاظ على نظام الفعل العنصري .

ولهذا السبب ، مراعاة للمرحلة الحرجية التي تمر بها الازمة الهيكلية الناشبة داخل جنوب افريقيا ، واستجابة لمطالب شعب جنوب افريقيا المضطهد ، نرى أن مناقشاتنا ينبغي أن تؤدي إلى وحدة الارادة السياسية والعمل لدى جميع الدول الاعضاء

من أجل اعتماد تدابير أساسية جذرية وفورية تفضي إلى إزالة سياسة الفصل العنصري ، والى تنفيذ حق شعب جنوب إفريقيا المفطهد في تحرير المصير ، وإقامة مجتمع حر ديمقراطي لا عنصري موحد .

وفي هذا الصدد ، يعلن وفدينا كامل تأييده لمقترنات الدول الأفريقية وغيرها من الدول الأعضاء بفرض جزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق ، فضلاً عن ندائها الموجه إلى الذين يعارضون فرض الجزاءات بإعادة النظر في موقفهم . كما تأكّد أثناء المناقشات الراهنة ، أن الجزاءات أكثر الوسائل السلمية ملاءمة وفعالية من الوسائل المتاحة أمام المجتمع الدولي لإزالة الفصل العنصري ، وتحرير ناميبيا ، ودون السلم في الجنوب الإفريقي .

ويؤكّد وفدي أن جديداً من جنوب إفريقيا المفطهد ، في كفاحه الشامل من أجل إزالة سيادة الأقلية العنصرية ، والهيمنة العنصرية ، وتحقيق الحرية والديمقراطية ، يحظى بتضامن وتأييد رومانيا القويين حكومة وشعباً .

وهذه سياسة القائمة على تأييد كفاح التحرر والعدالة الاجتماعية في جنوب إفريقيا ومن أجل الاعتراف بالحقوق المنشورة لشعوب الجنوب الإفريقي ومن أجل تحقيق حرية وكرامتها الوطنية جرى التشديد والتأكيد عليها من جديد في كل مناسبة أثناء اجتماعات رئيس رومانيا والقادة الإفريقيين بما فيهم أوليفر تامبو رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي . وشددت رومانيا في تلك الاجتماعات على الأهمية التي تعلّقها على وحدة الشعوب الإفريقية وجميع الشعوب من أجل التوصل إلى الحل السياسي للنزاعات والتوترات في العالم ، بما في ذلك الجنوب الإفريقي ، وإزالة الفصل العنصري وإقامة دولة ديمقراطية لا عنصرية تتيح المساواة التامة في الحقوق بين جميع أفراد الشعب .

وفي الآونة الأخيرة ، أدان الرئيس نيكولاي تشاوشيسكو بقوة في برلمانها مرة أخرى سياسة الفصل العنصري التي تمارسها جنوب إفريقيا . والشعب الروماني يضم موته إلى موت الشعوب الديمقراطية التقديمية في جميع أرجاء العالم مطالباً بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين بما في ذلك نيلسون مانديلا ، وبوضع حد للقمع الذي يمارس ضد الحركة المناهضة للفصل العنصري ، وبإتاحة الظروف

التي يتمتع في ظلها جميع مكان جنوب افريقيا بالحقوق المتساوية والحرية ، والمشاركة الفعالة بمساواة كاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدهم .

إننا ندين رفض جنوب افريقيا تنفيذ القرارات المتعلقة باستقلال ناميبيا فضلا عن جميع أعمال العدوان والتغريب وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها ضد الدول الافريقية المستقلة ، كما نطالب بوضع حد لمثل هذه السياسات والممارسات .

وإننا نعلم يقين من أن حق الشعب في تحديد مصيره بحرية قد تأكّد الآن بقوة أكثر من ذي قبل ونحن نقترب من اليوم الذي سيحقق فيه الشعب المظطهد في جمهورية جنوب افريقيا طموحاته إلى الحرية والعدالة والكرامة والتقدم .

إن تطورات الحالة داخل جنوب افريقيا فضلا عن الجدال الدائر فيما يتعلق بحلها تؤكّد مرة أخرى أن المجتمع الدولي يرفرف آية مساومات على حساب الحقوق المنشورة للأغلبية الساحقة من الشعب ويصر على الإنتهاء الابدي لسياسة الفصل والعزل العنصري المشينة .

ويتوجب على الجمعية العامة أن تستجيب على نحو ملائم لهذا المطلب وأن تمنّح أقصى ما يمكنها من الدعم الفعال لشعب جنوب افريقيا المظطهد ، وحركات تحريره فسي كفاحها من أجل ممارسة حقوقه المنشورة وتحقيق طموحاته العادلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العادية الثالثة بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، اعطي الكلمة الان لممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

السيد ماكاتيني (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعلق شعب جنوب افريقيا المناضل دائماً أهمية كبيرة على مناقشات الجمعية العامة بشأن الفعل العنصري . ونحن نؤكد تقديرنا وإمتناننا لجميع أصدقاء وحلفاء ومؤيدي الشعب المقهور . وبينما مقعد جنوب افريقيا الحالي الموجود أمامنا يشهد على ما تحقق فعلاً ، ينبغي أن يذكرنا أيضاً بما لا يزال مطلوباً تحقيقه . من المهم أن نلاحظ عند هذا المنعطف أن شعبنا نادراً ما كان لديه مثل ما لديه هذا العام من آمال كبيرة في أن يصدر عن هذه الهيئة عمل موحد . إنه يستلزم القوة من الإدانة القوية الشديدة المستمرة التي أعرب عنها في العقود الماضية عدد لا يحصى من المتكلمين البارزين من على هذه المنصة . والآن قطع شعبنا شوطاً طويلاً - استجابة لنداء حركته الرائدة ، المؤتمر الوطني الافريقي - فجعل جنوب افريقيا غير قادرة على ممارسة الحكم وجعل الفعل العنصري غير قابل للتطبيق ، وبالتالي فإنه ، اذ يؤثر على قوة الدفع العالمية للعمل ، يتوقع بحق من الامم المتحدة ان تتخذ التدابير الفورية اللازمة للمساعدة على الإسراع بأسقاط نظام بريتورياً .

لهذا ، إذ أهنئ السيد تشوردي بمناسبة انتخابه الجماعي لمنصب الرئيسة السامي ، أود أن أعرب أيضاً عن شقتنا بأن مداولتنا متکللة بالنجاح تحت قيادته وبفضل التزام بلاده والتزامه الشخصي . نتتهر هذه الفرصة أيضاً لتهنئ سفير دي بيينيير ممثل اسبانيا على الطريقة التي أدى بها مهامه الكبيرة خلال توليه منصب الرئاسة في الدورة الماضية .

امحوا لي أن أعرب عن أخلع تعازينا القلبية لشعب جمهورية موزامبيق الشعبية الشقيق ، ولحزب العمال الرائد "فريليمو" ، ولحكومته بمناسبة الوفاة المفاجئة المأساوية لابن افريقيا المقاتل العظيم من أجل الحرية الرئيس سامورا ماشيل . إن عمق التزامه بتحقيق التحرير الحقيقي الكامل لقارتنا وعمق تفانيه لهذا التحقيق

(السيد ماكاتشي، المؤتمر
الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا)

ودعوه الشاب للكفاح ضد الفعل العنصري اكتسبته تقدير واحترام العالم كله . إن المؤتمر الوطني الأفريقي - وفاء منه للتزامن الثوري القائم بين فريليمو والمؤتمـر الوطني الأفريقي ، والمتـشكل في بوتقة الكفاح المشترك الذي عاشه وما تـم من أجله الرئيس ماشيل ، يتعهد ببذل جميع الجهود لتكثـيف الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي المـثالـي ، والسلم ، والتقدم الاجتماعي في جنوب إفريقيا وفي الجنوب الأفريقي .

وإذ أوكـد من جـديد تـضامـنـا مع شـعب مـوزـامـبـيق ، الذي التـقط بـإـصـارـار لا يـتـزـعـزـعـ رـمعـ الرـئـيـسـ ماـشـيلـ ، أـقـدـمـ التـهـانـيـ الـاخـوـيـةـ إـلـىـ الرـئـيـسـ جـوشـيمـ شـيـانـوـ بـمـنـاسـبـةـ تـولـيـهـ الدـورـ الـقـيـادـيـ فـيـ جـمـهـورـيـةـ مـوزـامـبـيقـ الشـعـبـيـةـ الـحـصـيـدةـ . وـنـسـارـعـ بـهـضـمـ موـتـنـاـ بـالـمـطـالـبـ بـتـقـدـيمـ الدـعـمـ الشـامـلـ العـاجـلـ لـمـسـاعـدـةـ مـوزـامـبـيقـ فـيـ وـجـهـ حـربـ زـعـزـعـةـ الـأـمـتـرـارـ الـمـتـعـادـةـ الـتـيـ تـشـدـهـاـ بـرـيـتـورـيـاـ .

إن حـادـثـ الطـائـرـةـ النـافـمـيـ الـتـيـ وـقـعـتـ يـوـمـ ١٩ـ تـشـريـنـ الـأـوـلـ /ـ أـكـتوـبـرـ وـأـسـفـرـ عـنـ مـوـتـ الرـئـيـسـ سـامـورـاـ ماـشـيلـ وـالـعـدـيدـ مـنـ الـمـسـؤـلـيـنـ الـكـبـارـ فـيـ حـكـوـمـةـ مـوزـامـبـيقـ ، سـبـقـتـ تـهـيـدـيـاتـ صـرـيـحةـ مـنـ بـرـيـتـورـيـاـ قـائـمـةـ عـلـىـ دـعـاـوـيـ زـائـفـةـ بـأـنـ الـعـمـلـيـاتـ الـأـخـيـرـةـ الـتـيـ قـامـ بـهـ الرـئـيـسـ الـوطـنـيـ الـأـفـرـيـقـيـ كـانـ تـشـنـ مـنـ مـوزـامـبـيقـ . وـيـؤـكـدـ الرـئـيـسـ الـوطـنـيـ الـأـفـرـيـقـيـ لـجـنـوبـ إـفـرـيـقـيـاـ مـنـ جـدـيدـ مـوـقـفـهـ الـتـيـ يـتـهـمـ جـنـوبـ إـفـرـيـقـيـاـ الـعـنـصـرـيـةـ بـاغـتـيـالـ الرـئـيـسـ ماـشـيلـ ، بـصـرـفـ النـظـرـ عـمـاـ إـذـ كـانـ هـذـاـ الـعـلـمـ فـيـ أـعـمـالـ الـحـربـ قدـ اـرـتـكـبـهـ عـلـمـ الـنـظـامـ أوـ وـكـلـأـهـ . وـنـحـنـ نـشـارـكـ الرـأـيـ الـتـيـ أـعـرـبـ عـنـهـ كـثـيـرـونـ بـأـنـ هـوـاـدـ الـحـالـةـ الـقـائـمـةـ تـشـيرـ إـلـىـ تـوـرـطـ الـنـظـامـ الـمـبـاـهـرـ أـوـ غـيـرـ الـمـبـاـهـرـ ، وـالـىـ أـنـ تـشـبـهـ بـرـاءـةـ ذـلـكـ النـظـامـ غـيـرـ شـبـ الـجـنـوبـ الـأـفـرـيـقـيـ يـنـظـرـ إـلـيـهـ بـوـصـفـهـ الـمـذـنـبـ عـنـ جـرـيـمـةـ هـائـيـةـ . إـنـ طـرـيـقـةـ تـنـاـولـ بـرـيـتـورـيـاـ لـهـذـاـ الـحـادـثـ الـمـأسـاوـيـ وـالـتـهـيـدـيـاتـ الـتـيـ قـامـتـ بـهـاـ هـذـهـ زـعـمـاءـ دـوـلـ الـمـواـجـهـةـ لـمـ تـؤـدـيـاـ إـلـىـ زـيـادـةـ شـكـوكـ الرـأـيـ الـعـامـ الـعـالـمـيـ . وـنـحـنـ وـاـشـقـونـ مـنـ أـنـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ مـسـوـفـ يـرـفـقـ دـعـوـيـ النـظـامـ بـأـنـ حـادـثـ الطـائـرـةـ كـانـ نـتـيـجـةـ عـاصـفـةـ مـزـعـومـةـ لـمـ تـرـمـدـ إـلـاـ فـيـ بـرـيـتـورـيـاـ ، وـذـلـكـ بـنـفـيـ الـطـرـيـقـةـ الـتـيـ رـفـقـ بـهـاـ تـفـسـيرـاتـ بـرـيـتـورـيـاـ بـأـنـ سـيـفـ بـيـكـوـ مـسـاتـ نـتـيـجـةـ إـصـابـاتـ فـيـ الـمـخـ اـدـعـيـ حـدـوـثـهـاـ عـنـدـمـ ضـربـ بـرـأـهـ بـعـنـفـ حـائـطـ زـنـزـانـتـهـ بـالـسـجـنـ .

في هذا الإطار تجلس عناوين النظام مرة أخرى بوضوح عندما هن - قبل أيام قليلة من اجتماعه بممثلي فريق الشخصيات البارزة الذي اجتمع بالمؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا في لوماساكا قبل ذلك بيومين وكان قد وصل توا إلى كيب تاون - غارات عسكرية دون إشارة على بوتسوانا وزمبابوي وزامبيا . لقد أدعى النظام أن تلك الغارات كانت موجهة إلى منشآت عسكرية مزعومة للمؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا في تلك البلدان - وعنى عن البيان أن أعمال العدوان الإجرامي هذه كانت في حقيقة الأمر موجهة ضد مجمع للمكاتب ، وأحياء مدنية بل والأدهى من ذلك مخيم للاجئين يديره المغتوض السادس للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

وتتجدر الاشارة الى انه حتى في الوقت الذي كان العالم فيه يدين بحق ذلك العمل الجبان كان بيتر بوتا يعلن ان هذا العمل لا يمثل إلا القسط الاول ، الذي سيتبعه الكثير وأن النظام لم يستخدم حتى ذلك الوقت إلا قدرًا يسيراً من قوته العسكرية العظيمة . وفي نفس السياق كان يعلن أن نظامه يستهدف تغيير المؤتمر الوطني الافريقي حتى ولو اقتضى ذلك شن غارات عبر الحدود .

لقد اعتبر المجتمع الدولي ذلك كله رفضاً قاطعاً من جانب نظام بريتورياً الذي
مبادرة ترمي إلى إجراء تسوية تفاوضية لإحداث تغييرات لها معنى في جنوب إفريقيا.
ومن هنا كان من المنطقي أن تستدعي مجموعة الشخصيات البارزة أن السبيل الوحيد
لتفادي حمام الدم المتوقع فيما بين الأجناس في جنوب إفريقيا وفي المنطقة كلها هو
فرض جزاءات دون إبطاء على جنوب إفريقيا العنصرية.

ويجدر التذكير بأن السيد جافري هاو ، متوجهاً النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها مجموعة الشخصيات البارزة ، توجه إلى مدينة الكاب والجنوب الأفريقي ليحقق النجاح الذي فشلت المجموعة في تحقيقه . ووفقاً للتوقعات فريق الخبراء ، وإثباتاً لمحنة ودقة استنتاجاتها فقد فشلت مهمته . ومن هنا أصبح من الواضح أن أية محاولة أياً كان مصدرها ومهماً كان حسن نيتها لإعادة مبادرات فريق الشخصيات البارزة أو مبادرات السير جافري هاو أو احيائتها لن تكون إلا محاولة لكسب وقت إضافي يمارس فيه الفعل العنصري حملته الإجرامية ضد شعب الجنوب الأفريقي .

وفي هذا المدد ، اذا صدقت التقارير التي لم تتأكد بعد بأن حكومة كول تفك
في القيام بمحاولة اخرى لاقناع نظام بريتوريا العنصري بالتعاون في القضاء على
الفعل العنصري فلابدنا نطالب بالتخلي عن مجرد التفكير في القيام بهذه المبادرة ، لأن
البدء بهذه المبادرة يعني ببساطة منع الفعل العنصري وقتا إضافيا وإدامة الجرائم
النازية الجديدة التي يرتكبها الفعل العنصري وبالتالي تأييد مسلك نظام بريتوريا
العنصري المفضي الى حدوث كارثة في الجنوب الافريقي .

إن التعميد الشامل الذي لا نظير له لاعمالنا الجماعية المتحدة في الكفاح السياسي المسلح من أجل التحرر انتزع زمام المبادرة من نظام بريتوريما العنصري

(السيد ماكاتيني ، المؤتمر
الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا)

وترجمه إلى قوة شعبية ولبدها أدى إلى إنهيار ايديولوجية الفعل العنصري وأشاعت الفوضى في البرنامج السياسي لهذا النظام وأغرقت النظام العنصري نفسه في أزمات سياسية واقتصادية أكثر عمقاً ولا سبيل إلى تجنبها . وبالتالي أصبح نظام بريتوريا العنصري اليوم أكثر من أي وقت مضى عرضة للتاثير بآلي اجراء دولي منسق يقوم على أساس المبادئ .

وبالرغم من ذلك لم يبد نظام بريتوريا العنصري أي بادرة للتخلص من نوائمه العربية . فقد أعاد فرض حالة الطوارئ وكبح حرية الصحافة وقام بعمليات اعتقال تعسفي جماعي واحتجز دون محاكمة ما يزيد على ٣٠٠٠ رجل وامرأة و طفل ، وبصفة خاصة من الناشطين وقتل الآلاف من الوطنيين في جنوب إفريقيا داخل سجون جنوب إفريقيا وفي شوارعها أيضاً . كما أنه يستمر في نقل السكان بالقوة وخير شاهد على ذلك المصير القاسى الذي لقيه مكان مدينة أوكانزي . لقد لجا هذا النظام إلى استعمال مراكز إعادة التأهيل المزعومة لخضاع المحتجزين السابقين عن طريق غسل أدمغتهم . و حتى في مواجهة المقاومة الشعبية المكثفة يصر هذا النظام على تنفيذ برنامجه الخامس بإنشاء البانتومستانات .

لقد فشل النظام العنصري في قمع نشوء ونمو مظاهر القوة الشعبية مثل لجان الشوارع ولجان المدن ولجان المقاومة الشعبية والمحاكم الشعبية التي أنشأها الشعب في جميع أنحاء البلاد استجابة لتوجيهات المؤتمر الوطني الأفريقي . وازاء فشل تدابير هذا النظام القمعية لجا إلى أحكام القمع والى تكثيف نظام الإرهاب . ولتحقيق هذا الهدف يعمل هذا النظام الان على تعزيز حالة التطويق والحصار الفعليين التي يفرضها على عدد كبير من المدن التي يسكنها السود . وقد أعلن هذا النظام أن الجبهة الديمقراطية المتحدة وهي أكبر منظمة مناهضة للفعل العنصري وغير ميالة للعنف وغير محظورة حتى الان "منظمة موبوءة" ، وهذا دليل مؤكّد على أن الجبهة الديمقراطية المتحدة ميّظّر نشاطها ، كما حظر من قبل نشاط اتحاد الطلبة في جنوب إفريقيا . وهذا

(السيد ماكاتيشي ، المؤتمر
الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا)

بطبيعة الحال جزء من الحملة التي يشنها هذا النظام لتكريم أفواه الذين يتكلمون باسم الشعب وهو يوضع مرة أخرى أن النظام ليس مهتماً بإجراء مفاوضات إلا مع عمالاته وعلى أساس الشروط التي يضعها .

فيما كان العالم كله يريد بإخلاصه أن يساعد في تجنب حدوث كارثة في الجنوب الأفريقي فيجب إلا يتحمل التسويف أكثر من ذلك . يجب أن يرد على أعمال القمع العسكري الداخلي والعنوان الخارجي التي تمارسها بريتوريا بفرض جراءات الزامية شاملة على جنوب إفريقيا دون مزيد من الإبطاء . إن الجراءات التدريجية والمحدودة لن تؤدي إلا إلى تسهيل خطط هذا النظام لتجاوز هذه الجراءات وفرض جراءات مضادة ضد الدول المجاورة .

توجد بالفعل مفقات عديدة من الجراءات المحدودة المتاحة ، مثل الجراءات التي فرضها الكومونولث والدول الاسكندنافية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة . ولا بد من توحيد هذه الجراءات وتوسيع نطاقها حتى تصبح جراءات شاملة ، وجعلها الزامية حتى نضمن أن يكون تطبيقها متزامناً وأكثر فعالية .

إننا ننتهز هذه الفرصة لنشيد بالحركة المناهضة للفعل العنصري في البلدان الغربية وحملتها التي لا تكل المؤيدة لفرض الجراءات . وأفضل مثال على التقىم الهام المحرز في هذا الاتجاه القرار الذي اتخذته الدانمرك بفرض مقاطعة تجارية شاملة على بضائع جنوب إفريقيا العنصرية والخطوات التي تسير في نفس هذا الاتجاه من جانب البلدان الشمالية وأستراليا وكندا وغيرها . فهي تشير إلى البداية التي يجب أن تؤدي إلى عزل نظام الفعل العنصري عزلاً تاماً .

نود أيضاً أن نشيد بشعب الولايات المتحدة على جهوده المبذولة ضد سياسة الارتباط الثنائي ، تلك الجهود التي دفعت الكونغرس إلى من القانون الشامل لمناهضة الفعل العنصري المؤرخ في ١٩٨٦ . إننا نتحث هذا الشعب على أن يكشف حملته لحقائق الأحكام الواردة في هذا القانون التي تعتبر حملة لعزل المؤتمر الوطني الأفريقي والنضال التحرري لجنوب إفريقيا . وعلى الرغم من هذا القانون الشامل المناهض للفعل

(السيد ماكاتاتيني ، المؤتمر
الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا)

العنصري والإعلان عن انسحاب بعض الشركات من جنوب إفريقيا مثل جنرال موتورز ، وآي بي إم وهانيويل وكوكاكولا وغيرها فإننا نحث الشعب الأمريكي على أن يمارس الحرية من الانتصارات المحدودة وأن يستمر في حملته لسحب استثماراته حتى تؤدي إلى مقاطعة كاملة من جانب الولايات المتحدة لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا .

إن الحملة التي تستهدف عزل نظام الفصل العنصري عزلاً كاملاً يجب بالضرورة أن يصاحبها زيادة ملموسة في المساعدة الشاملة المقدمة إلى دول خط المواجهة والى البلدان الأفريقية الأخرى في الجنوب الأفريقي . ويجب أن تسير هذه الحملة جنباً إلى جنب مع زيادة تكثيف المساعدة السياسية والدبلوماسية والمالية والمادية الشاملة المقدمة لحركة تحررنا ، التي يقودها المؤتمر الوطني الأفريقي ولحركة التحرر الشقيقة لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وأخيراً ، أود أن أؤكد تضامننا الشامل مع جميع الشعوب وحركات تحررها الوطني ، ومع الهيئات القيادية الأخرى التي تشارك في النضال ضد القمع وال الحرب والاحتلال ، والتي تطالب بمستقبل إنساني حر وسلامي لهذه الشعوب وللبشرية جموعاً .

الكفاح مستمر والنصر أكيد .

السيد فرالسن (الشروع) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اجتمعت الجمعية العامة في السنة الماضية لمناقشة الفعل العنصري ، ترددت الحالة في جنوب افريقيا بدرجة أكبر وبلغت مرحلة حرجة . والفالبية السوداء في جنوب افريقيا لم تعد مستعدة لتحمل نظام جنوب افريقيا الذي يتميز بالفعل والقهر العنصري وتطالب بحقها الواقع في المعاملة على قدم المساواة مع سائر المواطنين والتمتع بالحقوق السياسية الكاملة . وإن حكومة جنوب افريقيا ، بدلًا من الاستجابة لهذه المطالب المشروعة قد لجأت مرة أخرى إلى وسائل يائسة تتمثل في اعلان حالة الطوارئ . وخلال السنة الماضية ، قتل المئات من الاشخاص واحتجز الآف من معارضي الفعل العنصري . وقد أدانت حكومتي بقوة فرض حالة الطوارئ . ولن تؤدي سياسة القمع هذه إلا إلى تصاعد العنف ، وزيادة ارقة النساء وإطالة معاناة قبض جنوب افريقيا . وإن أية محاولات لاخفاء هذه الحقائق عن طريق اجراءات رقابة مارمة لن تخدع العالم .

إن جنوب افريقيا هي الدولة الوحيدة التي جعلت العرق أساسا للحقوق السياسية . ويعتبر الفعل العنصري خيانة لأهم المفاهيم الأساسية لحرية الإنسان وتمتعه بالمساواة . وإننا نرفض أي مفهوم بأن الفعل العنصري يمكن اصلاحه . إذ يتبعه القضاء عليه بالكامل .

وفي نفس الوقت ، توافق جنوب افريقيا سياسة زعزعة الاستقرار في المنطقة . وتدين الحكومة الشروعية عدوان جنوب افريقيا المستمر على جيرانها من الدول ، ولا سيما الهجمات الفادحة على عدد من تلك البلدان في الشهور الأخيرة . إن المصدر المستمر للتوتر الذي تمثله سياسة الفعل العنصري في منطقة الجنوب الإفريقي يعتبر سببا جديدا آخر لتبسيير الحاجة العاجلة للقضاء على هذا النظام اللاإنساني . ونسود أن نعرب عن تضامننا مع كل دول خط المواجهة ونؤكد لها تأييدها المستمر في مواجهة عدوان جنوب افريقيا .

إن حكومة جنوب افريقيا ، رغم الادانة العالمية ، قد رفعت حتى الان اتخاذ خطوات محددة وملمومة صوب إنتهاء سياستها العنصرية . وعلى حكومة جنوب افريقيا أن

تسلم بأن المعاناة الحالية لذلك البلد إنما تعطي مؤشرًا بقرب نهاية الفعل العنصري والى الأبد . وبريتوريا عليها أن تختار إما السماح بامتنار تدهور الحالة وتحولها إلى حرب عنصرية مأساوية أو معالجة المشاكل الأساسية التي تعانى منها هذه الأمة المقسمة . وليس من واجب حكومتي أن تقترح الحالة التي تكون عليها جنوب إفريقيا بعد إزالة الفعل العنصري . فإن المطلب الأساس الآن هو اقتلاع جذور الفعل العنصري بكل إشكاله ، وأن تبدي حكومة جنوب إفريقيا استعدادا حقيقيا للدخول في مفاوضات مع الزعماء الحقيقيين للفالبية السوداء . ولذلك فانها تناشد حكومة جنوب إفريقيا مرة أخرى لالقاء حالة الطوارئ ، وإطلاق سراح نيلسون مانديلا وكل السجناء السياسيين الآخرين ، ورفع الحظر على كل المنظمات السياسية والسماح لكل المنفيين بالعودة إلى جنوب إفريقيا . وإذا تم الوفاء بهذه الشروط وحدها ، نستطيع أن نأمل في بهذه مفاوضات حول الازالة السلمية للفعل العنصري في جنوب إفريقيا .

إن سياسة محاولة اقتلاع جذور الفعل العنصري عن طريق الحوار مع النظام العنصري قد جربت مرارا ولكن دون جدوى . وخلص فريق الشخصيات البارزة التابعة للكومنولث إلى نتائج المؤلمة وهي أن حكومة جنوب إفريقيا على ما يبدو ليست مستعدة لإجراء حوار حقيقي وأنه لا بد من فرض حفوط خارجية إذا كنا نرغب في تحقيق أي أمل بتغير ملحمي . وتأكيد حكومتي بقوة هذه الامتناجات . وفي رأينا أن فقط الدول المتزايد هو السبيل الوحيد المتبقى الآن بقية القضاء على الفعل العنصري بالوسائل السلمية .

لا تزال بعض البلدان تعترض على فرض الجزاءات على أساس أنها سوف تزيد من معاناة الفالبية السوداء وسوف تتسبب في مصاعب اقتصادية للبلدان المجاورة لجنوب إفريقيا . ونحن بكل تأكيد لا نريد أن نقلل من أهمية هذه المصاعب ، ولكن حتى إذا كانت الجزاءات قد تسبب مصاعب على المدى القصير ، إلا أن ممثلي السود يقولون إن هذا أفضل من امتنار المعاناة التي تنتجم عن بقاء الفعل العنصري . وإننا نعتقد أن علينا التزاما بالامتناع إلى صوت هؤلاء الزعماء . ولهذا ، فإن الحكومة الترويجية

تحث مجلس الامن لفرض جزاءات إجبارية شاملة على جنوب افريقيا . وانتهز هذه الفرصة لاحث من فوق هذه المنشمة تلك البلدان التي لا تزال تعارض الجزاءات لكي تعيد تقييم موقفها .

إن عدم فرض جزاءات إجبارية ينبغي لا يستخدم كذرية لعدم التصرف ضد الفعل العنصري . بل ان من المهم اتخاذ تدابير ، حتى وان كانت محدودة ، للتعبير عن معارضة الفعل العنصري ولابداء التضامن مع أولئك الذين يعملون من أجل احداث تغيير في جنوب افريقيا . ولهذا شعرنا بالارتياح في السنة الماضية عندما اتخذ مجلس الامن القرارين ٥٦٦ و ٥٦٩ (١٩٨٥) ، اللذين اوصيا بعدد من التدابير الطوعية ضد جنوب افريقيا . ونأمل أنه إذا لم يتمكن مجلس الامن من الاتفاق على فرض جزاءات اجبارية على جنوب افريقيا ، فإنه سوف يتمكن من الاتفاق على قرار يصدره المجلس يومي بإجراءات طوعية أخرى ضد جنوب افريقيا . وإن مشروع قانون الجزاءات الأخير الذي اعتمدته الكونغرس في الولايات المتحدة يمكن أن يكون مثالاً مفيدة يحتذى به لفرض اجراءات طوعية . وتعتقد حكومتي أن الحظر الفعال على تصدير النفط الى جنوب افريقيا قد يكون اجراء هاما . ولهذا السبب أمعدنا أن نستضيف ندوة الامم المتحدة بشأن حظر النفط في أوسلو في حزيران/يونيه من هذه السنة للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي انعقد في باريس .

والاقتراح الخام بإنشاء آلية دولية مشتركة تحت اشراف الأمم المتحدة لرصد إمداد جنوب إفريقيا بالنفط ، وارد في الإعلان الختامي لمؤتمر باريس ، ونحن نحيط الدول الأعضاء على تأييد هذه المبادرة بغية فرض حظر نفطي فعال على جنوب إفريقيا . ونظراً لعدم اتخاذ مجلس الأمن لاي قرار بفرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب إفريقيا ، فإننا نرى أنه ينبغي النظر في فرض جزاءات محدودة . وباعتبار أن النفط ملعة استراتيجية ، فنحن نأمل أن يتمكن مجلس الأمن من اعتماد حظر على بيته وتصديره إلى هذه الدولة .

وبالإضافة إلى التدابير الواردة في برنامج العمل الذي اعتمده دول الشمال ضد جنوب إفريقيا ، اتّخذت الترويج عدداً من التدابير الانفرادية ، من بينها حظر بيع النفط الخام والمنتجات النفطية لجنوب إفريقيا . وتقوم حكومتي حالياً بإعداد مشروع قانون بفرض مقاطعة تجارية كاملة ضد جنوب إفريقيا ، ومن المتوقع أن يقدم إلى البرلمان في القريب العاجل ، آملين بذلك أن نقدم مساهمة حقيقة من أجل إقامة دولة في جنوب إفريقيا تتساوى فيها الحقوق والفرص للجميع . ونأمل أيضاً أن تقتدي بنا دول أخرى لزيادة الضغوط الدولية المتضائرة على نظام الفصل العنصري .

وبالإضافة إلى هذه التدابير التقليدية ، تود حكومتي أن تشدد على الحاجة إلى تقديم الدعم الإيجابي لكل من يعانون من آثار الفصل العنصري . ونحن ندرك أن السبول المجاورة لجنوب إفريقيا قد تتضرر من الجزاءات المفروضة على جنوب إفريقيا . لذا ، فإن رئيسة وزراء الترويج ، السيدة جيو برونتلاند ، اقترحت في المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر الماضي أن تقوم الأمم المتحدة بإعداد خطة طوارئ لمساعدة البلدان المجاورة لجنوب إفريقيا في حالة اتخاذها إجراءات انتقامية ضد تلك البلدان . ونحن نفهم أن دول خط المواجهة وبلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الإفريقي تعد نفسها حالياً لمواجهة مثل هذه الحالة ، وأن المؤتمر الأخير لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري قرر إنشاء مندوب تضامن من أجل دول خط المواجهة ، لمعالجة الآثار المترتبة على الإجراءات الانتقامية لجنوب إفريقيا . والترويج ترحب بهذه المبادرة وتتطلع إلى مناقشتها مع البلدان المعنية .

إن الترويج تغتر بانها تقدم المساعدة الإنسانية والاقتصادية لحركات التحرر واللاجئين وبقية فحايا الفعل العنصري . وقد زيد هذا الدعم زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة ، وأؤكد للأعضاء أن الترويج متواصل تقديم المساعدة إلى تلك المجموعات وإلى دول خط المواجهة ، وإلى بلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي ، وإلى النشطة التعاونية التي يफطلع بها هذا المؤتمر .

لم يعد أمامنا فسحة كبيرة من الوقت لإيجاد حلول ملمبة لمشاكل جنوب إفريقيا . وإذا لم نقم على الفور بالقضاء على الفعل العنصري ، فإن منطقة الجنوب الأفريقي برمتها قد تتفجر بموردة عنيفة . وانني أناشد الدول كافة أن تتحرك قدمًا باتخاذ اجراءات فعالة ضد الفعل العنصري .

السيد رماس (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى تدعون الجمعية العامة إلى النظر في سياسة الفعل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا . ورغم أن المجتمع الدولي أعرب مرارا وتكرارا عن استبعاده وادانته لهذا النظام باعتباره جريمة ضد ضمير الإنسان وكرامته ، فإن الممارسة البغيضة مازالت مستمرة ، بل إن الأزمة في جنوب إفريقيا ازدادت تدهورا خلال العام الماضي . إن نظام بريتوريها الذي أربكه اتساع نطاق مقاومة الشعب المقهور في جنوب إفريقيا وافتداد حدتها ، لجأ إلى تعزيز قمعه لسكان جنوب إفريقيا بفرض حالة الطوارئ مرتين . وإخفاء عجزه أمام مشاكله الداخلية فإنه يوامل ارتكاب أعمال العنوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول المجاورة في المنطقة .

إن التقرير الممتاز المدار عن اللجنة الخامسة لمناهضة الفعل العنصري (Add.1/A/41/22) يصف الحالة المأساوية التي يعانيها شعب جنوب إفريقيا البامل من جراء الوحشية المتزايدة لنظام بريتوريها العنصري . لقد اتسعت تلك الحالة في العام الماضي بالعديد من الأحداث المثيرة للانزعاج ، ولكن وفي ميكافيلي بذلك النقاط التي يرى أنها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار الأقليميين والدوليين .

إن فرض حالة الطوارئ في مناسبتين أدى إلى تصعيد أعمال القمع التي تمارسها قوات الشرطة ، وزيادة حالات الاعتقال الجماعي . فهناك حوالي ٣ آلاف شخص فقدوا أرواحهم بسبب عنف قوات الشرطة والجيش . وهناك أكثر من ١٥ ألفا من أعداء الفصل العنصري ، بينهم زعماء الدين والنقابيون والمحفيون وقادة الحركات النسائية والطلابية ، رُزق بهم في السجون دون محاكمة . والفرض الوحيد من القيود المفروضة على الصحافة المحلية والاجنبية هو منع بقية العالم من معرفة حقائق النضال اليومي الذي يخوضه الشعب ضد نظام الفصل العنصري .

وقد تم تصعيد سياسة البانتومستانات والترشيد القسري للسكان مما أدى إلى تفاقم حالة الفقر والحرمان التي يعيشها شعب جنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك ، وبغية تهدئة شواغل الجناح اليميني للحزب الوطني الحاكم ، قاتلت السلطات العنصرية بشن هجمات مسلحة دون استفزاز ضد الدول الافريقية المجاورة ذات السيادة ، مثل تلك التي شنتها في آيار/مايو الماضي على بوتسوانا وزامبيا وزيمبابوي . وفي الوقت ذاته ، توافق هذه السلطات تقديم المساعدة إلى المتمردين التابعين لحركة المقاومة الوطنية المزعومة في موزامبيق وإلى عملاء "اليونيتا" ، منتهكة بذلك اتفاقا دوليا وقع عليه رسميًا ، وذلك بغية إعاقة التقليل في الدول المجاورة وإعاقة تدميرها . وقد ضوّعت هذه الاعمال العدائية باعتماد تدابير انتقامية ضد زامبيا وزيمبابوي ، ردًا على الجرائم التي اعتمدها الكمنولث ضد جنوب افريقيا .

ولكن لم تفلح كل هذه التدابير التخويفية في زعزعة تمكّن الأغلبية السوداء على مكافحة نظام الفصل العنصري المشين ، ولن تمنع كل أعمال الإرهاب الوحشي المرتكبة في إطار سياسة الفعل العنصري من تحقيق الهدف الذي يضحي الشهداء في جنوب إفريقيا كل يوم بيارواهم من أجله - وهو إقامة مجتمع ديمقراطي موحد ولا عنصري في جنوب إفريقيا . ولن يكفل بقاء نظام الفعل العنصري بما يسمى بالاملاح الدستورية ، التسريح لها أي مضمون ، ولا بفرض حالة الطوارئ ، التي لم تُعد السلم .

لقد كشف نظام بريتوريا العنصري طبيعته الحقيقية المفترضة بفرضه مبادرة السلم التي تقدم بها فريق الشخصيات السبع البارزة التابع للكمنولث وبتجاهله لمبادئ القانون الدولي المعترف بها . وقد ظاعت فرص تحقيق حل تفاوضي للازمة في جنوب إفريقيا بسبب إصرار السلطات العنصرية على تجاهل التدابير العاجلة التي وجهها المجتمع الدولي للقضاء على نظام الفعل العنصري ، وعلى موافلة سياسة قمع الأغلبية الإفريقية وقهرها وتعزيز هذه السياسة .

إن الفعل العنصري لا يمكن إصلاحه ، بل يجب استئصاله . وهو يتناقض مع المبادئ الأخلاقية والسياسية التي يقوم عليها مجتمعنا . والقضاء علىه هو السبيل الوحيد لإقامة السلم في جنوب إفريقيا والجنوب الإفريقي . ومن شأن قيام المجتمع الدولي بعمل متضاد أن يسمى في تحقيق هذا الهدف .

ومما يشجع المصدر أن الرأي العام في البلدان المعروفة ب أنها حلية جنوب إفريقيا قد بدأ يدرك مأساة شعب جنوب إفريقيا ويمارس الضغوط على قادة هذه البلدان لضمان التنفيذ الفعال لقرارات الأمم المتحدة الرامية إلى عزل جنوب إفريقيا .

إن التطور السريع للحالة في جنوب إفريقيا ناجم ، في المقام الأول ، عن الضغط القوي الذي تمارسه المقاومة البطولية للسكان السود على نظام الأقلية في جنوب إفريقيا ؛ وهو أيضا نتيجة للعمل المتعدد الأشكال الذي يتّخذه المجتمع الدولي . ويجب موافلة الضغط على سلطات بريتوريا العنصرية لجبارتها على التخلّي عن الفعل العنصري .

وتشكل الجزاءات الانتقامية الانفرادية التي يفرضها عدد من البلدان على جنوب افريقيا احجار الزاوية الامامية في الجهد الرامي الى زيادة عزلة جنوب افريقيا . اتنا نرحب بهذه التدابير ولكننا لاتزال نعتقد بأن هناك حاجة الى الجزاءات الالزامية الشاملة لتعجيل القضاء التام على الفصل العنصري . وبالفعل ، فإن المؤتمر العالمي الاخير المعنى بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، الذي عقد في باريس في الفترة من ١٦ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، نادى بتطبيق جزاءات الزامية شاملة وجماعية على جنوب افريقيا . ونحن نعتقد أن هذا هو الاسلوب السلمي الاكثر فعالية - بل الوحيد - لإحداث تغيير في جنوب افريقيا .

وفي هذا الصدد ، فإن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، المجتمعين في مؤتمر القمة الشامن لحركة عدم الانحياز ، المعقد في هراري بزمبابوي ، ذكروا في اعلانهم الخامس بشأن الجنوب الافريقي .

"إن فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لازال الاختيار السلمي الوحيد القادر على إرغام نظام بريتوريا العنصري على التخلص من الفصل العنصري" . (A/41/697 ، ص ٩٥)

إن مجرى التاريخ لا يمكن عكسه . وعلى الرغم من أن جنوب افريقيا أصبحت ماحة للقتل ، لاتزال تلوح في الأفق بارقة أمل : إن شعب جنوب افريقيا ، بقيادة حركات تحريره الوطني - ولاميما المؤتمر الوطني الافريقي - قد أصبح يمسك بزمام مصيره . ففي كفاحه اليومي ضد نظام الفصل العنصري يشيد هذا الشعب دولة جنوب افريقية جديدة يتمكن فيها كل مكان جنوب افريقيا ، على قدم المساواة ، من ممارسة حقوقهم السياسية وغيرها من الحقوق والاشتراك بحرية في تقرير مصيرهم . ولن يفلح القمع الوحشي من جانب النظام العنصري لجنوب افريقيا ولا سياسة إبادة الأجناس التي تنتهجها الأقلية العنصرية في زعزعة ايمان شعب كامل وتمكيمه على اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية موحدة ولا عنصرية . ان السبيل الممكн الوحيد لحل المشكلة الخطيرة في جنوب افريقيا سلميا يكمن في بدء المفاوضات بين حكومة جنوب افريقيا والممثلين الحقيقيين

الشرعيين لشعب جنوب افريقيا . والشرط المسبق لذلك هو الافراج فورا عن جميع السجناء السياسيين ، وعلى الآخر نيلسون مانديلا .

وفي الختام ، نشكر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ورئيسها بوجه خاص ، على العمل المنجز .

السيد باعيسى (اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، في هذه الايام

يكثـر الحديث عن الامم المتحدة وعن فعاليتها ودورها في رفعـة مبادئ الميثاق وفـي تحقيق تطلعـات الشعوب التي ظـهر باسمـها المـيثاق . ولـهـذا المـوضـوع ، كـما نـعـتقد ، عـلاقـة وـشـيقـة بالـبـند الـذـي نـاقـشـه الان ، بـندـ الفـصلـ العـنـصـري . فـربـما لمـ يـحـدـثـ انـ حـظـيـ مـوضـوعـ بـمـثـلـ هـذـاـ الـاجـمـاعـ الدـولـيـ ، فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـإـدـانـتـهـ ، كـماـ هوـ الـحـالـ بـالـنـسـبـةـ لـمـسـالـةـ الفـصلـ العـنـصـريـ . وـبـرـغمـ انـ هـذـاـ الـاجـمـاعـ لمـ يـتـحـقـقـ تـلـقـائـيـاـ وـمـنـذـ الـلحـظـةـ الـاـولـىـ لـعـوـامـلـ لـاـ نـجـهـلـهـاـ - فـلـلـدـولـ غـایـيـاتـ نـعـرـفـهـاـ وـلـلـطـبـقـاتـ الـحـاكـمـ مـصالـحـ لـيـسـ بـخـافـيـةـ - إـلـاـ انـ ظـاهـرـةـ الفـصلـ العـنـصـريـ وـالـمـارـمـاتـ العـنـصـريـةـ لـمـ تـحظـ بـشـيـعـ كـثـيرـ مـنـ التـعـاطـفـ مـوـىـ مـنـ اـوـلـئـكـ الـقـلـيلـيـنـ الـذـيـنـ يـسـتـفـلـونـ الـظـرـوـفـ فـيـ فـلـسـفـةـ عـقـيمـةـ لـتـبـرـيرـ وـجـهـاتـ نـظـرـهـمـ الـمـذـلـلـةـ حـوـلـ كـيـفـيـةـ مـوـاجـهـتـهـاـ . وـلـكـ انـسـانـيـةـ قـدـ قـطـعـتـ مـراـحلـ كـبـيرـةـ فـيـ مـسـيـرـتـهـ الطـوـيـلـةـ نـحـوـ اـنـعـتـاقـ اـنـسـانـ وـحـقـهـ فـيـ السـيـادـةـ وـالـمـساـواـةـ . وـخـطـتـ بـنـاـ هـذـهـ الـمـسـيـرـةـ التـقـدمـيـةـ - بـالـتـضـحـيـاتـ الـكـبـيرـةـ - إـلـىـ آـفـاقـ جـدـيـدـ وـرـحـبـةـ فـرـضـتـ مـنـطـقـهـاـ الـقـوـيـ وـمـشـرـعـيـتـهـاـ الـمـبـدـيـةـ . وـمـعـ اـنـدـشـارـ عـمـورـ الـعـبـودـيـةـ وـالـاستـفـلـ وـالـاسـتـعـمـارـ وـالـسـيـطـرـةـ وـاـفـلاـسـهـاـ نـظـرـيـاـ وـاـخـلـاقـيـاـ وـحـضـارـيـاـ - بـرـغمـ الـمـحاـولـاتـ الـمـسـتـمـيـتـةـ فـيـ اـحـيـائـهـاـ بـمـظـاهـرـ وـأـشـكـالـ جـدـيـدـةـ أـكـثـرـ خـدـاعـاـ وـدـهـاءـ - سـقطـتـ أـيـضاـ نـظـرـيـاتـ الـعـنـصـريـةـ وـالـتـمـيـيـزـ الـعـنـصـريـ بـنـفـسـ الـطـرـيـقـةـ .

ومع كل ذلك لاتزال الامم المتحدة تصارع الفعل العنصري في جنوب افريقيا بالذات دون أن تتمكن من اجتثاثه من جذوره والقضاء عليه نهائيا . ولم يعد يخف على أحد معنى الفعل العنصري في جنوب افريقيا ، هذا السرطان المستشري في أعماق افريقيا ، وقد اتخذ اشكالاً مؤسية تتبعها الدولة انطلاقاً من المفهوم النازاني في السيادة والسمو ونزعه الاستغلالية والانسانية الضيقة من أجل السيطرة والتحكم والاستبداد . نزعه ليس فيها مجال للمنطق ولا للقانون . فالغاية تبرر الوسيلة . واللون والدين والأمل تعني كل شيء . والحق يخضع للقوة والقانون يسنه القوياء ، والغلبة تخضع للأقلية . وصاحب الأرض يخضع للتدخل المستوطن ، وكانت في عمر شريرة الفاب وعهود السيطرة الهمجية .

والفعل العنصري ادانته الامم المتحدة نظرياً وعملياً وعرفته بحق بأنه "جريمة ضد الإنسانية" . وبسببه يعاني الإنسان في جنوب افريقيا من القمع والاعتقال والتعذيب والإبادة . وبسببه أيضاً تواجه دول المواجهة الافريقية حرباً شرسة من قبل نظام الأقلية في بريتوريا تمر جميع المجالات السياسية والاقتصادية تؤثر على شعوبها ومستويات معيشتها ، ناهيك عن أنها وساحتها واستقرارها .

ان النظم العنصرية هي نظم معادية للدين والحضارة والانسانية . ومع ذلك مازالت بعض الدول - بحكم مصالحها - تمارس تعاطفها مع نظام بريتوريا حتى بعد أن فشلت معه روح التسامح والمهادنة وتتخذ من نفسها حامية ومحامية للشعوب المقهورة تحت سياطه وبنيرانه . وفي الوقت الذي تدعو للخطوات والإجراءات الاصلاحية التدريجية لتفادي عزله وارغامه على التسلیم والاستجابة ، لا تتردد في اتخاذ أقصى الاجراءات اللاشرعية واستخدام كافة الطرق القسرية ضد نظم سياسية واجتماعية أخرى لا تستجيب لرغبتها ولا تستطع الخضوع لرادتها . وهي مفارقة عجيبة تُظهر بشكل لا يقبل الجدل التناقض والزدواجية المواقف التي أثبتت أحد أهم العوامل في اضعاف دور الامم المتحدة ومصداقية فعلها .

في العام الماضي استمعنا للأستاذ دزموند توتو في اللجنة السياسية الخامسة ، وهو يذكرنا بأن الفيل المنصري هو فرانكشتاين الذي لا ينفع معه الاصلاح بقدر ما يستحق الفناء النهائي ، وكثيره أدرك بنظرته وتجربته وعماه شعبه ، ان المنطقة مقبلة على أخطار داهمة وشر وبييل اذا لم تتخذ التدابير الرادعة والعقوبات الالزامية الشاملة ضد نظام الاقليه المنصري . لقد مارس الشعب في ناميبيا وجنوب افريقيا مختلف انواع النضال السياسي ولم تكن ثمرة نضاله السلمي سوى مزيد من القمع والاضطهاد ومصادرة الحريات ، وتماعدت في مواجهة ذلك انتهاكات هذا الشعب المأسى ليشعلها ثورة عارمة .

إن أي تعاون مع النظام المنصري أو توافق معه يعني هكل من الاشكال وفي أي مجال ، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً نووياً أو غير ذلك ، لا يمكن إلا أن يزيد عناها وصلابة ضد ارادة الشعب في ناميبيا وجنوب افريقيا ويعزز تحديه للأمم المتحدة وانتهاكه لقراراتها وتوصياتها . ولا شك أن شعب جنوب افريقيا أدرى بمحالاته وتطلعاته من بعض الحكومات التي لا تنظر في تحقيق مطالبه إلا من خلال معالجتها مباشرة . إن هذا الشعب الصادم يستحق الدعم والمساندة بكلّها ، وكذلك دول المواجهة الافريقية التي تتحمّل أشد الضغوط وأكبر التضحيات في سبيل نصرة الإنسان وحقه في الحياة الحرة الكريمة . وهذا ما أكّدت عليه وثائق الاعلان الصادر عن المؤتمر العالمي المنع بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية والمنعقد في باريس في شهر حزيران/يونيه المنصرم ، والاعلان الصادر عن مؤتمر القمة الشامن لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد مؤخراً في هراري .

ان نظام العنصرية في بريتوريا يتحدّانا جميعاً ويتحدى ثباتنا والتزامنا بالدفاع عن مبادئ الميثاق وقيم الحرية والسيادة والانسانية ، وقدرتنا على الانتصار لها . والمخجل ان يستمر مثل هذا النظام طيلة هذه الفترة في تحديه واستهزائه بال الأمم المتحدة دون ان تستطيع - وهي التي ادانته جماعياً مراراً وتكراراً - الوقوف في مواجهته وتضع حداً نهائياً لهذا الشر الخطير الذي هو أمل العنصر والارهاب والتتوّر في

المنطقة ، بل ويهدى أمن وسلام العالم أجمع . وهو لا يستجيب لنداءات الحق والسلام إلا بإجراءات وتشريعات لا تؤدي إلا إلى ترسيقه وتعزيز جذوره واطالة عمره .

ولقد تعاظمت حركة التأييد العالمية لنضال شعب جنوب افريقيا ، وأحرى بمنظمتنا الدولية أن تنتصر له لتعلن مبادئ ميثاقها وتحفظ مصادقتها .

السيد ديلبيش (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) إن استمرار الفعل العنصري هو دون شك مشكلة من أخطر وألح المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة اليوم . فليئن هناك من مسألة أخرى تؤرق ضمير البشرية جماء كهذه المسألة . وفي هذه المرحلة الأخيرة من قرن شهد تقدما اجتماعيا وسياسيا وتقنيولوجيا لم يسبق له مثيل ، يعد من غير المقبول تماما بقاء هذا النظام الذي يمثل البقية الباقية من التحمس الذي لا لزوم له . ومن الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة وفعالة ضد جنوب افريقيا تسمم في التعجيل باستئصال نظام الفصل العنصري استئصالا كاملا ونهائيا .

وما الالحاد لا ينبع فحسب من الرغبة في إعادة الكرامة والعدالة إلى جنوب افريقيا ، بل ينبع أيضا من التزامنا بالتصدي على نحو حازم لهذا التحدي الخطير الموجه للسلم والأمن الدوليين . واستمرار الفعل العنصري هو مصدر رئيس للصراع في الجنوب الأفريقي ويمثل ويفرض تهديدا خطيرا على التنمية الطبيعية للعلاقات الدولية كل . والواقع أن آثاره الشهيرة لا تشعر بها المنطقة وحدها ، بل وتعتم في أرجاء المجتمع الدولي ، الذي لا يمكن أن يبقى مالينا إزاء الأزمة المتفاقمة في الجنوب الأفريقي .

ويبدو واضحـاً لـنـا أـنـ النـيـةـ لاـ تـتـوفـرـ لـدىـ بـرـيـتـورـيـاـ لـتـصـفـيـةـ الفـصـلـ العـنـصـرـيـ .ـ فالـقـعـ الدـاخـلـيـ فـيـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ يـنـمـ وـيـتـكـثـفـ بـمـرـورـ كـلـ يـوـمـ .ـ وـتـطـالـعـنـاـ الصـافـةـ الـدـولـيـةـ كـلـ يـوـمـ بـتـقـارـيرـ عـنـ الـاضـطـهـادـ وـالـعـنـفـ الـمـنـتـظـمـ الـذـيـ يـعـانـيـهـ الـزـعـماءـ الـوطـنـيـوـنـ وـمـنـ يـتـعـاطـفـوـنـ مـعـهـمـ فـيـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ .ـ

إـنـ الـمـقاـوـمـةـ النـشـطـةـ الـمـتـعـاظـمـةـ الـتـيـ يـبـدـيـهـاـ شـعـبـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ الـمـقـهـورـ ضـدـ الفـصـلـ العـنـصـرـيـ تـسـتـحـقـ تـعـاطـفـ وـتـأـيـيدـ كـلـ الـدـوـلـ الـمـمـثـلـةـ هـنـاـ .ـ وـمـاـ يـجـعـلـ هـذـهـ الـمـقاـوـمـةـ مـشـرـوـعـةـ بـدـرـجـةـ أـكـبـرـ أـنـ بـرـيـتـورـيـاـ اـخـتـارـتـ الـلـجـوـءـ إـلـىـ تـدـابـيرـ عـنـيفـةـ جـدـيـةـ تـسـتـهـدـدـ الـإـبـقاءـ عـلـىـ الفـصـلـ العـنـصـرـيـ بـدـلـاـ مـنـ الـقـيـامـ بـإـجـرـاءـاتـ فـيـ الـاتـجـاهـ الـصـحـيـحـ .ـ كـمـاـ أـنـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ تـوـاـصـلـ اـحـتـالـلـ نـامـيـبـيـاـ بـمـوـرـةـ لـاـ قـانـونـيـةـ .ـ

وـتـؤـكـدـ الـأـرـجـنـتـيـنـ مـجـدـاـ إـدـانـتـهـاـ الشـدـيـدـةـ لـسـيـاسـةـ الفـصـلـ العـنـصـرـيـ وـتـضـامـنـهـاـ مـعـ ضـحـاـيـاـ الفـصـلـ العـنـصـرـيـ .ـ إـنـ التـمـيـيزـ ،ـ أـيـاـ كـانـ السـبـبـ ،ـ لـاـ يـتـمـاشـ مـعـ الـمـبـادـئـ الـتـيـ أـمـسـتـ عـلـيـهـاـ الـجـمـهـورـيـةـ الـأـرـجـنـتـيـنـيـةـ .ـ وـمـنـ شـمـ يـجـبـ أـلـاـ يـنـدـهـشـ أـحـدـ إـزـاءـ قـيـامـ حـكـومـتـيـ بـاتـخـاذـ تـدـابـيرـ قـوـيـةـ هـامـةـ ضـدـ بـرـيـتـورـيـاـ .ـ فـيـ ٢٢ـ آـيـارـ/ـمـاـيـوـ قـرـرـتـ قـطـعـ الـعـلـاقـاتـ الـدـيـلـوـمـاسـيـةـ مـعـ نـظـامـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ الـعـنـصـرـيـ ،ـ وـقـبـلـ ذـلـكـ تـقـيـيـتـ بـمـنـتـهـيـ الـدـقـةـ بـحـظـرـ الـأـسـلـحـةـ الـإـلـزـامـيـ ضـدـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ .ـ

أـخـيـراـ ،ـ لـابـدـ مـنـ التـنـوـيـهـ بـأـنـ بـلـادـيـ قـدـ صـدـقـتـ ،ـ سـيـراـ عـلـىـ ذـلـكـ النـهـجـ ،ـ عـلـىـ الـاـتـفـاقـيـةـ الـدـولـيـةـ لـقـعـ جـرـيـمةـ الفـصـلـ العـنـصـرـيـ وـالـمـعـاقـبـةـ عـلـيـهـاـ ،ـ وـتـضـطـلـعـ بـدـورـ نـشـطـ فـيـ الـمـبـادـرـاتـ الـمـنـبـثـقـةـ عـنـ مـؤـتـمـرـ الـقـمـةـ الـشـامـ لـبـلـدـانـ عـدـمـ الـانـحـيـازـ الـرـامـيـةـ إـلـىـ تـطـبـيقـ عـقـوبـاتـ وـاسـعـةـ ضـدـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ .ـ وـفـيـ هـذـاـ الصـدـدـ ،ـ كـانـتـ الـأـرـجـنـتـيـنـ عـضـوـاـ فـيـ الـوـفـدـ الـخـارـجـ الـذـيـ زـارـ مـؤـخـراـ ،ـ تـحـتـ رـئـاسـةـ زـمـبـاـبـوـيـ ،ـ الـعـوـامـ الـفـرـديـةـ وـالـيـابـانـ .ـ

إـنـ سـيـاسـتـنـاـ تـعـبـرـ عـنـ تـأـيـيدـ الـأـرـجـنـتـيـنـ الشـابـ لـكـفـاحـ اـفـرـيـقـيـاـ ضـدـ التـمـيـيزـ العـنـصـرـيـ ،ـ وـعـلـىـ بـرـيـتـورـيـاـ أـنـ تـفـهـمـ تـهـامـاـ أـنـاـ نـدـيـنـ الفـصـلـ العـنـصـرـيـ إـدـانـةـ قـاطـعـةـ .ـ

إـنـ الـإـجـرـاءـاتـ الـفـرـديـةـ الـتـيـ تـقـوـمـ بـهـاـ الـدـوـلـ ،ـ وـإـنـ كـانـتـ مـفـيـدـةـ وـضـرـورـيـةـ ،ـ لـاـ تـكـفـيـ ،ـ وـلـقـدـ بـيـنـاـ فـيـ مـنـاسـبـاتـ كـثـيـرـةـ وـنـؤـكـدـ الـيـوـمـ أـنـ الـعـلـمـ الـمـتـضـافـرـ مـنـ جـانـبـ كـلـ

أعضاء الأمم المتحدة ، بما في ذلك الأعضاء الذين تربطهم ببريتوريا أحسن العلاقات ، هو الأداة الوحيدة الفعالة في الكفاح ضد الفصل العنصري . ومن ثم فمن الجوهري أن نكرر مناشدة مجلس الأمن بأن يفرض على بريتوريا عقوبات إزامية شاملة استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق . فلم يعد هناك أي شك حول خطر الفعل العنصري على السلام والأمن الدوليين . إن الافتقار إلى الرد الصحيح من جانب الأمم المتحدة على تحدي جنوب إفريقيا يؤدي إلى إطالة محنّة شعب يُحرم ظلماً من حقوقه الأساسية ، فضلاً عن أنه يقوّض المصداقية السياسية لمنظمتنا وهيبيتها المعنوية .

السيدة كارلا ماسكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن

أستهل كلمتي باقتراح المقتطف التالي من بيان وزير خارجية بوليفيا أمام الجمعية : "لدى التصدي لمسألة الدفاع عن حرية الشعوب الخاصة لنظام يعتبر وصمة في جبين الكرامة الإنسانية ، مثل الفعل العنصري ، يود بلدي الاعراب مرة أخرى عن إدانته القوية لجميع أشكال التمييز بين بني البشر . وقد تأكّد ذلك في تأييدهنا لقرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع" . (A/41/PV.12 ،

ص ٥٧)

تدين بوليفيا الفعل العنصري لأنّه يفرض الفعل على أساس العرق وينكر على شعب معين حق المشاركة في ممارسة السلطة في نفس بلده . إن النضال من أجل الحرية يتصاعد يومياً ، وشعب جنوب إفريقيا الذي يقاتل من أجل استئصال هذا البلاء المرّ يزداد شجاعة وتمثّلها . ويستحيل مقاومة تصميم ذلك الشعب وتضحياته ، لاصيماً وأنه وطّد العزم على إنهاء القمع ونيل المشاركة التي يسع إليها ويستأهلها .

ننباخ اليوم مرة أخرى مسألة سياسات الفعل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب إفريقيا . وطوال كل السنوات منذ أن طرحت هذه المسألة علينا ، دأبت الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمات دولية أخرى على اتخاذ قرارات عديدة تدين تلك الممارسات وتطالب بإلغاء النظام الذي ينكر على إنسان ، بسبب لون بشرتهم ، حقوقهم بموجب القانون ، علّوة على كون استمراره تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . غير

أثنا يجب أن ندرك أن كل تلك المناشدات ذهبت أدراج الرياح بسبب التفكير المتملّب لدعاة التفوق العرقي .

تجري مناقشة هذه السنة ومت ظروف من قمع نظام جنوب افريقيا للعمال السود ، وإعلان حالة الطوارئ التي تخول قوات الامن ملاحیات مطلقة بالاعتقال دون أمر قضائي مما يحلها من أي مسؤولية جنائية أو غيرها ، ومذبحة جديدة رهيبة ارتكبها نظام الفصل العنصري في سويفتو يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس عندما هاجمت الشرطة المتظاهريين احتجاجا على محاولات سلطات جنوب افريقيا إخلاء المستأجرین بسبب إضرابهم عن دفع الإيجار احتجاجا على الفصل العنصري . وكل هذا مذكور في تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري (A/41/22) .

وكرد فعل مشروع على كل هذه الأعمال ، حذرت اللجنة نظام بريتوريا من أنه إن لم يدخل في حوار مع الممثلين الحقيقيين للشعب بهدف تصفية الفصل العنصري ، فلن يحل السلم أو الاستقرار في جنوب افريقيا .

ويؤكّد وفي في أن الاستمرار في قمع انتفاضة العمال بالقوة لا يمكن أن يستمر . فالقوة قد تبدو فعالة على المدى القصير ، لكن التاريخ يبيّن بوضوح أن حكم القوة لا يدوم إلى ما لا نهاية . ويتحتم على حكومة جنوب افريقيا أن تنبذ استخدام القوة في درء الاضطرابات وتعتمد التدابير الكفيلة بحل المضاعف الأساسية التي تشيرها .

إن المؤتمر الدولي المعنى بالجزاءات ضد جنوب افريقيا العنصرية ، المعقدود تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٦٤/٤٠ جيم ، أعلن أن الوسيلة السلمية الرئيسية المتوفرة للمجتمع الدولي لتصفية الفصل العنصري هي ضمان التقييد بالعقوبات الإلزامية ضد النظام . وبالتالي أوصى ببرنامج عمل ينبع على عقوبات إلزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق منها حظر الأسلحة وإنهاء كل تعاون عسكري ونووي مع جنوب افريقيا .

وتعتبر بوليفيا ان هذه التدابير الاولية مستجمل من الممكن إرغام جنوب افريقيا على التخلص عن هذه السياسية الإنسانية . ولهذا فاننا نضم صوتنا الى صوت المجتمع الدولي لحث مجلس الامن على الاضطلاع بمسؤوليته بمورها كاملة . وفي الاونه الأخيرة ، طالب مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هرارى بالقضاء الفورى على الفصل العنصري وحث المجتمع الدولي على فرض عقوبات الزامية و شاملة على نظام بريتوريا .

وكان مما جاء في توصيات اللجنة الخاصة ان طالبت الجمعية العامة بالاعتراض بأن سياسة الارتباط البناء والسياسات المماطلة لم تؤد الى إلغاء النظام العنصري ، بل على العكس من ذلك ، أمعنت جنوب افريقيا في سياسة القمع المطلق العنوان ضد الاغلبية الاصيلة في ذلك البلد ووامت احتلالها غير المشروع لนามيبيا وممارستها لسياسة العدوان وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة .

وتويد بوليفيا هذا النداء وتفيد مرة اخرى التزامها بالجهود الدولية الرامية الى وضع حد لهذا النظام المخزي والقاسى ، والى إقامة مجتمع ديمقراطي يقوم على المساواة تجترم فيه حقوق كل المواطنين . واد يشيد وفي بشعب جنوب افريقيا الاسود الشجاع الذي يناضل من أجل حقوقه وكرامته ، يسود ان يسجل تقديره للعمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ويسود في الوقت نفسه ان يعبر عن إعجابه وتضامنه مع نلسون مانديلا وغيره من الزعماء الذين يسعون الى العدالة والمساواة في بلادهم .

وقد أيدت بوليفيا رفضها القاطع للتدابير العنصرية لنظام الفصل العنصري ، عن طريق الالتزام بالاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليهما ، ووقدت الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية .

السيد الين (ترینیداد وتوباغو) (ترجمة فنوية عن الانكليزية) : ان املوب ادارتكم ياسيدى لشؤون هذه الجمعية يشير ارتياحتنا جمیعا . ولذا كان من دواعي اسفنا ان مسألة مثل مسألة الفصل العنصري التي كانت موضوع كثیر من المؤتمرات والمناقشات والقرارات ، وحقوق نقض مورمة ضد القرارات ، لا تزال تستفرق وقتنا في هذه الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة .

وتتمثل المأساة في أنه على الرغم من أن كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة تقريباً يوافق على أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية ولابد من استئصاله فقد تذر أن تتخذ جميع الدول إجراءات متضاغطة من أجل حل هذه المشكلة . وبالتالي لازلنا نعاني من أصوات الحزن والمعاناة لجماهير السكان السود في جنوب إفريقيا الذين يرون أنفسهم بعيدين كل البعد عن التوصل إلى نهاية لمحنتهم المحرجة .

وتعتبر ترينيداد وتوباغو أن الحالة في جنوب إفريقيا قد بلغت مرحلة حرجة وبالتالي فهي بحاجة إلى تدابير عالمية عاجلة ضد نظام بريتوريا ..

وكما ورد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فإن الحالة في جنوب إفريقيا خلال العام الماضي اتسمت بحملة لم يسبق لها مثيل قامت على الإرهاب والإبادة الجماعية الفعلية ، اطلق عيالها نظام الفصل العنصري ضد الأغلبية الساحقة من السكان ، فاحتاجز الآلاف من معارضي الفصل العنصري وقتل الكثيرين منهم ، ومن بينهم أطفال صغار وتعرض الكثيرون للتعذيب والاعتقال والاحتجاز بغير محاكمة والاضطهاد بجميع الوسائل .

وقد رفع نظام بريتوريا التسوية العادلة والسلمية للصراع والتفاوض مع الممثلين الحقيقيين لأغلبية السكان واختار بدلاً من ذلك تكثيف قمع الشعب في محاولة يائسة لتكريس الهيمنة العنصرية .

ان العزل العنصري أمر بغيض . الا أن نظام الفصل العنصري يتجاوز ذلك . فقد عمد مثلاً إلى إعادة تصنيف وهم المناطق التي كانت قد خصمت للسكان السود في وقت من الأوقات ، والتي أنشأ عليها هؤلاء السود القراء منازلهم حتى يفسح المجال أمام الاحتلال الإبغي . وبذلك لم يعد الأمر مجرد عزل وإنما تحول إلى عملية خنق منهجي لشعب وحضارته وحقه في أن يعيش في بيئته الخاصة به .

ان نظام جنوب إفريقيا في محاولته لتكريس الفصل العنصري يعرّف للخطر السلم والأمن الدوليين من خلال أعمال العدوان المستمرة وزعزعة الاستقرار وارهاب الدولة التي يمارسها ضد الدول المستقلة المجاورة . وتوّكّد أعمال العدوان ضد انفولا ، وبوتسوانا ، وزيمبابوي ، وزامبيا ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة لاستئصال الفصل العنصري .

ومن الجوانب الأخرى لهذه الأزمة ، استمرار جنوب إفريقيا في احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وهي الأقليم الذي تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليته بصورة مباشرة ، واستمرار النظام العنصري في فرض سياسة وممارسة الفصل العنصري على شعب ناميبيا . ولا يمكن أن تحل مسألة ناميبيا إلا ملمساً من خلال التنفيذ الكامل والغوري وغير المشروع لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يعد الأساس الوحيد المقبول دولياً لانتقال ناميبيا ملمساً إلى الاستقلال . ولا يمكن استخدام المسائل التي تقع خارج نطاق خطبة الأمم المتحدة كذرية لمنع تنفيذ هذا القرار .

وفي سياق الاعتبارات الآتية الذكر انضمت ترينيداد وتوباغو ، كعضو في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، إلى التوصية الأخيرة التي تدعو الجمعية العامة إلى الإعراب مجدداً عن إيمانها بأن أكثر الأسلوبات السلمية المتاحة للمجتمع الدولي فعالية لإنهاء الفصل العنصري هي تنفيذ عقوبات إلزامية عالمية وشاملة ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا .

وتعتبر ترينيداد وتوباغو أن فرض العقوبات على جنوب إفريقيا يمكن أن يكون عاملاً مساعداً ، إن لم يكن العنصر الأساسي في الضغط على نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا حتى يستأهل نظام الفصل العنصري . ومن شأن الضغط المستمر من أجل فرض العقوبات على بريتوريا ، إلى جانب العزلة والتحدي لقيمها ، أن يدفع النظام العنصري إلى القضاء التام على الفصل العنصري .

ونحن نتوقع أن يترتب على فرض العقوبات على نظام الأقلية المستوطنة في بريتوريا أن تعاني بعض الدول حالياً أكثر من غيرها وان تتأثر بعض القطاعات الاقتصادية في دول معينة . وفي هذه الحالات بالذات ، يجب أن يكون الامتثال أكثر صرامة . ولا يجوز أن يكون هناك تردد في فرض عقوبات شاملة على نظام بريتوريا لخروجه على القواعد الدولية للمساواة العرقية وممارسته للفصل العنصري الذي وصف بأنه جريمة ضد الإنسانية .

ان نظام الفصل العنصري يستخدم القوة المسلحة ضد الشعب الاسود في وطنه .
 وعندما يحتاج جيران جنوب افريقيا على ذلك فانها تستخدم احدث الاملاحة في محاولة
 لامكاثمهم ايضا . ولذا فان ترينيداد وتوباغو تدعوا الى تكثيف جهود الامم المتحدة
 لضمان الاحترام غير المشروط من جانب جميع الدول للحظر المفروض على تهريب الاملاحة
 الى جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) فيما يتعلق
 بالتجارة مع جنوب افريقيا في الاملاحة و مختلف انواع العتاد العسكري او التعاون مع
 النظام العنصري في مجال الاملاحة النووية* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد هينار (مورينام) .

ويدرك وفدي انه بالرغم من وجود درجة كبيرة من الاتفاق الدولي على ضرورة فرض جزاءات اقتصادية وغيرها من الجزاءات على بريتوريا العنصرية لحمل نظام الاقلية على نبذ الفعل العنصري ، فان بعض الدول ما زالت مستمرة فيما تسميه بالتعاون البريء مع نظام بريتوريا العنصري . وكتوصية عامة ، يحث بلدى الحكومات المعنية على التخلص عن سياساتها القائمة على التعاون مع النظام العنصري حيث ان تلك السياسات تمد ذلك النظام بالتشجيع بل انها تسهم في تعزيز الفعل العنصري .

ومنذ نصف قرن طالع العالم ، أحد كبار المؤرخين الذى اصبح فيما بعد رئيس وزراء بلدى ، بتفسير جديد لتجارة الرقيق والفاء الاسترقاق ، فقد ذكر وهو لم ينزل بعد في أولى سنوات عمله ان الفاء الاسترقاق لم يكن بداعم القوى الأخلاقية وحدها ، بل كانت هناك ايضا قوى اقتصادية . وقد لقى هذا الرأى انتقادات من بعض الدوائر . واليوم تجد افريقيا نفسها مرة أخرى في الجانب المستضعف في مواجهة نظام حكم شديد الخبث . وقد يتساءل المرء لماذا يتعرض الافريقيون السود من جديد لخطر الابادة الجماعية ؟ ما هو العامل الذى سيؤدى إلى استئصال الخلف الراهن لنظام الاسترقاق ؟ هل متطرح افكار مؤرخنا مرة أخرى للاختيار ليس في اطار استعادة احداث الماضي ولكن في استعراض الاحداث الجارية ؟

وقد مورست ضفوط معنوية على جنوب افريقيا ولكن دون جدوى . واتخذ العديد من البلدان الاقل نموا وبعض البلدان الصناعية الخطوة الكبرى المتمثلة في فرض جزاءات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا . ولكن الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا رفضوا السير على ذلك الدرب او فعلوا ذلك جزئيا . واستخدم حق النقض مرة بعد أخرى في مجلس الامن لمنعه من فرض جزاءات اقتصادية زامية على جنوب افريقيا . فما هي فضائل نظام الفعل العنصري حتى يدافع عنه من يشهرون السلاح عند ارتكاب اخاء اقل ؟

ويبيين من التحليل المتأني أن وراء ذلك الاصرار على عدم فرض جراءات الزامية تكمن مصالح عملية قوية تتعلق بالتجارة والميزان التجارى وميزان المدفوعات والعملة او البطالة في الصناعات المكرمة لخدمة سوق جنوب افريقيا . بل انتي اتجرا على القول بأنه اذا ثبین الشراكه التجاریون الرئیسیون لجنوب افريقيا ان ما سيخسرون في المدى القصير في حالة فرض الجراءات اليوم يُعد قليلا بالمقارنة إلى الكثیر مما سيكسبونه مستقبلا إذا ما استؤمل الفصل العنصري ، عند ذلك فقط سيتحركون موب توقيع جراءات فعالة واتخاذ غير ذلك من التدابير على المعید العالمي ، ومن ثم يصبح الفعل العنصري في خبر كان .

وإذا كانت الضغوط الاقتصادية وغيرها من الضغوط التي تمارسها كل الدول الأخرى كفيلة بتحويل جنوب افريقيا إلى دولة ديمقراطية تعيش فيها جميع الأعراق والسلالات وتعمل وتشتغل في مناخ تسوده الحرية والسلم والعدل ، عند ذلك فقط ستتحقق امكانات تلك المنطقة الراخمة بالشروط لتضيء شعلة الامل لافريقيا والعالم بأسره .

السيد رزوقى (الكويت) : امحوا لي ان اتقدم بالشكر الجليل للجنة الخامسة لمناهضة الفعل العنصري على تقاريرها القيمة والواردة أمام دورتنا الحالية والتي تشرح بأملوّب مفصل الوضع المتردى والحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي الناجمة عن السياسة العدوانية التي يتبعها نظام الفعل العنصري في جنوب افريقيا . انسا نعرب عن عميق تقديرنا للجهود المخلمة التي تبذلها اللجنة لفضح الممارسات العنصرية في جنوب افريقيا واستمرار اللجنة في تعبئة الرأي العام العالمي ضد تلك الممارسات البغيضة .

ان الحالة في جنوب افريقيا تعتبر مهددة للسلم ليس فقط في تلك المنطقة ، انها ستتعداها اذا ما استمرت . انتا ترى ان الوضع في جنوب افريقيا قد ازداد سوءا عن العام الماضي إذ لجأ نظام بريتوري العنصري إلى تعميد أعمال القمع والابادة للاقلية الوطنية في جنوب افريقيا . ان نظام الفعل العنصري في جنوب افريقيا

هو السبب الجذري للصراع الداير في تلك المنطقة الهامة من العالم . ان جوهر السياسة العنصرية لحكام بريتوريا يرتكز على عاملين رئيسيين أولهما اعمال الابادة الجماعية في الداخل للأغلبية المحرومة ، وثانيهما ممارسة الاعمال العدوانية والارهاب في الخارج ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة والاطاحة بحكوماتها .

ولذلك في ان تلك السياسة تهدف إلى تعميق واستمرار النظام المتنين القائم على الفعل العنصري والمبني على التفخيم العرقي . ان الكويت تدين بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري لتطبيقه وممارسته لسياسة الفعل العنصري البغيض التي تعتبر السبب الاساسي لكل ما يعانيه الجنوب الافريقي من عنف وعدم استقرار .

وفي تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة (A/41/22) ومن ضمن جملة امور أخرى ، توصية إلى الجمعية العامة تحدث فيها مجلس الامن على الناظر دون ابطاء في اتخاذ جميع التدابير المناسبة بموجب ميثاق الامم المتحدة آخذًا بعين الاعتبار نداءات الشعب المقهور في جنوب افريقيا التي تؤيده فيها الأغلبية الساحقة من الدول والرأي العام العالمي ، من أجل فرض جزاءات على النظام العنصري في جنوب افريقيا . وينبغي ان تقتصر الجمعية العامة خطوة اولى ان يقرر مجلس الامن ان سياسة واعمال النظام العنصري في جنوب افريقيا تسبب وتشكل تهديدا خطيرا لحفظ السلم الدولي والامن في الجنوب الافريقي ، وانه لابد من فرض جزاءات شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ان الكويت تؤيد هذه التوصية وتحث الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية والدول التي لها علاقات وطيدة مع النظام العنصري في جنوب افريقيا على اعادة تقييم موقفها الرافع لفرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا . اننا نطالب تلك الدول بتحكيم مُثلها التي تتباها بها وان تضم موطها إلى موت الامة الدولية وتنخلع عن السياسات القائمة على التعاون مع النظام العنصري حيث ان هذه السياسات قد ادت إلى عواقب وخيمة وتسبيت ولا تزال تسبب معاناة شديدة للأغلبية الوطنية في جنوب افريقيا وللدول الافريقية المستقلة المجاورة للنظام العنصري في بريتوريا .

ومن جهة اخرى فإن الكويت ترحب بالتطورات التي حدثت في العام الماضي وهذا العام ، خاصة التدابير الوطنية والعالمية التي اتخذتها المؤسسات والنقابات الشعبية والجامعات والهيئات الدينية في اوروبا الغربية والولايات المتحدة والتي تدعو الى تطبيق الخناق الاقتصادي على النظام العنصري وتشجيع اتخاذ اجراءات مناسبة لعزله . ان الكويت تشجع تلك الحملات المناهضة للفصل العنصري وتدعو المجتمع الدولي الى تشجيع ونصرة النضال من اجل التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا .

ان وحشية وعدوان النظام العنصري في جنوب افريقيا لتشير الاشتراك في العالم وان نظام الفصل العنصري ليعتبر بحق جريمة ضد الانسانية وامانة للضمير العالمي .

ان اعادة اعلان حالة الطوارئ في شهر حزيران/يونيه المنصرم ، والتدابير القمعية الجديدة من رقابة مارمة وعزل المدن التي يقطنها السود والاعتقالات الجماعية دون اوامر قضائية ، واستمرار وتمارع اعمال العنف والقتل التي تمارسها الشرطة اثناها هو خير دليل على يائى النظام الحاكم في بريتوريا وفقدان قدرته على الحكم . ان تلك الهجمة الشرسة من قبل النظام العنصري في بريتوريا وأعوانه على اغلبية الشعب المضطهد في الجنوب الافريقي قد أدت الى ازدياد المقاومة الشعبية الباسلة ضد النظام العنصري من اجل الاستقلال والتحرر من نير العبودية .

ولقد أصبح من الواضح فشل الاحتلال العسكري لمناطق المدن الصافية في كبح المقاومة المتزايدة في جميع أنحاء البلاد . إن ذلك الفشل دفع النظام العنصري في جنوب إفريقيا إلى اتباع أعمال عدوانية جسمية ، شملت الاعتداءات العديدة وعمليات التخريب وزعزعة الاستقرار والارهاب ضد الدول الأفريقية المستقلة ، بما في ذلك المذابح المعتمدة للإجتناب ، وإزالة خسائر بشرية ومادية في تلك الدول . كما قام النظام العنصري بتحريض جماعات التخريب التي تقوم بأنشطة إرهابية في الدول الأفريقية المستقلة وتقديم الدعم لها ، على الرغم من القرارات العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة بضرورة الوقف الفوري لكل تلك الاعمال والتخلص من ممارسات زعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول المستقلة المجاورة ، خاصة أنفولا وموزامبيق وزامبيا وزيمبابوي وبوتشوانا .

إن الكويت تحبى النضال البطولي لشعب جنوب إفريقيا المضطهد بقيادة حركات تحريره الوطني . كما أن الكويت تعرب عن تأييدها الشامل وتضامنها التام مع شعوب دول المواجهة والدول الأفريقية المستقلة المجاورة في كفاحها العادل ضد الفصل العنصري والعنصرية . إن الكويت لن تدخر وسعا في مد يد العون والمساعدة للأغلبية الوطنية في جنوب إفريقيا من أجل تخليمها من نير الطغيان والاستبداد والفصل العنصري .

إن الكويت تجدد دعوتها ومطالبتها المستمرة للمجتمع الدولي بالعمل على اطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، دون قيد أو شرط ، بما فيهم الزعيم الوطني نلسون مانديلا .

لقد أطعع وقد بلادي ببالغ القلق على العلاقات المستمرة والمتطرفة بين النظام العنصري في جنوب إفريقيا واسرائيل ، إذ أهارت اللجنة في تقريرها الوارد في الوثيقة (A/22/41) ، وفي بند الاستنتاجات :

"إن هناك اتجاهًا مستمرا نحو زيادة التعاون بين إسرائيل وجنوب إفريقيا في جميع المجالات ، وخاصة في المجالين العسكري والثوري" .

كما أعرب التقرير عن أن إسرائيل تعتبر قناعة رئيسية لمرور الأسلحة إلى جنوب إفريقيا منذ فرض حظر الأسلحة ، كما أنها زودت جنوب إفريقيا بالتقنيات والمعارف الفنية لتطوير مناعة الأسلحة لديها . ولا شك في أن التعاون بين النظميين العنصريين في بريطانيا وإسرائيل ، خاصة ذلك المتعلق بالميدان النموي تترتب عليه عواقب خطيرة على السلم والأمن الدوليين . إن الكويت لتدرين وبأحد العبارات ذلك التعاون الوثيق بين النظميين العنصريين ، التي يمثل تهديدا خطيرا للشعوب والدول الإفريقية وال العربية على السواء . كما يمثل تهديدا للسلام في العالم .

لقد سمعنا من المندوب الإسرائيلي صباح اليوم نفس المفالطات التي اعتدنا على اعتمادها منذ فترة . هذه المفالطات تتضمن جميعها في أمر واحد ، هو ابتعاده وتجنبه للتعرّف لما ينفي على حكومته أن تتخذه ضد سياسة الفصل العنصري . وإننا نتساءل هنا : هل هناك إجراء محدد اتخذه إسرائيل لتطبيق أية جزاءات فردية أو جماعية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ؟

في الوقت الذي تطالب فيه أغلبية المجتمع الدولي بفرض جزاءات على جنوب إفريقيا ، وفي الوقت الذي فرضت فيه عدة دول مناعية جزاءات محدودة فإن إسرائيل تقف موقف المترج . وفي الوقت الذي أجمع فيه المجتمع الدولي على توسيع نطاق الحظر العسكري ضد جنوب إفريقيا ، تواصل إسرائيل تزويده بالأسلحة بكميات تبلغ قيمتها حوالي ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، وتقوم بتدريب عناصر الأمن الداخلي وال العسكري التابعة للقلية البيضاء . إضافة إلى ذلك فإنه في الوقت الذي يندد فيه المجتمع الدولي بعذوان جنوب إفريقيا على الدول المجاورة وزعزعة استقرارها ، تقوم إسرائيل بتزويد ذلك النظام بأحدث التقنيات التي تساعده على موافلة هذا العذوان . وهذه هي مساعدة إسرائيل في مكافحة الفصل العنصري .

والآن يأتي مندوب نفس الكيان ليكرر نفس المفالطات ضد دول أخرى تشمل الكويت . حجته الرئيسية أن النفط العربي يصل إلى جنوب إفريقيا . وكان هذا النفط

يعبر الاخير لكي يملا إلى ذلك النظام . لقد أكدنا مرارا التزامنا ليس فقط بالحظر ، بل أيضا بجزاءات شاملة توقعها ضد جنوب افريقيا وضد اية هرفة ناقلة للنفط . الممدد من دولنا تقوم بايصال ذلك النفط إلى جنوب افريقيا . فاذا كان متهمسا كما يدعى لقطع ذلك الشريان الحيوى لاقتصاد جنوب افريقيا ، فليتقدم باقتراحات فعالة ، بدلا من توجيه الاتهامات الزائفة ، لتطبيق الحظر ويساعدنا ، كما دعوناه مرارا ، في تتبع النفط الذي يصل إلى جنوب افريقيا على الرغم من الاجراءات المتشدة التي تعتمدها الدول النفطية ، بما فيها الكويت . إن سياستنا واضحة ومعلنة ، فبالاضافة إلى الاجراءات الدقيقة التي تعتمدنا مع كل مشتر للنفط ، فاننا في حال اكتشافنا لاي خرق لتلك الاجراءات لا نتردد في وضع اى هرفة تقدم على ذلك في قائمة سوداء ونلقي عقدها نهائيا ، كما جرى مع احدى الشركات الاوروبية .

إننا نكرر الان ما سبق وقلناه دائمًا ، بأن أعضاء منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط تقوم بتسويق معظم مادراتها النفطية من خلال عقود واتفاقات طويلة الأجل . وتتضمن جميع عقود البيع هروطا تحظر تزويد بلدان معينة بذلك النفط ، كما تتضمن عقود البيع عادة مرفقات ترد فيها أسماء البلدان التي يمكن توريد النفط المباع إليها . والبلدان الرئيسية اللذان يُفرض حظر البيع إليهما هما : النظامان العسكريان في جنوب إفريقيا وإسرائيل .

وقامت الكويت ، بالتضامن مع شقيقاتها الدول العربية المصدرة للنفط بين
تشريعات هامة من أجل فرض حظر نفطي فعال ضد جنوب إفريقيا ، كان أهمها ما يلي :
أولاً : إلزام الشركات العاملة في الأقطار الأعضاء بعدم تحويل نصيتها من النفط أو
جزء منه ، أو أي من مشتقاته ، إلى النظام المنصري في جنوب إفريقيا .

شانيا: يجب التحكم في كل العقود البترولية ، بحيث تلزم عقود التمديد المشتري بتوجيه كل كمية النفط المباعة له إلى الجهة النهائية المحددة في عقد البيع . وحين يتم التكرير في مصافي أخرى ، يلزم بالحصول على موافقة من البائع . ويلزم المشتري ، أو الناقلة ، كذلك بعدم تفريغ أي جزء من الحمولة لبيعه في أي من الأسواق الفورية ، وذلك خلال الرحلة إلى الميناء المقصود والمبين في شهادة الشحن .

ثالثاً: في حالة مخالفة الشركات والناقلات لقوانين الحظر تفرض عقوبة عليها ، تتراوح بين وقف تزويدها بالشحنات المتبقية من الكمية المتعاقد عليها ، أو وضعها في القائمة السوداء ، أو فرض العقوبتين معاً عليها ، وذلك وفقاً لحجم ونوعية المخالفة .

لقد شاركت الكويت بفعالية في الحلقة الدراسية المعنية بالحظر النفطي ضد جنوب إفريقيا ، التي نظمتها اللجنة الخامسة لمناهضة الفعل العنصري بالأمم المتحدة بالتعاون مع حكومة الشرونج في أوسلو من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . كما شاركت الكويت في المؤتمر العالمي المعنى بفرض جزاءات على جنوب إفريقيا العنصرية ، الذي عقد في باريس في الفترة من ١٦ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . إن الكويت تؤيد الاعلان الصادر عن اللجنة في أوسلو وكافة التوصيات الصادرة عن مؤتمر باريس التي تقتضي بفرض جزاءات على النظام العنصري في جنوب إفريقيا . كما أيدت الكويت بمذكرة خاصة ضرورة تعزيز حظر النفط من حيث تدابير الرصد والتنفيذ ، عن طريق إنشاء جهاز يعهد إليه متابعة وتنسيق ومراقبة مير الاجراءات المتخذة لتدعم عمليات الحظر المعمول بها .

للامض الشديد ، هناك اعتراف عام بأن شركات النفط وشركات الناقلات والاطراف الوسيطة هي التي تقع عليها مسؤولية إنتهاكات الحظر النفطي . وعليه ، فإنه يتربّ على المجتمع الدولي ، حرماً على تنفيذ حظر نفطي فعال ، أن يطلب إلى مجلس الأمن اتخاذ اجراءات على سبيل الاستعجال لفرض حظر إلزامي على توريد ونقل المنتجات النفطية والبترولية إلى جنوب إفريقيا . وببناء على ما تقدم فقد شاركت الكويت في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/41/L.29) المعنون "الحظر النفطي المفروض على جنوب إفريقيا" .

وتوّكّد الكويت من جديد تأييدها الشام لل الفقرة الخامسة من المتنطق القاضية ببيان شاء فريق حكومي دولي لرصد توريد ونقل المنتجات النفطية والبترولية إلى جنوب إفريقيا . إن الكويت تناشد جميع الدول المعنية ، ونقدم بذلك الدول التي تملّك شركات نفط والدول التي تملّك شركات النقل والدول التي لديها شركات التأمين ، بضرورة دعم مجهود الدول الأخرى التي تعمل من أجل تنفيذ حظر نفطي فعال ضدّ النظام العنصري في جنوب إفريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للممثلين الذين طلبوا ممارسة حق الرد ، وأود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٤٤ ، فإن البيانات التي يدلّس بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية .

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدم لنا الممثل المهيوني معزوفته السنوية أمام هذه الجمعية صباح اليوم في محاولة للدفاع عن السياسات العنصرية لحكومته . أليست عنصرية مارخية أن يجمع وفقاً لما يسمى بقانون العودة لليهودي قادم من أي مكان في العالم بأن يصبح مواطناً إسرائيلياً في اللحظة التي تطأ فيها قدمه أراضي فلسطين المحتلة في حين أن الفلسطينيين الذي عاش أصلافه دون انقطاع على هذه الأرض لأكثر من ألفي عام يمكن أن ينظر

(السيد اللقانى ، المملكة
العربية السعودية)

الى داره وأرضه وبساتينه من الاراضي المجاورة دون أن يكون في مقدوره أن يضع قدمه داخل ممتلكاته ؟ وذلك بالإضافة الى أنه لا يسمح له بدخول هذه الأرض ، ليس لأنه كما يقولون إرهابي ولكن لأنه ببساطة عربي مسلم أو مسيحي ، أي لأنه ليس يهوديا . أليست هذه عنصرية مارخة ؟

من الحقائق المعروفة أن أول رئيس دولة أجنبية زار اسرائيل هو جان مطير رئيس جنوب افريقيا ، وكان ذلك في عام ١٩٤٩ ولدى وصوله الى مطار اللد قال :

"إن اسرائيل شأنها شأن جنوب افريقيا محاطة بجيران ملونين معادين" .

وكثيراً ما يقال أن اسرائيل واحة للديمقراطية في الشرق الأوسط ، ولكنكم ، لنفترض أن حكومة الولايات المتحدة أصدرت قانوناً يمنع على أن يكون أي مهاجر في المستقبل يدخل الى البلد المضيق لا بد أن يكون أبىغ من أهل انجلو ساكسوني ويدين بالبروتستانية فقط ، هل يمكن عندئذ أن نسمى الولايات المتحدة ديمقراطية ؟

ومع ذلك يسمح لاسرائيل بأن تمارس مثل هذا القانون العنصري . ولست بحاجة أن أذكر بحالة اليهود السود الامريكيين الذين رفعوا السماح ببقاءهم في اسرائيل بسبب لونهم ، أو كيف أن بعض من يسمون بالغلابة من اثيوبيا قد انتحرروا لأن الكثيرين من الصهاينة لا يعتبرونهم يهوداً لمجرد أنهم سود .

ولذا فعندما يمل الامر الى حد اتهام الآخرين بالعنصرية يجب على الصهاينة أن يتذكروا أن بيتهم من زجاج .

ويستطيع وفيه أن يسوق الكثير مما تحتويه الوثائق الرسمية للام المتحدة حول مدى العنصرية الصهيونية التي فاقت ما ارتكبه النازيون في فظائعهم . وكل ما نطالب به أن يقرأ أعضاء الجمعية تقريراً للجنة الخامسة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة او تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

هل لي أن أمال ، أولاً ، هل وقت أو لم تقع مذابح ارتكبت من خلال تواطؤ قوات الاحتلال الاسرائيلية في لبنان ضد المدنيين الابرياء ؟ أليس هناك آلات من المسجونين السياسيين في سجون اسرائيل ؟ ألم يتعرض العمد المنتخبون لمدن الضفة الغربية للقتل

(السيد الثاني ، المملكة
العربية السعودية)

والإبعاد ؟ هل الخضم والاحتلال العسكري حقيقة واقعة أم أنها من صنع الخيال العربي ؟ لا يشغل العنصريون مائير كهانه ، والحاخام لييفنفر ، غينولا كوهين مراكز مرموقة في المؤسسة الصهيونية ؟ لا تجري مصادرة الأراضي الفلسطينية يوميا لإنشاء مستوطنات يهودية عليها ؟ فاذا لم تكن هذه هي العنصرية ، فما عساها أن تكون ؟ لقد أصبح واضح أن الممثل الصهيوني يشعر بقلق بالغ عند مناقشة البنود المتعلقة بالفصل العنصري ، والعنصرية ، والتمييز العنصري . وبالتالي فإنه قرر أن يتبع الحكمة الصهيونية المعروفة : إن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم . ولكن للأسف ، في حالة المعهودية فإنها قضية خاسرة .

السيد برهام (عمان) : يود وفد بلادي أن يوضح بجلاء أن ما زعمه ممثل إسرائيلاليوم عن تصدير بترول من عمان لجنوب إفريقيا العنصرية إنما هو محرف ادعاء باطل ولا أساس له من الصحة على الإطلاق . فقد زعم المذكور أن مصادره الموثوقة هي مكتب أمستردام للشحن ومصادر استخبارات هي بالطبع كتالفيقات المخابرات الإسرائيلية وخلفائها المعهودين المعروفين للجميع ، فبلادي وشقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والدول العربية الشقيقة الأخرى وكافة الدول الإسلامية أكثر حرمة بلا جدال على العمل المخلص لإنهاء نظام التفرقة والتمييز العنصري البغيض في جنوب إفريقيا وصناعة النظام العنصري الآخر في إسرائيل بأقصى سرعة ممكنة . وعمان لم تكن ولن تكون بحاجة مطلقا في يوم من الأيام للتعاون بأي شكل من الأشكال مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا الذي يقطنه لأسباب عرقية ودينية سكان البلاد الأصليين من الأخوة الأفريقيين والملوثين الأميركيين . وسيق في مناسبات عدة أن دحضنا المزاعم الإسرائيلية المذكورة التي أصبحت أسطوانة مشروخة وحيدة يرددتها الوفد الإسرائيلي بمناسبة ومن غير مناسبة ، في محاولة يائسة لإبعاد النظر عن علاقة بلاده العنصرية المشينة بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا الذي اعترف متدرب إسرائيل أن التجارة بينهما سنويا تساوي ١٠٠ مليون دولار ، وتهرب من ذكر أن بلاده تمد هذا النظام سنويا بأكثر من ٢٥ مليون دولار نقدا ، بالإضافة للمساعدات العسكرية والأمنية والسياسية لا على مستوى البلدين فحسب بل ومن خلال جهود اللوبي الصهيوني في العالم .

إن عمان أحد أقل البلدان المصدرة للنفط انتاجا ، حيث لا يزيد انتاجها اليومي في السنوات الأخيرة عن حوالي ٥٠٠ ألف برميل ، يصدر أكثر من ٦٠ في المائة منه للبيان ، ويستخدم حوالي ١٠٠ ألف برميل للاستهلاك المحلي من خلال محطات التصفية . ويصدر ما تبقى إلى بلدان أوروبية وأسيوية صديقة حسب العقود المبرمة معها . وبالتالي ، فإننا لسنا مسؤلين مطلقا عن أية محاولات للتحايل أو للتهرب من الأنظمة الوطنية والدولية المطبقة والتي قد تتبعها بعض الشركات والناقلات الأجنبية التي تقوم بانتهاج أسلوب المقايدة في عرض البحار الدولية كنوع من التجارة غير القانونية ، وهذه مشكلة يدركها الجميع .

ونحن في عمان نطبق بالفعل كافة قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الخامسة بمقاطعة نظامي جنوب إفريقيا وأسرائيل لخطورتهما الفادحة على الإنسانية ولما يتبعانه من أساليب يرفضها المجتمع الدولي . وشارك في المؤتمرات الدولية المناهضة للنظام العنصري ونحوه مؤيدين لمشاريع القرارات التي تقدمها اللجنة الخامسة لمناهضة العمل العنصري .

وهناك ملاحظة أخيرة نود تأكيدها وهي أن مكتب الشحن المذكور ، الذي يرضي أهداف أسرائيل وحلفائها ، لم يتطرق لحقيقة العلاقة والتجارة الهائلة التي تتم في وضع النهار بين أسرائيل وحلفائها وبين نظام جنوب إفريقيا . وذلك لا يحتاج لتفكير عميق لمعرفة مدى ما يشيءه هذا المكتب من معلومات ملقة ضد دول أخرى ، كالتي تطرق إليها المندوب الإسرائيلي اليوم في بيانه الاستعراضي في الجمعية العامة وهي مؤتمره وبيانه الصحفي بعد ذلك . فهو قد ماعد على تكذيب نفسه بنفسه لأسباب لا تنطلي على أحد .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥